إتحاف الذكي

بمنهج الأئمة المتقدمين والمتأخرين

في عنعنة أبي الزبير المكي

قدم له فضيلة الشيخ
أبو الحسن السليماني

قدم له فضيلة الشيخ الدكتور
سعد بن عبد الله الحميد

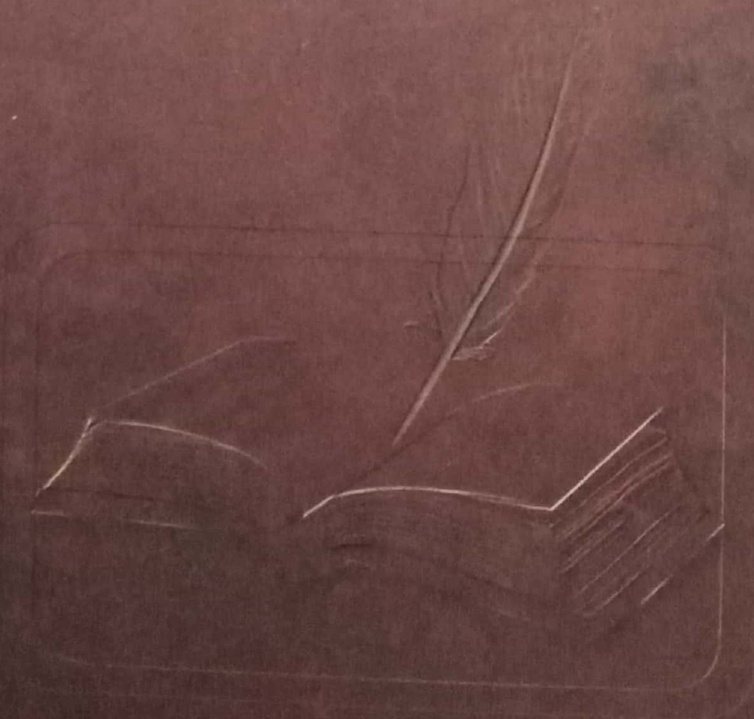
تأليف
أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري

دار الكيان



دار الكفيل

للطباعة والنشر والتوزيع







دار الكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع



ر القول بأن شعبة لا يروي عن شيوخه إلا ما كان [illegible] قاعدة غير
مطردة ص ١٢٧

Scanned with CamScanner

إتحاف الزكي

بمنهج الأئمة المتقدمين والمتأخرين

في عنعنة أبي الزبير المكي



دار الكيان
للطباعة والنشر والتوزيع
لصاحبها / طلال حامد الأمير

المملكة العربية السعودية - الرياض

ص . ب : ٥٧٦٨٤ - ١١٥٨٤

هاتف وفاكس: ٢٠٦٧٠٦٧ - جوال ٠٥٠٤١٩٧٢٤٨

البريد الإلكتروني :Dar_alkayan@hotmail.com

التوزيع داخل دولة الإمارات

تليفون: ٠٠٩٧١٦٥٦٣٩٣٩٦ ــ جوال : ٠٠٩٧١٥٠٦٣٣٩٣٠٣

التوزيع داخل جمهورية مصر العربية

محمول: ٠١٠١١١٠٠٦٧

رقم الإيداع : ١١٩٣٠ / ٢٠٠٧

الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

إتحاف الزكي

بمنهج الأئمة المتقدمين والمتأخرين في عنعنة أبي الزبير المكي

تقديم المحدث

أبي الحسن مصطفى

ابن إسماعيل السليماني المأربي

- حفظه الله تعالى -

تقديم المحدث

أبي عبد الله سعد

ابن عبد الله الحميّد

- حفظه الله تعالى -

تأليف

أبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري

في دار الحديث الخير بمأرب

حرسها الله، ونفع بها الإسلام والمسلمين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة شيخنا المحدث

أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي

- حفظه الله تعالى -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وأتباعهم النجباء الشرفاء.

وبعد:

فهذه رسالة صغيرة الحجم، عظيمة القدْر، كثيرة النفع - إن شاء الله تعالى -

بَذَل فيها المؤلف جهدًا مباركًا، وذاكر فيها ثُلَّة من المتخصصين في علوم الحديث بدار الحديث المأربية، فجمع وحقَّق، وذاكر ودقَّق، ودلَّل ورجَّح، فكانت فريدة في بابها، حاوية لما قبلها.

وتدليس أبي الزبير المكّي، - وإن كان جزءًا يسيرًا من تراجم الرجال - إلا أنه قد شاع في ثبوته و نفيه خلاف، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل حدث اتهام لعدد عظيم من العلماءالذين يرون أنه مدلس، و وُصِموا بمخالفة منهج الأئمة المتقدمين، وخُيِّل للمبتدئين في هذا العلم الشريف أن المتأخرين من أهل العلم في وادٍ، والمتقدمين في وادٍ آخر، بل ظنَّ كثير من هؤلاء أن علم الحديث

لا بد أن تُنحَّى عنه أيدي المتأخرين، وأن يُحال بينهم وبينه حتى يبقى هذا العلم غضًّا طريًّا !!

إن هذه الرسالة ـ على ما فيها من مادة علمية رائقة ـ فهي تدافع عن العلماء المتأخرين، و تثبت أنهم أسعد الناس بمنهج المتقدمين، فرحمهم الله جميعًا.

ولا يلزم مما سبق أنه ليس من المتأخرين من هو متساهل أو من شذَّ عن طريق المتقدمين في موضع أو مواضع، فإنني أقرر كثيرًا أن هناك نوع مباينة بين بعض المتأخرين وجادَّة المتقدمين، ـ في الجملة ـ لكن إطلاق ذلك ظلم بيِّن، وغفلة قبيحة عن جهود المتأخرين، ونصرتهم لمذهب المتقدمين في ـ الجملة ـ.

وهذه مسألة ليس هذا موضع بسط القول فيها، إنما أردت أن أبين أن هذه الرسالة على منهج المتقدمين والمتأخرين، و أن الواجب علينا جمْع قلوب مُحبِّي هذا العلم على أهله المتقدمين منهم و المتأخرين، لا أن تمتلئ القلوب غيظًا على خدَّام العلم و السنة من القرون المتأخرة، و يكفي أن نوضح مواضع الخطأ و الزلل عند من زلَّ من المتقدمين و المتأخرين.

و إن هذه الرسالة المباركة ـ إن شاء الله تعالى ـ ثمرة مذاكرة عدة ليالٍ بين فريقين من طلبة العلم بالدار، وذلك في حضوري، و مناقشة لقول كل من الفريقين، حتى ظهرت هذه النتيجة العلمية ـ التي خلصت بها هذه الرسالة ـ لكلٍ من الطائفتين.

ومؤلف هذه الرسالة أخونا أبو الطيب نايف بن صلاح المنصوري، أحد المبرِّزين في الدار في هذا العلم، لخص هذه المجالس و زاد زيادات عليها،

وحَبَكَ هذه الرسالة، و هَذَّبها ورتبها، فكانت بهذه الصورة النافعة الماتعة.

فأسال الله أن يرزق أخانا أبا الطيب المزيد من التوفيق والسداد، وأن يجنِّبه الفتن والفساد، وأن يقيه الشواغل والمشاكل، والعلائق والعوائق التي تحول بينه وبين إتمام المسيرة العلمية، وخدمة السنة النبوية، وأن يجعله من أئمه الهدى، ومصابيح الدجى، ويصلح لنا وله ولإخواننا المسلمين جمعيًا الحال والمآل، والأهل والذرية، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه الفقير إلى ربه الغني بجوده وفضله:

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

٦ رجب ١٤٢٦هـ

مقدمة شيخنا المحدث

أبي عبد الله سعد بن عبد الله الحميّد

- حفظه الله تعالى -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد اشترط علماء الحديث لكون الحديث صحيحًا شروطًا جمعوها في تعريفه الذي قالوا فيه هو: «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، من غير شذوذ ولا عِلَّة» . فأول شروطه هو اتصال السند، ويعنون به: أن يكون كل راوٍ أخذ الحديث عن شيخه من غير واسطة،. وجرَّبوا على بعض الرواة إسقاط الواسطة - أحيانًا - بينه وبين شيخه موهمًا أنه سمع ذلك الحديث منه، وهو ما يعرف عند علماء الحديث بالتدليس.

وممن قيل إنه يصنع هذا التدليس: أبو الزبير المكّي محمد بن مسلم بن تدرس(ت: ١٢٨هـ)، اعتمادًا على بعض الأدلة التي حصل في صحتها ودلالتها نزاع بين بعض أهل العلم اليوم.

وقد قام أخونا الفاضل / نايف بن صلاح بن علي المنصوري ـ وفقه الله ـ بتأليف رسالة بعنوان: «إتحاف الذكي بمنهج الأئمة المتقدمين و المتأخرين في عنعنة أبي الزبير المكي» .

وعرضها عليَّ، فألفيتها رسالة جيدة في هذا الباب، اجتهد فيها مؤلفها، سالكًا سبيل العدل والإنصاف في ذكر الأدلة والأقوال والموازنة بينها، وقد أبديت له بعض الملاحظات التي أرجو أن تكون صوابًا.

فأسأل الله تعالى أن يوفق أخانا نايف بن صلاح، ويجزيه خير الجزاء على هذا الجهد المبارك، ـ إن شاء الله ـ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

كتبه

سعد بن عبد الله الحميد

١٦/٧/١٤٢٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر يا كريم.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده تعالى و نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فهو المهتدي، ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله عز و جل، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

وبعد:

فلا خلاف بين أولي الألباب والعقول، ولا ارتياب عند ذوي المعارف والمحصول، أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدرًا؛ وأحسنها ذكرًا، وأكملها نفعًا، وأعظمها أجرًا، وأنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها،ومعاقله التي أضيف إليها، وأنه فرض من فروض الكفايات يجب التزامه، وحق من حقوق الدين يتعين أحكامه واعتزامه[١].

وإني أحمد الله الذي وفقني لطلب العلم الشرعي، ووفقني في طلبه أن سلكت فيه مسلك أهل الحديث، الذين جعلهم الله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحجتهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه سوى أصحاب الحديث؛ فإن الكتاب عُدتهم والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقْبل منهم ما رووا عن الرسول ﷺ، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية الدين وحملته، إذا اخْتُلِف في حديث؛

(١) مقدمة ابن الأثير للنهاية (١/ ٣).

كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع.[١]

قال ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ في وصفهم كما في مقدمة «المجروحين» (١/ ٥٨): «أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والدراسة، حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سُنَّة منها؛ عَدَّها عَدًّا، ولو زيد فيها ألف أو واو؛ لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدُرِست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى» . اهـ. والكلام في وصفهم يطول وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

هذا وإنَّ مما يُؤْسَف له في هذا الزمان: أن بعض الأفاضل من الإخوان، ذهب إلى التفريق بين منهج هؤلاء الأئمة الأعلام، فجعل للمتأخر منهم مذهبًا يخالف مذهب المتقدم، وأن المتأخر منهم قد سلك مسلكًا هدامًا لما يسلكه المتقدم، بل وإن مما يشتد له أسفي، ولا يكاد أن ينقضي له عجبي: أنك تجد بعض هؤلاء الأفاضل ينقل ـ عمن يسميهم بالمتأخرين ـ دفاعهم ونصرتهم لمنهج المتقدمين بل ورد بعضهم على بعض عند سلوكه طريقة الفقهاء والأصوليين، وعدوله عن طريقة الأوائل الأماثل من الأئمة المتقدمين، فتجده ـ مع ذلك ـ يتغافل ويتناسى أمثال هذه النقولات عنهم ـ رحمهم الله ورضي عنهم ـ!!

ودونك بعض هذه النقولات التي تبين اهتمام العلماء المتأخرين بمذهب الأئمة المتقدمين، ورجوعهم وتحاكمهم إليه، واعتمادهم عليه:

---

(١) شرف أصحاب الحديث (٢٨).

قال الحافظ ابن رجب (٧٣٦ ـ ٧٩٥ هـ) في «شرح علل الترمذي» (٤١، ٤٢): «ولكن عند بُعْدِ العهد بكلام السلف، وطول المدة وانتشار كلام المتأخرين في معاني الحديث والفقة انتشارًا كثيرًا ما يخالف كلام السلف الأول؛ فتعين ضبط كلام السلف من الأئمة وجمعه وكتابته والرجوع إليه ليتبين بذلك ما هو مأثور عنهم مما أُحْدِثَ بعدهم مما هو مخالف لهم، وكان ابن مهدي يندم على ألا يكون كتب على عقب كل حديث من حديثه تفسيره، وكذا الكلام والعلل والتواريخ قد دوَّنه أئمة الحفاظ، و قد هُجِرَ في هذا الزمان، و دُرِسَ حفظه وفَهْمَه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، [ففي التصنيف فيه]؛ ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جدًّا» . اهـ.

وقال في (٢/ ٤٦٩): «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه: كأحمد، وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه، وَفَقُهَت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة؛ صلح له أن يتكلم فيه» . اهـ.

وقال ابن دقيق العيد (٦٢٥ـ ٧٠٢هـ) كما في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٤٣): «من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص أو زائد: أن الحكم للزائد، لم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونًا مطردًا، ومراجعة أحكامهم الجزئية تُعَرِّف صواب ما قلنا» . اهـ.

وقال العلائي (٦٩٤ـ ٧٦١هـ) كما في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٤٤): «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن، كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد

القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة - أي مسألة تعارض الوصل والإرسال - بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث» . اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) في «النكت» (٢/ ٦٨٧): والذي يجري على قواعد المحدثين: أنهم لا يحكمون عليه - يعني زيادات الثقات - حكم مستقل من القبول والرد بل يرجحون بالقرائن كما قدمته في مسألة الوصل والإرسال. اهـ.

وقال في «النزهة» (ص٧٢): والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين، كعبد الرحمن بن مهدي، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعْرَف على أحدٍ قبول الزيادة. اهـ.

وقال في «لسان الميزان» (٢/ ٤٣٠ - ٤٣١) ترجمة خالد بن أنس: وقد تكرر للذهبي في هذا الكتاب - يعني 'الميزان' - إيراد ترجمة الرجل من كلام بعض من تقدم فتارةً يورده كما هو، وتارة يتصرف فيه، **وفي الحالين لا ينسبه لقائله فيوهم أنه من تصرفه وليس ذلك بجيد منه، فإن النفس منه إلى كلام المتقدمين أميل، وأشد ركونًا، والله الموفق» . اهـ.**

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٠٣) في أثناء كلامه على تعارض الوصل والإرسال: «وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن، كابن مهدي، والقطان، وأحمد، والبخاري عدم اطراد حكم كلي، بل ذلك دائرٌ مع الترجيح، فتارة يرجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح

عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية؛ تبين له ذلك» . اهـ.

قلت: فكيف يطلق القول بعد ذلك بأن المتأخرين ـ رحمهم الله ـ لا يفهمون منهج المتقدمين، ولا يتحاكمون إليه، ولا يسيرون عليه؟!!

وأيضًا: لو رجعنا إلى أحكامهم على الأحاديث؛ لرأينا ذلك جليًا في كلامهم، وإن كان قد يتخلف ذلك في مواضع، فإما أن يكون لقرينة عندهم لم نقف عليها، وإما أن يكون ذلك لعدم اعتمادهم على ما رجحناه في هذا الموضع بعينه، وإن اعتمدوه في موضع آخر، وإما أن يكون ذلك للذهول الذي لا ينفك عن البشر، سواء كانوا من المتقدمين أم من المتأخرين، وكل ذلك لا يسوِّغ تصنيفهم في مدرسة مخالفة لما عليه الأئمة المتقدمون، والله أعلم.

وهذا البحث قد جُمع فيه كلام الأئمة المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة ـ أعني مسألة تدليس أبي الزبير المكي ـ، وأن منهج المتأخرين فيها هو منهج الأئمة المتقدمين، خلافًا لما توهمه بعضهم.

وقد كان سبب هذا البحث: أن شيخنا أبا الحسن السليماني ـ حفظه الله ـ في أحد دروس «الموقظة» في دار الحديث بمأرب ـ حرسها الله ـ مَرَّ على قول الحافظ الذهبي في باب الحديث الصحيح: «... ثم بعده في المرتبة الليث وزهير عن أبي الزبير عن جابر» . وتكلم على هذه السلسلة، وذكر أن أبا الزبير مدلس، وأن عنعنة يُعَلّ بها إلا إذا كانت من طريق الليث عنه، أو كانت عنعنة «الصحيح» إلا أن بعض الأخوة الأفاضل ـ حفظهم الله ـ ذكروا للشيخ ـ حفظه الله ـ أن هناك من يرى أن أبا الزبير لم يصفه بالتدليس من المتقدمين إلا

النسائي، وقد نفى التدليس عنه الحاكم، وأن المتقدمين يمشُّون عنعنته، فأجاب الشيخ ـ حفظه الله ـ قائلًا: «إيتوني بهذا الكلام» ، فأتى الإخوة ـ حفظهم الله ـ بكلام بعض الأفاضل من المعاصرين ـ حفظهم الله ـ، فقرأه الشيخ، وكنت أنا ومجموعة من الإخوة نرى أن أبا الزبير لا تُمَشَّى عنعنته، جريًا على ما تعلمناه من مشايخنا، إلا إذا كانت في الصحيح لما سيأتي، أو من طريق الليث لما جاء في قصته معه.

وهؤلاء الإخوة تبنّوا قول من يُمَشي عنعنته، لا عن قناعة بذلك، ولكن من باب البحث عن الحق، والتماس الحجج ما أمكن لمن يرى هذا الرأي، فقال الشيخ ـ حفظه الله ـ: تُبْحَث المسألة؛ وذلك لأن المسألة إذا لم تجمع أطرافها لم يتبين خطؤها من صوابها ولذا قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه» [١] وقال الإمام أحمد: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه [٢]

قلت: وكذلك المسألة إذا لم تبحث بحثًا يجمع أطرافها وشتاتها لم تُفهم فهمًا صحيحًا، على حقيقتها.

فقمنا جميعًا بالبحث عن هذه المسألة، فلما اجتمعتْ عندنا أصول هذه المسألة؛ رأيت أن من الأنفع أن تقيد مثل هذه المعالم التي وقفنا عليها، لما في ذلك من المصلحة ـ كما لا يخفى ـ من حفظ العلم وغير ذلك من معرفة وجود الإختلاف وعدمه، قال قبيصة: «لا يفلح من لا يعرف اختلاف الناس» [٣]

فشرعتُ في كتابة كل ما يمر بنا مع ترتيبه، وتهذيبه، ومع ذكر بعض

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تاريخ ابن معين رقم ٤٣٢٩.

الإيرادات عليه، والجواب عنها على حسب ما يسر الله لي في ذلك الوقت، راجيًا من الله أن أوفق للصواب في هذه المسألة، فلما انتهيتُ من ذلك طلب منا جميعًا الشيخ - حفظه الله - الجلوس معه في بيته لمناقشة البحث، فحضرنا جميعًا، فبدأنا المناقشة مع شيخنا - حفظه الله - وقد كانت عدة مجالس، الواحد منها يزيد على ثلاث ساعات، حتى تم الانتهاء من مناقشة البحث، وكانت النتيجة - ولله الحمد - عند الجميع - ترجيح قول من قال: إن أبا الزبير مدلس، وأن عنعنته يُعَلُّ بها، إلا إذا كانت في «صحيح مسلم» ، أو من طريق الليث بن سعد.

ولقد استفدنا من هذه المجالس مع شيخنا - حفظه الله - فوائد كثيرة جدًّا، ومن أعجب ما رأيت فيها منه: الإنصاف؛ فلقد كان يقول: هذا يصلح أن يكون دليلًا، وهذا لا يصلح، وهذا دلالته قوية، وهذا دلالته ضعيفة، سواء كان ذلك في القول بتدليسه أو عدمه، وكذا سعة صدره مع طلابه، وفهمه الثاقب، وعدم سآمته وملله من مذاكرة العلم ومناقشته، فجزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وبارك في عمره ووقته.

وإن مما يزيد البحث رونقًا وجمالًا إلى رونقه وجماله: أن شيخنا - حفظه الله - قد علق عليه تعليقات تُشد لها الرحال، وقد سُجِّلَتْ - ولله الحمد - في أربعة أشرطة، وقد نقلت جلها وأهمها في هذا البحث، فبعضها وضعتها في أصله، والآخر في الحاشية، منبهًا على ذلك، كما أنه - يحفظه الله - قد جعل له خاتمة رائعة، وقد أودعتها في آخر البحث.

وأما عن خطة البحث: فقد قسمته بابين وخاتمة ثم الفهارس.

الباب الأول: ذكرت فيه ترجمة مطولة لأبي الزبير، وحققت القول في حاله.

الباب الثاني: وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ذكرت أدلة القائلين بتدليسه، والإعلال به، مع مناقشة ذلك.

الفصل الثاني: أدلة من نفى تدليسه، ومناقشة ذلك.

الفصل الثالث: أدلة من مَشَّى عنعنته مع وصمه له بالتدليس، ومناقشة ذلك.

وأما الخاتمة: فقد ذُكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الرسالة، وبعض التوصيات.

وأما الفهارس فهي كالتالي:

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الفوائد.

فهرس الأعلام المترجَم لهم.

فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

كتبه: **أبو الطيب نايف بن صلاح المنصوري**

في دار الحديث الخير بمأرب

حرسها الله من كيد الحاسدين وظلم الظالمين

ونفع بها الإسلام والمسلمين

ـ كلمة شكر ـ

انطلاقًا من قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ فيما رواه أبو داود في «سننه»[(١)] عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «**لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرِ النَّاسَ**». فإني أشكر الله ـ عز وجل ـ على ما أسبغ وأنعم علي من نعم كثيرة، من أعظم وأجل هذه النعم بعد الإسلام أنه ـ سبحانه وتعالى ـ وفقني لطلب العلم الشرعي، وخاصة على أيدي علماء أهل السنة والجماعة، وذلك من أول نشأتي، ولذا فقد جاء عن عبد الله بن شوذب أنه قال: «إن من نعمة الله على الشاب إذا تَنَسَّكَ أن يواخي صاحب سنة يحمله عليها»[(٢)]. وجاء عنه أيضًا قوله: «من نعمة الله على الشاب، والأعجمي، إذا تنسكا أن يوفقا لصاحب سنة، يحملهما عليها»[(٣)]. وجاء أيضًا عن عمرو بن قيس الملائي أنه قال: إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فأرجه»[(٤)].

ويروى عن أيوب أنه قال: «إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله لعالم من أهل السنة»[(٥)]. فلله الحمد أولًا وآخرًا، ثم إني أشكر لشيخي ووالدي المحدث السلفي أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، الذي كان عونًا لي بعد الله في هذا البحث وغيره من البحوث العلمية ـ فجزاه الله عني وعن المسلمين خيرًا ـ كما أتقدم بالشكر والتقدير أيضًا لشيخي

---

(١) (٢/ ٢٩٠)، وانظر: «الصحيحة» (٤١٦).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٠٥/ ٤٣) بإسناد حسن.

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٠٥/ ٤٣) واللالكائى (١/ ٦٧/ ٣١) بإسناد حسن.

(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٠٥/ ٤٤).

(٥) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٦٦/ ٣٠).

المحدث أبي عبد الله سعد بن عبد الله الحميد ـ حفظه الله ـ حيث إني طلبت منه في رحلتي إليه في مدينة المكلا حضرموت ٨/ رجب عام ١٤٢٦هـ أن يراجع لي هذه الرسالة ويقدم لها، فما كان منه ـ جزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء ـ إلا أنه لبى طلبي، وقام بمراجعة وقراءة هذه الرسالة، مع ضيق وقته، وكثرة أعماله، ومشاغله العلمية، والدعوية، بارك الله فيه وفي وقته.

كما أني أيضًا أشكر إخواني الأفاضل الذين ساهموا بسخاء وإفادة في أصل هذا البحث، في كثير من مسائله، وهم:-

١- أبو عبد الله الخضر.

٢- أبو الحسن أيمن العدني.

٣- أبو إسماعيل عبد القادر البيضاني.

٤- أبو عمر سالم لعوج الحضرمي.

٥- أبو إبراهيم هشام العدني.

٦- أبو حازم ماجد الشبوي.

ولا أنسى أن أشكر ـ أيضًا ـ من كان سببًا في طلبي للعلم، واستمراري فيه، وأخص بالذكر شيخين فاضلين كريمين: أحدهما شيخنا ووالدنا علامة اليمن أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ـ رحمه الله ـ، والآخر شيخنا ووالدنا الفاضل أبو الحسن علي بن محمد الفحل ـ حفظه الله ـ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباب الأول

۞ تحقيق القول في حال أبي الزبير المكي ۞

• أبو الزبير المكي:

هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي مولى حكيم بن حزام، وقيل: مولى محمد بن طلحة، والأول أصح وأكثر.

وهو أحد التابعين المشهورين بالعلم.

روى عن جابر بن عبد الله، والعبادلة: ابن عباس،وابن عمر، وابن عمرو، وابن الزبير، وأبي الطفيل، وعائشة، وطاوس، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ونافع بن جبير، وعدة.

وعنه عطاء بن أبي رباح شيخه، والزهري، والأعمش، وهشام بن عروة، وهشام الدستوائي، والسفيانان، والليث، ومالك، وأيوب، وأبو عوانة، وابن جريج، وشعبة، وخلق كثير.

سكن مكة زمانًا، وسكن المدينة مدة، وحديثه عند أهل المصرين معًا، ومات بمكة، قال البخاري في «التاريخ» (١/ ٢٢١-٢٢٢): قال لنا علي بن المديني: مات أبو الزبير قبل عمرو بن دينار، ثم قال البخاري: ومات عمرو سنة ست وعشرين ومائة.

وقال عمرو بن علي الفلاس، وأبو عيسى الترمذي: مات سنة ثمان وعشرين ومائة، انظر: «رجال مسلم» لابن منجويه (٢/ ٢٠٧).

وقد اختلفت كلمة أهل العلم فيه قدحًا ومدحًا، وإن كان جمهورهم على توثيقه والثناء عليه، كما ذكر ذلك الحافظ في «مقدمة الفتح» (١/ ٤٦٤).

وهذا الفصل - بإذن الله عز وجل - سيكون في تحقيق القول في حاله، ابتداءً بذكر أقوال من وثَّقه، وأثنى عليه من الأئمة، ثم ذكر أقوال من تكلم فيه وغمزه منهم، مبتدئًا في ذلك كله بالأقدم سنًّا مع النظر في ذلك، انطلاقًا من قواعد أئمة أهل الجرح والتعديل، فأقول مستعينًا بالله:

ـ فصل ـ

أ ـ الأئمة الموَثِّقون له

١ـ عطاء بن أبي رباح (٢٧ـ ١١٤هـ).

قال الترمذي في «العلل» (٥/ ٧٥٦): «ثنا أحمد بن منيع، ثنا هشيم[1]، ثنا حجاج وابن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تذاكرنا حديثه، وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث».

الأثر: أخرجه أحمد «في العلل» (١/ ٧)، ومن طريقه ابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين» (٣١٥)، والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٣)، وأبو الشيخ في «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (١/ ٤١)، ومن طريق الترمذي أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٤)، وأخرجه أبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص١٢٧)، وابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين» (٣١٦)، والدارمي في «سننه» (١/ ١٤٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٤٨١)، والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ١٤٤)، من طرق عن هشيم به، إلا أنْ ابن أبي خيثمة ساقه بلفظ: «كان ألزمنا لجابر، وأحفظنا للحديث، كنا نخرج من عند جابر فيخبرنا بما سمعنا».

إسناد حسن: هشيم هو ابن بشير الواسطي، ترجمه الحافظ بقوله: «ثقة

---

(١) في الأصل «هشام»، والصواب ما أثبتناه.

ثبت كثير التدليس والإرسال» . وقد صرح بالتحديث هنا.

وحجاج هو ابن أرطأة النخعي، قال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ» . إلا إنه مقرون بابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال فيه الحافظ: «صدوق سيء الحفظ جدًّا» فيتقويان بذلك، فإن قال قائل: هشيم يدلس تدليس العطف، فلعله سمعه من أحدهما، ولم يسمعه من الآخر، وعليه فلا يتقويان.

فالجواب عن ذلك من وجوه:

(١) أنه قد جاء التصريح بسماعه منهما جميعًا في بعض طرق القصة فزال المحذور.

(٢) أنه قد وُجِدَ ما يشهد له: فقد قال الإمام أحمد كما في «العلل» (١/ ١٤٠/ ٢٣): ثنا هارون بن معروف، ثنا سفيان، عن أبي الزبير، قال: كان عطاء يقدمني لهم عند جابر؛ أتحفظ لهم الحديث» .

وهذا إسناد صحيح: هارون بن معروف ثقة ثبت، وسفيان إمام.

والأثر أخرجه: الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٣)، والترمذي في «العلل» (٥/ ٧٥٦)، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٤)، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٤٨١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ١٤٥)،: من طرق عن سفيان به.

(٣) إن ذكر أهل العلم لهذا الأثر في كتبهم واعتمادهم عليه، دليل على صحته عندهم.

(٤) إن العلماء لا يشددون في مثل هذا الأثر، كما يشددون في الأخبار المرفوعة.

(٥) إن وصفه بهذا النوع من التدليس ذكر بعضهم أن في ثبوته نظر؛ لأن القصة التي ذُكر فيها ذلك لم يسق الحاكم سندها؛ فقد قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٠٥): «وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هُشيم اجتمعوا يومًا على أن لا يأخذوا منه التدليس، فَفَطِنَ لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: ثنا حصين ومغيرة، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دَلَّستُ لكم اليوم.؟ فقالوا: لا، فقال: لَمْ أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته، إنَّما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي» . اهـ. قال الشيخ عبد الله السعد ـ حفظه الله تعالى ـ بعد أن ساق هذه القصة: «فهذه القصة لم يسندها الحاكم، فعلى هذا لا تصح، ومن ذكرها إنما ذكرها عن الحاكم فيما أعرف» .[1] قلت: إلا إنه قد يرد على ما ذكره الشيخ ـ سدده الله ـ أن الحاكم ـ رحمه الله ـ ذكر قبل إيراده القصة ما نصه: «نكتفي بما ذكرناه من مثال هذا الجنس، فقد صح مثل ذلك عن... وهشيم بن بشير. وفيما حدثونا...» . ولعل مما يقوى ثبوتها عن هشيم، ما جاء في «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية عبدالله (٢١٩٢) قال عبد الله: حدثني أبي، ثنا هشيم قال: وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر... قال عبد الله: سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من عبيد الله، وكان عبد الله قد روى قبل ذلك عن أبيه: «ثنا هشيم أخبرنا الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس...ثم قال: ثنا هشيم

(١) مقدمة منهج المتقدمين في التدليس ص(٣١).

قال: وعبيد الله بن عمر» ولعل قائل أن يقول: وإن مما قد يقوي ثبوت هذه القصة ذكر أهل العلم - من المحققين - لها في كتبهم، على وجه الاعتماد والقبول، والله أعلم.

٢- يعلى بن عطاء الطائفي (١٢٠هـ)

قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٥): «ثنا عبد الله بن عبد الحميد الواسطي، ثنا النضر بن سلمة، ثنا يونس بن محمد، ثنا صدقة بن هرمز، ثنا يعلى بن عطاء، حدثني أبو الزبير المكي، وكان أكمل الناس عقلًا وأحفظهم» .

إسناده ضعيف.

صدقة بن هرمز: هو أبو محمد الرماني، قال فيه ابن معين: «ضعيف الحديث» . انظر: «سؤلات ابن الجنيد» (٥٣٦) و «توضيح المشتبه» (٤/ ٢٢٢) و «لسان الميزان» (٣/ ٢١٩).

ويونس بن محمد ضعيف جدًّا، كما في «لسان الميزان» ، وقد أشار إلى ضعف هذا القول عن يعلى بن عطاء الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٠٦) حيث قال: «وقال يعلى بن عطاء فيما يُرْوَى عنه...» . وقد قال في «مقدمة تهذيبه» (١/ ١٥٣): «وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله.... فما كان منه بصيغة التمريض، فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر» .

٣- معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي (١٨٧هـ)

قال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٣١): ثنا إبراهيم بن محمد، ثنا هشام بن عبد الملك، قال: سأل رجل معتمرًا وأنا عنده، فقال: «لِمَ لَمْ تحمل عن

أبي الزبير؟ فقال: حذرني شعبة، فقال لي: لا تحمل؛ فإني رأيته يسيء صلاته؛ ليت أني لم أكن رأيت شعبة».

إسناد مُعَلّ.

إبراهيم بن محمد: هو ابن الهيثم، كما في «تهذيب الكمال»، فإن كان هو المترجم في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٥٤) فهو ثقة.

وهشام بن عبد الملك: هو أبو تقي اليزني، ترجمه الحافظ بقوله: «صدوق ربما وهم»، فمثله قد يُحَسَّن حديثه. وقد اخْتُلف عليه في هذا الأثر: فرواه إبراهيم بن محمد هذا عنه عن معتمر، وخالفه يعقوب بن سفيان وأحمد بن إسحاق بن صالح فروياه عنه عن سويد بن عبد العزيز، وهو الصواب، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - توضيح ذلك.

٤- سفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي (١٠٧-١٩٨هـ)

قال يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣):

حدثني محمد بن يحيى، قال: قال سفيان: «ما نازع أبو الزبير عمرو بن دينار في حديث جابر إلا زاد عليه».

إسناده حسن.

محمد بن يحيى: هو ابن أبي عمر العدني، ترجمه الحافظ بقوله: «صدوق صنف المسند». وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: «كانت فيه غفلة». وعلى هذا فالأثر إسناده حسن، بل لو قال قائل: «صحيح» لكان له وجه؛ لأن ابن أبي عمر كان ملازمًا لسفيان والملازمة تجبر الضعف - في الجملة -.

وقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٣١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ١٤٦).

٥ ـ ابن سعد (١٦٨ـ٢٣٠هـ):

قال في «الطبقات» (٥/ ٤٨١):

«كان ثقة كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس».

٦ـ عبد الله بن عون الهلالي الخراز (٢٣٢هـ):

قال الحاكم في "المدخل» (٤/ ١١٧): «وقال ابن عون: ما كان أبو الزبير بدون عطاء».

٧ـ يحيى بن معين (١٥٨ـ٢٣٣هـ):

قال ابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين» (٣١٤): «سمعت يحيى بن معين يقول: أبو الزبير صاحب جابر ثقة».

وفي رواية الدوري (٢/ ٥٣٨): أبو الزبير أحب إليَّ من أبي سفيان، وكان أبو الزبير وأبو سفيان جميعًا من مكة. وفي رواية الدقاق (٣١٩): أبو الزبير أقوى من أبي سفيان. وقال في رواية الدارمي (٧٢٢، ٧٤٩): ثقة. وفي رواية ابن محرز (٥٧١): «أبو الزبير أحب إليَّ من أبي سفيان».

وقال إسحاق بن منصور عنه: «صالح» وقال مرة: «ثقة».

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٦).

٨ـ علي بن المديني (١٦١ـ ٢٣٤هـ)

قال عثمان بن أبي شيبة في «سؤالاته» (٨٠): وسألت عليًّا عن أبي الزبير المكي، فقال: «ثقة ثبت»، واسمه محمد بن مسلم مولى ابن حزام.

٩ـ أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤ـ ٢٤١هـ)

قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (١٥٢٠): سئل أبي عن أبي الزبير، وأبي سفيان فقال: «أبو الزبير كأنه في القلب أكثر، وأبو سفيان روى عنه أبو بشر، وقوم آخرون».

وقال أيضًا في (٣١٥٢) عن أبيه: «ليس به بأس».

وقال ابن هانئ في «سؤالاته» (٢٣٤٨): قلت له ـ يعني لأبي عبد الله ـ: «أبو الزبير هو حجة في الحديث؟ قال: نعم، هو حجة».

وقال المَرُّوذي في «سؤالاته» (٦٧):

سألتُ أبا عبد الله عن أبي الزبير، فقال: «قد روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب وغير واحد، إلا أن شعبة لم يحدث عنه، قلتُ: هو لين الحديث؟ فكأنه لينه، قلت: أبو الزبير أحب إليك أو أبو نضرة؟ قال: أبو نضرة أحب إلي».

وقال برقم (١٨١): قلت له: «يحتج بحديث أبي الزبير؟ فقال: أبو الزبير يُروى عنه ويحتج به». وقال الميموني (٣٦٩): «قال أبو عبد الله: أبو الزبير أعجب إليَّ في الحديث من أبي سفيان طلحة بن نافع».

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني ـ كما في «الجرح والتعديل» ـ (٨/ ٣١٩):

«سئل أحمد بن حنبل عن أبي الزبير، فقال: قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان؛ لأن أبا الزبير أعلم بالحديث منه» .

فمجموع كلام أحمد يدل على أن أبا الزبير لا ينزلُ عن درجة الاحتجاج به صحة أو حسنًا، والله أعلم.

١٠ـ عبد الله بن صالح العجلي (١٨٢-٢٦١هـ)

قال في «الثقات» (٢/ ٢٥٣): «محمد بن مسلم أبو الزبير المكي تابعي ثقة».

١١ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ)

قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣٩):

«قال أبو داود: ثقة ليس به بأس، والمزي نقل عنه: «ليس به باس» . فقط.اهـ.

قلت: النسخة المطبوعة من «تهذيب الكمال» ليس فيها نقل عن أبي داود أصلًا. نعم فيه: «لا بأس به» ، لكن عن الإمام أحمد، فالله أعلم.

١٢ـ يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)

قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٤٠):

«وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه الكبير» : وإن كان سفيان ابن عيينة أثبت منه، فهو أيضًا ثقة لا بأس به» .

قلت: الذي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٣٥): محمد بن مسلم بن سوسن

الطائفي، وإن كان سفيان بن عيينة أثبت منه، فهو أيضًا ثقة لا بأس به، وكذا نقله الحافظ في ترجمة محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي في «التهذيب» (٩/ ٤٤٥) والله أعلم.

لكنَّ ابن خلفون قال في «أسماء شيوخ مالك» (ص١١٨): وقال الفسوي في «التمييز»: «محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي ثقة».

١٣ـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥ـ٣٠٣هـ)

قال في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤٢ـ٤٤٣/ ٢١١٢):

«أبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تدرس، مكي، كان شعبة يسيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابرًا؛ فهو صحيح، وكان يدلس، هو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع، وبالله التوفيق».

وقال المزي في «تهذيبه» (٢٦/ ٤٠٩)، والذهبي في «النبلاء» (٥/ ٣٨١): «قال النسائي: ثقة».

١٤ـ زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ)

قال ـ كما في «أسماء شيوخ مالك» لابن خلفون (ص١١٨) و «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٠/ ٣٣٧) و «التهذيب» (٩/ ٤٤٣) ـ: «صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه، واحتجوا بحديثه».

١٥ـ أبو حاتم ابن حبان (٢٧٠ـ ٣٥٤هـ)

قال في «الثقات» (٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٢): «أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، وكان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له، وروى عنه مالك، والثوري، وعبيد الله بن عمر، والناس، ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه، لم يستحق الترك من أجله» .

وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (٤٥٢): «أبو الزبير: اسمه محمد بن مسلم بن تدرس مولى حكيم بن حزام، من الحفاظ ممن سكن بالمدينة مدة، ومكة زمانًا، وحديثه عند أهل المصرين معًا» .

١٦ـ أبو أحمد ابن عدي (٢٧٧ـ ٣٦٥هـ)

قال في «الكامل» (٦/ ٢١٣٧):

«وكفى بأبي الزبير صدقًا أن حدث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة ولا بأس به» .

قال الذهبي في «النبلاء» (٥/ ٣٨١): «قال أبو أحمد ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف» ، قلت: هذا القول يصدق على مثل الزهري، وقتادة، وقد عيب أبو الزبير بأمور، ولا توجب الضعف المطلق، منها التدليس» . اهـ.

١٧ـ عمر بن أحمد بن شاهين (٢٩٨ ـ ٣٨٥هـ)

ذكره في كتابه «الثقات» (١١٣٨) وقال:

«قال ابن معين: أبو الزبير المكي صاحب جابر ثقة».

١٨ـ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ)

قال في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١١٧-١١٨):

«احتج به مسلم في مواضع كثيرة، وأخرج عامة حديثه في الشواهد، وهو من كبار التابعين.

وقال ابن المديني: سمعت عبد الرزاق يقول عن أبيه، قال: شيخان ضعفهما الناس للحاجة إلى الناس: أبو الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر المخزومي، ولسنا نرضى لأبي الزبير هذا القول؛ فإنه في الصدق والإتقان فوق محمد بن عباد بدرجات». اهـ.

١٩ـ أبو محمد ابن حزم الاندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ)

قال في «حجة الوداع» (ص٣٩٢): «وأبو الزبير ثقة».

٢٠ـ الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشبي (٤٥٦هـ)

قال في «فوائد الحنائي» (ل٢٢/ أ/ ٢٣/ ب):

«أبو الزبير حديثه مشهور وصحيح، وهو حافظ متقن، قال أبو الزبير: كان عطاء وأصحابه يقدموني إلى جابر، فأحفظ لهم الحديث عنه، وكنت من أحدثهم سنًّا».

٢١ـ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ)

قال في «التمهيد» (١٢/ ١٤٨):

«كان أبو الزبير ثقة حافظًا، روى عنه مالك، والثوري، وابن جريج، والليث بن سعد، وابن عيينة، وجماعة من الأئمة، وكان شعبة يتكلم فيه ولا يحدث عنه، ونسبه مرة إلى أنه كان يسيء صلاته، ومرة إلى أنه وزن فأرجح وهو عند أهل العلم مقبول الحديث، حافظ متقن، لا يُلتفت فيه إلى قول شعبة». اهـ.

وقال في «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» (١/ ٦٤٧/ ٧٣٠): «وأبو الزبير تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم فيه بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو عندي من ثقات المحدثين».

٢٢ـ ابن خلفون الأندلسي (٥٥٥ ـ ٦٣٦هـ)

قال في «أسماء شيوخ مالك بن أنس» (ص١١٧): و «أبو الزبير ثقة مشهور، أخرج له مسلم وغيره».

٢٣ـ أبو زكريا محيي الدين النووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ)

قال في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٣٢): «اتفقوا على توثيقه».

قلت: «ليس هذا على إطلاقه لما تقدم ولما سيأتي، والله أعلم».

٢٤ـ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ)

قال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٦): «الحافظ المكثر الصدوق».

وقال في «النبلاء» (٥/ ٣٨٠): «الإمام الحافظ الصدوق، ما توقف في

الرواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثل: أيوب، ومالك، وقد قال عطاء: كان أبو الزبير أحفظنا».

وقال في «تاريخ الإسلام» (١٢١ـ١٤٠هـ/ ٢٥٠): «أحد الأعلام، وكان من الحفاظ الثقات، وإن كان غيره أوثق منه».

وقال في «الميزان» (٤/ ٣٧): «الحافظ، من أئمة العلم».

وقال في كتابه «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص١٧١) رقم (٣١٣): «ثقة، تكلم فيه شعبة».

وقال في «المغني» (٢/ ٢٦٤): «صدوق مشهور اعتمده مسلم».

وقال في «الكاشف» (٢/ ٢٦١): «حافظ ثقة، قال أبو حاتم: لا يحتج به».

وقال في «ديوانه» (٣٩٧٨): «ثقة، غمزه شعبة لكون وزن راجحًا».

٢٥ـ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ)

قال في «بديعة البيان عن موت الأعيان» (رقم ٨٦):

أبو الزّبير كَم حَلا قِراهُ ... وابنُ أبي حَبيب ذا ضاهاهُ

ثم قال في شرحها ـ كما في شذرات الذهب ـ (١/ ١٧٥): «أبو الزبير المكي نُقِم عليه التدليس، ومع ذلك فهو إمام حافظ واسع العلم رئيس».

٢٦ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ٨٥٢هـ)

قال في «تقريبه» : «صدوق إلا أنه يدلس».

وقال في «مقدمة الفتح» : (١/ ٤٦٤): «أحد التابعين، مشهور، وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره».

٢٧ـ أحمد بن عبد الله الخزرجي (٩٠٠ـ ٩٢٣هـ)

قال في «الخلاصة» (ص٣٥٨): «محمد بن مسلم أبو الزبير المكي أحد الأئمة، ثقة يدلس عن جابر».

٢٨ـ أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (١٠٣٢ـ ١٠٨٩هـ)

قال في «شذرات الذهب» (٢/ ١٧٥): «أبو الزبير المكي محمد بن مسلم: أحد العقلاء والعلماء، لقي عائشة والكبار».

٢٩ـ محمد بن محمد مخلوف أبو الفضل المنستيري.

قال: في «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (ص٤٧): «الثقة الصدوق».



-فصل-

۞ الأئمة المجرِّحُون له ۞

١- أيوب بن أبي تميمة السختياني (٦٨- ١٣١هـ)

قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (١٢٨٥): قال أبي: كان أيوب يقول: «ثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أو الزبير» . قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم. وأخرجه ابن أبي حاتم (٨/ ٧٥) عنه أيضًا، وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٢): «ثنا آدم، قال: سمعت البخاري يقول: ثنا علي، ثنا سفيان، ثنا أيوب، ثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، يغمزه» .

قال ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٣٧): «وهذا خلاف ما فسره به الترمذي، أنه عني حفظه وإتقانه» .

قال الترمذي في «العلل» (٥/ ٧٥٧): «ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، قال: سمعت أيوب السختياني يقول: حدثني أبو الزبير، وأبو الزبير وأبو الزبير، قال سفيان بيده يقبضها». أخرجه ابن عدي في «الكامل» أيضًا (٦/ ٢١٣٤).

قال أبو عيسى: «إنما يعني به الإتقان والحفظ» .

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣):

حدثني محمد بن يحيى، ثنا سفيان، قال: سمعت أيوب إذا ذكر أبا الزبير

يقول: «أبو الزبير أبو الزبير، وقال بكفيه يقبضها[1]. قال محمد: أي يوثقه» .

قلت: 'محمد' هو ابن يحيى ابن أبي عمر المكي صاحب «المسند» ، كان من أكثر الناس ملازمة لابن عيينة، وقد فهم هو والترمذي، وشيخه سفيان، أن مراد أيوب بذلك الثناء عليه والترفيع به، وذهب الإمام أحمد كما تقدم، إلى أنه أراد بذلك تضعيفه.

وقد استظهر قول الترمذي ومن وافقه، العلامة المباركفوري، فقال في «تحفظه الأحوذي» (١٠/ ٥١٧): «لكن الإحتمال الأول الذي فهمه الترمذي هو الظاهر عندي» . اهـ.

وقد يُستدل لمن ذهب إلى هذا التفسير بكون أيوب كان لا يروي إلا عن ثقة، وقد روى عنه، فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٨): أخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليَّ، قال: ثنا يحيى بن معين، قال: حدثني من سمع حماد بن زيد، يقول: سمعت أيوب وسئل عن عكرمة كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.

إسناده ضعيف.

أبو بكر بن أبي خيثمة هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب. قال الدار قطني: «ثقة مأمون» وقال الخطيب: «كان ثقة عالمًا متقنًا حافظًا» . انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٢/ ١٦٤) بقية رجاله أئمة وعلته جهالة من حدث يحيى بن معين، والله أعلم.

---

(١) الذي في الأصل (يكفه فقيهنا)، ولعل الصواب ما أثبتناه. والله أعلم. أفاده شيخنا ـ حفظه الله.

وقال أبو داود في «سؤالاته» رقم (١٣٦/ ص ٢١٠) قلت: لأحمد: أبو زيد المدني؟ قال: أي شيء يُسأل عن رجل روى عنه أيوب.

وقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٧٤): ثنا عبد الله بن محمد بن نصر، وعبد الله بن محمد بن سلم، قالا ثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس، قال: قال لنا ابن أبي أويس: سمعت مالكًا يقول: لم يقدم علينا أحد من أهل العراق شبه أيوب السختياني قدم بلادنا، فلم يسمع إلا ممن عندنا ثقة مأمون، وقد كان غيره يقدم فيسمع ممن لا تجوز شهادتهم على حزمة كراث، فعلمنا أن علمه في الموضع الذي يعرف أنه نقي، كما أنه في الموضع الذي لا يعرف أنه نقي. اهـ.

وقال الساجي كما في «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣٧): معقبًا على ما روي عن ابن عيينة أنه قال: «كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير، قد روى عنه أيوب وأسند غير حديث» . إلى غير ذلك من النصوص الدالة على أن أيوب كان ممن ينتقي في الشيوخ، وقد ذكرت جملة من ذلك في رسالتي «الدرر المتناسقة فيمن قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة» .

وذكر ابن عبد البر في «الاستغناء» (١/ ٦٤٧/ ٧٣٠) أن قول من حمل كلام أيوب على التضعيف أشبه بمذهب أيوب في أبي الزبير، فقال:

«وأما قول أيوب: «ثنا أبو الزبير، وأبو الزبير، أبو الزبير» فقد اختلفوا فيه. فقالوا: أراد بذلك ضعفه، وقالوا: بل أراد الثناء عليه والترفيع به، والتأويل الأول أشبه بمذهبه» . اهـ.

واستدل من ذهب إلى قول ابن عبد البر هذا بما رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٢)، قال ابن أبي

حاتم: حدثنا حماد بن الحسن بن عنبسة، نا أبو داود الطيالسي، قال: قال أبو عوانة: «كنا عند عمرو بن دينار جلوسًا، ومعنا أيوب، فحدثنا أبو الزبير بحديث، فقلت لأيوب: ما هذا؟ فقال: هو لا يدري ما حدث، أنا أدري ؟!» .

إسناده صحيح.

حماد بن الحسن بن عتبة: هو النهشلي، ثقة. وأبو داود الطيالسي هو سليمان بن داود ثقة حافظ. وأبو عوانة هو وضاح اليشكري ثقة ثبت.

قال ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٨): وهذا يدل على أن أيوب كان يغمزه، لا أنه كان يقويه. اهـ.

قلت: والذي يظهر لي في هذا الموضع أن ما قاله الإمام أحمد هو الأشبه بمذهب أيوب في أبي الزبير لما تقدم، ولما جاء عن معمر أنه قال: «كان أيوب إذا جاء أبو الزبير قنع رأسه» وقد عَدَّ الحاكم، أيوب ممن كان يغمز أبا الزبير، فقال في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١١٧) وكما سيأتي في ترجمة أبي الزبير: «وقد غمزه أيوب» ، وقد فهم ابن أبي حاتم من قولهم: «ثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير» التضعيف أيضًا، كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥) وكما سيأتي، والله أعلم.

٢- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (٨٠-١٥٠هـ)

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥): ثنا حماد بن الحسن بن عنبسة، ثنا أبو داود - يعني الطيالسي -، أنا رجل من أهل مكة قال: قال ابن جريج: «ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يُرْوَى» .

إسناده ضعيف.

حماد بن الحسن بن عنبسة ثقة تقدم، وكذا أبو داود، ولكن علته الرجل

المبهم، وقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٢)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٤)، من طريق حماد به، والله أعلم.

وقد ذكر شيخنا أبو الحسن ـ حفظه الله ـ قول ابن جريج هذا في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التجريح في كتابه الفذ «شفاء العليل» (١/ ٢٤٥) فقال:

«ومن ذلك قول ابن جريج في أبي الزبير: «ما كنت أرى أن أعيش حتى يُرْوَى حديث أبي الزبير. انظر: (ص٢٠١) من «شرح علل الترمذي» : فهذا يدل على أنه ليس أهلًا للرواية عنه، بل ينبغي أن يترك، هذا معنى قول ابن جريج، أما حال أبي الزبير: فأرفع من هذا، والله أعلم» . اهـ.

قلت: تقدم أن هذا لا يثبت عنه، والله أعلم.

٣ـ شعبة بن الحجاج أبو بسطام (٨٢ـ١٦٠هـ)

وقد طَعن فيه بأمور:

أ ـ أنه كان لا يحسن يصلي.

وقد رُوي هذا عنه من ثلاثة طرق:

الطريق الأولى: أخرجها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٥١) و(٨/ ٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٤)، من طريق هشام بن عمار.

وابن عدي في «الكامل» أيضًا (٦/ ٢١٣٤)، من طريق سليمان بن عبد الله بن خالد.

ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٨٠)، وابن

عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٤)، من طريق هشام بن عبد الملك، كلهم عن سويد بن عبد العزيز قال: قال لي شعبة: تأخذ عن أبي الزبير؛ وهو لا يحسن يصلي؟!

إسناد ضعيف جدًّا.

سويد بن عبد العزيز: هو السلمى، قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ضعيف. وقال مرة أخرى: ليس بثقة. وقال مرة أخرى: لا يجوز في الضحايا. وقال ابن سعد: كان يروي أحاديث منكرة، وقال البخاري: في حديثه مناكير أنكرها أحمد، وقال في موضع آخر: في حديثه نظر لا يحتمل. وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بثقة. وكلام أهل العلم فيه يطول، وقد لخص ذلك الحافظ في «التقريب» بقوله: ضعيف جدًّا.

الطريق الثانية: أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣١): ثنا إبراهيم بن محمد، ثنا هشام بن عبد الملك، قال: سأل رجل معتمرًا وأنه عنده، فقال له: لِمَ لمْ تحمل عن أبي الزبير؟ فقال: حذَّرني شعبة، وقال لي: لا تحمل، فإني رأيته يسيء صلاته، ليت أني لم أكن رأيت شعبة!!

قلت: إبراهيم بن محمد: هو ابن الهيثم ـ كما في «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٧) ـ فإن كان هو المترجم في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٥٤) فهو ثقة، وإلا فينظر من هو؟

وقد خالف يعقوبَ بن سفيان الفسوي، وأحمد بن إسحاق بن صالح، حيث روياه عن هشام بن عبد الملك، عن سويد بن عبد العزيز كما تقدم.

وهشام بن عبد الملك هو أبو التقي اليزني، قال الحافظ: «صدوق ربما

وهِم» . إلا أنه قد توبع، تابعه هشام بن عمار، وسليمان بن عبد الله بن خالد، كما تقدم، فروياه عن سويد بن عبد العزيز.

وهذا يؤيد ما رواه الفسوي وغيره عنه، وبهذا يعلم أن هذا الطريق راجعة إلى الطريق الأولى، والله أعلم.

الطريق الثالثة: أخرجها العقيلي أيضًا في «الضعفاء» (٤/ ١٣١): ثنا إبراهيم بن محمد، ثنا حفص بن عمر الحوضي، قال: قيل لشعبة: لم تركت أبا الزبير؟ قال: رأيته يسيء الصلاة، فتركت الرواية عنه.

قلت: إبراهيم بن محمد تقدم، وحفص بن عمر الحوضي ترجمه الحافظ بقوله: «ثقة ثبت» .

إلا أن قوله: «قيل لشعبة» يحتمل أن القائل هو سويد بن عبد العزيز، ويؤيد هذا أن القصة مشهورة عنه، وإذا كان كذلك فالقصة هذه تكون ضعيفة جدًّا.

ولذا قال العلامة ذهبي العصر عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في «عمارة القبور» (٨١):

وأما كلمته الثانية ـ يعني كان لا يحسن أن يصلي ـ فلم تصح؛ لأنها من رواية سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف. اهـ.

ب ـ أنه كان يزن ويسترجح في الوزن.

وقد جاء هذا عنه من طريقين:

الطريق الأولى: عند العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٠)، وأبي نعيم في

«الحلية» (٧/ ١٥٢)، قال العقيلي: ثنا الحسن بن علي بن ياسر البغدادي، ثنا أبو بكر الأعين، ثنا محمد بن جعفر المدائني، ثنا ورقاء، قال: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان.

إسناده حسن.

الحسن بن علي بن ياسر البغدادي: هو أبو علي الفقيه، أحد شيوخ الطبراني، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٧/ ٢٦٨) وقال: ثقة.

وأبو بكر الأَعْيَن: هو محمد بن أبي عَتَّاب الأعْيَن، قال الحافظ: صدوق.

ومحمد بن جعفر المدائني: هو أبو جعفر البزاز، قال الحافظ: صدوق فيه لين.

وورقاء: هو ابن عمر اليشكري، قال الحافظ: صدوق، في حديثه عن منصور لين.

الطريق الثانية: أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٠ـ١٣١): ثنا أحمد بن علي، ثنا علي بن سعيد، ثنا قراد، قال: قيل لشعبة: ما لك ولأبي الزبير؟ فقال: «إنه يسترجح في الميزان».

أحمد بن علي: هو الأبار، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٤/ ٣٠٦)، والذهبي في «النبلاء» (١٣/ ٤٤٣)، قال الخطيب: كان ثقة حافظًا متقنًا. اهـ.

وعلي بن سعيد لم يتبين لي من هو، وقراد: هو عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح. قال الحافظ: «ثقة له أفراد».

وكلام شعبة هذا قد رده غير واحد من الحفاظ:

قال ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٥٢): «ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه، لم يستحق الترك من أجله».

وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٧): وتكلم فيه شعبة؛ لكونه استرجح في وزنه، قلت: لعله ما أبْصَر.

وقال العلامة المعلمي في «عمارة القبور» (صـ٨١): وأما قول شعبة: بأنه يزن ويسترجح في الميزان؛ فذلك ـ وإن كان ينافي كمال المروءة ـ فليس بجرح.

ج ـ أن رجلًا أغضبه؛ فافترى عليه وهو حاضر:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣١): ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام، نا أحمد بن سعيد الرباطي، قال: سمعت أبا داود الطيالسي، يقول: قال شعبة: لم يكن في الدنيا شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة، فأسأله عن أبي الزبير، فقدمت مكة، فسمعت من أبي الزبير، فبينا أنا جالس عنده ذات يوم؛ إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة، فرد عليه، فافترى عليه، فقلت له: يا أبا الزبير، تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني قلت: من يغضبك تفتري عليه؟ لا رويت عنك حديثًا أبدًا، قال: وكان يقول: في صدري أربعمائة لأبي الزبير عن جابر، والله لا أحدث عنك حديثًا أبدًا.

إسناده صحيح.

عبد الله بن أحمد بن عبد السلام: هو الخفاف، ترجمه الذهبي في «النبلاء» (١٤/ ٨٨) فقال: الحافظ العالم الثقة. وأحمد بن سعيد الرباطي: هو أبو عبد الله الأشقر، قال الحافظ: ثقة حافظ.

وأبو داود الطيالسي تقدم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٥١)، (٨/ ٧٥)، والعقيلي (٤/ ١٣٢) مختصرًا. وإسناده صحيح أيضًا.

ووجه الطعن من هذه القصة في أبي الزبير: أن شعبة رماه بالافتراء، والافتراء حقيقته مطلق الكذب، وظاهر السياق أنه سَبَّه، والافتراء إذا أُطلق في حكاية السب؛ فالظاهر أنه يُراد به القذف.

وقد أجاب عن هذا ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله - في «عمارة القبور» (ص٨٢) فقال: وجوابه:

(١) أن الافتراء ليس نصًّا في القذف، فقد يراد مطلق السب، ولا سيما إذا كان شنيع اللفظ، كالإعضاض، وعليه قد يكون السائل أساء الأدب؛ فأعضه أبو الزبير. وقد جاء في الحديث «**من تعزى بعزاء الجاهلية؛ فأعِضُّوه بهن أبيه، ولا تكنوا**».

(٢) وعلى تسليم أن شعبة أراد بها القذف؛ فلم يبين لفظ أبي الزبير، فيحتمل أنه قال كلمة يراها شعبة قذفًا، وغيره لا يوافقه؛ ولا يرد على هذا قول شعبة: أتفتري؟ وسكوت أبي الزبير عن نفي ذلك؛ لأن شعبة قد يكون إنما قال له: أتقول هذا لرجل مسلم؟ ثم أخبر شعبة عن ذلك بالمعنى، على رأيه، أو يكون أبو الزبير ترك نفي ذلك؛ لأنه على كل حال قد جرى منه شيء غير لائق، فرأى الأولى المبادرة إلى الاعتذار بأنها كلمة سبقت ل لشدة الغضب.

(٣) وعلى تسليم أنه قذفه قذفًا صريحًا؛ فقد يكون أبو الزبير مطلعًا على أن ذلك هو الواقع، وسكت عن ذكر ذلك لشعبة؛ لأنها على كل حال مما لا يليق، وإنما سبق أولًا على لسانه لشدة الغضب، ورأى أن هذا العذر كافٍ.

ويستأنس لما ذكر: أنه لو كان القذف صريحًا، والمقذوف سالمًا؛ لذهب فشكاه إلى الوالي، والحدود يومئذ قائمة.

(٤) أن أبا الزبير قد أجاب عن نفسه بقوله: «إنه أغضبني» . أي: فلشدة الغضب جرت على لسانه، وهو لا يشعر كلمة مما اعتاد الناس النطق بها، وقد جاء في الحديث: «**لا طلاق في إغلاق**» وفسر الإغلاق: بالغضب وقال الله عز وجل: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾.

(٥) قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٤١) في ترجمة علي بن المديني: «ثم ما كل من فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب؛ يُقْدَح فيه ما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ» .

والكلمة التي سبقت على لسان أبي الزبير بدون شعوره لشدة غضبه، لا ينبغي أن يُهْدَر بها مئات الأحاديث عن رسول الله ﷺ مع التحقق بكمال صدقه وحفظه وضبطه وتحريه وإتقانه.

(٦) إن الظاهر من حاله وما ثبت لدى جمهور الأئمة من عدالته: أنه تاب عنها في الوقت. اهـ.

د ـ أنه رآه كأنه شرطي.

أخرجه العقيلي (٤/ ١٣١): ثنا الحسين بن إبراهيم الأنطاكي، ثنا عمرو بن عيسى بن يونس، عن أبيه، قال: قال لي شعبة: يا أبا عمير، لو رأيت أبا الزبير؛ لرأيت شرطيًا بيده خشبة!! فقيل له: ما لقي منك أبو الزبير!!

إسناده حسن لغيره.

الحسين بن إبراهيم الأنطاكي: ترجمه ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٢٣٧) فقال: الحسين بن إبراهيم بن عامر المعروف ابن أبي عجرم، أبو

عيسى الأنطاكي، قرأ على أحمد بن جبير، وهو من أشهر أصحابه وأضبطهم.اهـ.

وترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» أيضًا (٢٩١ ـ ٣٠٠هـ/ ١٣٥ـ ١٣٦)! «ومعرفة القراء الكبار» (٢/ ٥٣١)

وعمرو بن عيسى بن يونس هو السَّبِيْعي وأبوه عيسى بن يونس، قال فيه الحافظ: ثقة مأمون. وأما ابنه عمروهذا فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٨٣) وقال: «روى عنه جماعة من أهل الجزيرة» . وبهذا ترجمه السمعاني في «الأنساب» (٣/ ٢٤١) و قد توبع.

فقد قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٦): وفي كتابي بخطي، عن أحمد بن يحيى بن زهير، ثنا أحمد بن سعد الدهري[1]، ثنا محمد بن داود الحراني[2]، سمعت عيسى بن يونس، يقول، فذكره.

وأحمد بن يحيى بن زهير: هو أبو جعفر التستري، أحد شيوخ الطبراني، وأحد الأئمة الأعلام، ترجمه الذهبي في «النبلاء» (١٤/ ٣٦٢) وأحمد بن سعد الزهري: ترجمه الذهبي في «النبلاء» أيضًا (١٣/ ١١٧)، فقال: الإمام الرباني الثقة.

ومحمد بن داود الحداني ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٠) وذكر أنه مات سنة ثلاث وعشرين ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا أنه قد توبع كما تقدم، وعليه فالقصة بمجموع الطريقين حسنة لغيرها، والله

---

(١) كذا في الأصل، وصوابه: الزهري.

(٢) كذا في الأصل، وصوابه: الحداني.

أعلم.

وكلام شعبة هذا ذكره شيخنا أبو الحسن حفظه الله في المرتبة الرابعة من مراتب التجريح من كتابة «شفاء العليل» (١/ ٢١٢) فقال:

وقول شعبة لعيسى بن يونس: لو رأيت أبا الزبير؛ لرأيت شرطيًّا بيده خشبة!! فقال عيسى: وما لقي منك أبو الزبير!!. (٥/ ٣٨٢) «النبلاء»، وقول شعبة معناه: أن أبا الزبير ليس من أهل الحديث، وكلام شعبة في أبي الزبير شديد، ومذهبه فيه معروف، وأما حال أبي الزبير فينظر في محله من كتب التراجم. اهـ

وأما ما جاء في «الجرح والتعديل» (١/ ١٥١) و(٨/ ٧٥) قال ابن أبي حاتم: ثنا علي بن الحسن الهسنجاني، نا نعيم بن حماد، قال: سمعت هشيمًا يقول: سمعت من أبي الزبير، فأخذ شعبة كتابي فمزقه.

وإسناده ضعيف.

علي بن الحسن الهسنجاني: ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨١) وقال: كتبنا عنه وهو ثقة صدوق. ونعيم بن حماد: هو الخزاعي في حفظه لين، وهو علة الأثر.

وقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٤) من طريقه أيضًا.

قلت: هذا ما وقفت عليه مما نُقِلَ عن شعبة في أبي الزبير، إلا أن أكثر أهل العلم لم يعرجوا عليه، ولم يلتفتوا إليه.

قال ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٥٢): ولم ينصف من قدح فيه.

وقال الحاكم أبو عبد الله في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١١٧): وأفحش شعبة القول فيه، وليس عند شعبة فيما يقول حجة أكثر من أنه لبس السواد، وتسفه بحضرته على رجل من أهل العلم.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ١٤٨): ثقة حافظ وكان شعبة يتكلم فيه ولا يحدث عنه، ونسبه مرة إلى أنه كان يسيء صلاته، ومرة إلى أنه وزن فأرجح، وهو عند أهل العلم مقبول الحديث، حافظ متقن، لا يلتفت إلى قول شعبة.

وقال في «الاستغناء» (١/ ٦٤٧/ ٧٣٠): وأما قول شعبة: تأخذ عن أبي الزبير وهو لا يحسن يصلي؟! فهذا تحامل لا يسلم صاحبه من الغيبة، وقد حدث عنه شعبة بعد أن أخذ عنه.

وقال ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٣٨): «وأما أبو الزبير فإن شعبة ترك حديثه، واعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأن رجلًا أغضبه فافترى عليه ـ وهو حاضر ـ قال شعبة: وفي صدري عن أبي الزبير عن جابر أربعمائة حديث، والله لا حدثت عنه حديثًا أبدًا. ولم يذكر عليه كذبًا ولا سوء حفظ» . اهـ.

وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣١): تكلم فيه شعبة لكونه استرجح في وزنه، قلت: لعله ما أبصر، وقيل: تركه لأنه رآه يسيء صلاته؛ وقيل لأنه رآه خاصم ففجر، وقيل: كان بزي الشُّرَط. اهـ.

٤ـ الليث بن سعد (٩٢ـ ١٧٦هـ)

قال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١١٧): «وقد غمزه الليث

بن سعد» .

قلت: لعله يريد بذلك ما جرى بينه وبين أبي الزبير في القصة المشهورة الآتي ذكرها في الباب الثاني، وهي وإن كان فيها غمز لأبي الزبير بأنه مدلس؛ إلا أنه ليس بغمزٍ يضعف به الراوي مطلقًا.

قال الذهبي في «النبلاء» (٥/ ٣٨١): «وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق منها التدليس» . اهـ.

٥ ـ سفيان بن عيينة (١٠٧ـ ١٩٨هـ)

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٤٢) و(٨/ ٧٥): حدثني أبي، ثنا نعيم بن حماد، قال سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير. أي: كأنه يضعفه.

إسناده منكر.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٣٢-١٣٣): ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا الحسن بن علي، ثنا نعيم بن حماد به.

نعيم بن حماد: هو الخزاعي مضعف من قبل حفظه، قال الحافظ «صدوق يخطئ كثيرًا» . وقد خالف الثقات: فقد رووه كما تقدم عنه عن أيوب قوله، والله أعلم.

ونقل مغلطاي في «إكماله» (١٠/ ٣٣٧) **والحافظ في «تهذيبه»** (٩/ ٤٤٣) عن الساجي أنه قال: «قال ابن عيينة كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير، إذا لم نجد عمرو بن دينار؛ ذهبنا إليه» .

قلت: وقد ذكر قول سفيان هذا شيخنا أبو الحسن ـ حفظه الله، ومتع به الإسلام والمسلمين ـ في كتابه الماتع «شفاء العليل» (١/ ٥٤٣) فقال:

وقولهم: «فلان كخبز الشعير» هذا اللفظ يدل على أن الراوي ليس من الدرجة العالية، وليس بالمتروك، كما في «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن مسلم أبي الزبير، قال ابن عيينة: «كان عندنا بمنزلة خبز الشعير، إذا لم نجد عمرو بن دينار؛ ذهبنا إليه (٩/ ٤٤٣). وأبو الزبير سئل عنه أبو زرعة يحتج به؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات، كما في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٢) وفي «تاريخ بغداد» ترجمة الحسين بن أحمد بن جعفر أحد الزهاد: «كان يأكل خبز الشعير، فقيل له في ذلك فقال: الشعير والحنطة سواء (٨/ ١٥)، وهذا يدل على أنه طعام أهل الزهد الذين يرضون بالقليل، والدُون من العيش، وجاء في «النبلاء» قصة تدل على أن الشعير عندهم طعام الصالحين الذين يرضون باليسير من قوتهم، انظر: ترجمة ابن المبارك، لكنها من طريق الكُديمي... فذكرها» . اهـ.

وقال ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٨): وروى عبد الجبار بن عطاء، ثنا ابن عيينة، حدثني عمرو بن دينار وأبو الزبير، وعمرو بن دينار عندنا أوثق من أبي الزبير» . اهـ.

قلت: عبد الجبار بن عطاء: هو أبو بكر العطار ثقة، كما في «التهذيب» ، وهذا النص من سفيان يؤكد صحة ما فسر به شيخنا ـ حفظه الله ـ كلام سفيان السابق، والله أعلم.

وهذان النصان من سفيان لا يدلان على ضعف أبي الزبير ضعفًا مطلقًا، وإنما غايتهما أن أبا الزبير دون عمرو بن دينار في الرتبة، وهذا مقيد بما يرويه عن

غير جابر لما تقدم عن سفيان من أنه قال: «لم ينازع أبو الزبير عمرو بن دينار في حديث جابر إلا زاد عليه» ، والله أعلم.

٦ـ همام بن نافع الصنعاني والد عبد الرزاق:

نقل الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٤/١١٧-١١٨) عن ابن المديني أنه قال: سمعت عبد الرزاق عن أبيه قال: «شيخان ضعفهما الناس للحاجة إلى الناس: أبو الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر المخزومي» .

قال الحاكم: «ولسنا نرضى لأبي الزبير هذا القول، فإنه في الصدق والإتقان فوق محمد بن عباد بدرجات» . اهـ.

قلت: وهمام بن نافع هذا ترجمه الحافظ بقوله : «مقبول» ثم هو ليس من أئمة هذا الشأن، حتى يجعل قوله هذا معارضًا لقول الأئمة فرسان هذا الميدان، والله أعلم.

٧ـ الإمام أبو عبد الله الشافعي (١٥٠ـ ٢٠٤ هـ):

قال: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة» .

إسناده صحيح.

جاء عنه من ثلاث طرق:

الأولى: عند ابن أبي حاتم في «الجرح و التعديل» (٨/ ٧٦)، و «آداب الشافعي و مناقبه»

(٢٢٠ـ ٢٢١)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، قال ابن أبي حاتم: ثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت الشافعي يقول، فذكره.

يونس بن عبد الأعلى: هو ابن ميسرة الصدفي ثقة.

الثانية: عند البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥): ثنا أبو عبد الله، أنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ثنا حرملة بن يحيى، سمعت الشافعي يقول، فذكره.

أبو عبد الله:هو الحاكم صاحب «المستدرك» ، وشيخه الحسين الطوسي من كبار أصحاب الحديث وثقاتهم، مترجم في «النبلاء» (١٥/ ٣٥٨).

الثالثة: عند أبي نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٧): ثنا محمد بن إبراهيم، ثنا عبد العزيز بن أبي رجاء، عن الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول، فذكره.

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ في «عمارة القبور» (ص ٨١): «وكلمة الشافعي إن لم تكن من أدنى مراتب التعديل؛ فهي من أخف مراتب الجرح» . اهـ.

وقال ابن عبد البر في «الاستغناء» (١/ ٦٤٧/ ٧٣٠): «وأما قول الشافعي: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة» ؛ فإنه ذهب في ذلك مذهب شيخه ابن عيينة بلا حجة» . اهـ.

قلت: الدعامة في اللغة تطلق على عدة معان وهي متقاربة، ففي «اللسان» (١٢/ ٢٠١-٢٠٢): «الدعامة اسم الخشبة التي يدعم بها، والمدعوم الذي يميل فتدعمه ليستقيم، ويسمى السيد الدعامة ودعامة العشيرة سيدها....

والدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه».اهـ. «شفاء العليل» (١/ ٤٤).

وقد ذكر قول الشافعي هذا شيخنا ـ حفظه الله ـ في كتابه «شفاء العليل» (١/ ١٦٢): في المرتبة الثانية من مراتب التجريح فقال: «وقولهم: «فلان يحتاج إلى دعامة» أي: أنه لا يحتج بمفرده، وقد احتج رجل على الشافعي بحديث عن أبي الزبير، فقال: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة» (٤/ ٣٨) «الميزان» . اهـ.

٨ ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ):

قال الحاكم أبوعبد الله في «المدخل الصحيح» (٤/ ١١٧): «لم يحتج البخاري» .

وقال الحاكم في (٤/ ٤٤ ـ ٤٥): «قرنه بعطاء بن رباح في حديث لابن جريج عنهما في كتاب البيوع» .

وقال الدارقطني في «التتبع» (ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦):ولم يخرج البخاري لأبي الزبير شيئًا.

وقال الذهبي في «النبلاء» (٥/ ٣٨١): وأما أبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري فقالوا: لايحتج به. وقد أخرج البخاري في «صحيحه» لأبي الزبير مقروناً بغيره.

وقال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٧): «قال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا يحتج به» . اهـ. ولم يذكر البخاري، وفيه إشارة إلى أن البخاري لم يقل هذا وإنما فهمه من عدم إخراجه له انفرادًا،والله أعلم.

وقال ابن حجر في «مقدمة الفتح» (١/ ٤٤٢): «لم يروِ له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلّق له عدة أحاديث، واحتج به مسلم والباقون» . اهـ.

وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٣٢): «روى له البخاري مقرونًا به غير محتج به على انفراده ولا يقدح ذلك في أبي الزبير فقد اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به» . اهـ.

قلت: وقد ذكر الحافظ بن عبد العزيز بن محمد النخشبي السبب في عدم اعتماد البخاري له، فقال في «فوائد الحنائي» (ل / ٢٢/ ب) ما نصه:

«ولم يخرج محمد بن إسماعيل لأبي الزبير في «الصحيح» شيئًا؛ لأن أبا الزبير تكلَّم فيه شعبة، وقال: رأيته يتزن لنفسه فسترجح فترك حديثه لأجل هذا؛ فلم يحدِّث عنه إلا حديثًا واحدًا، فتركه البخاري متابعةً لشعبة، غير أن أبا الزبير حديثه مشهور صحيح، وهو حافظ متقن» . اهـ.

وإذا علم أن البخاري ترك الاحتجاج به لكلام شعبة، فقد تقدم النظر في كلام شعبة، والجواب عما طعن به فيه، والله أعلم.

وهناك جواب آخر على صنيع البخاري هذا قد يحسن بنا إيراده:

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله - في «التنكيل» (١/ ٢٤٢-٢٤٣) في ترجمة حماد بن سلمة: «فأما عدم إخراج البخاري له في «الأصول» فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل لذلك؛ ولذلك نظائر؛ هذا سليمان بن المغيرة الذي تقدم أنه من أثبت الناس في ثابت، وأنه أثبت فيه من حماد بن زيد، وقد ثبَّته الأئمة جدًّا. قال أحمد: «ثبت ثبت» . وقال ابن معين: «ثقة ثقة» . والثناء عليه كثير، ولم يغمزه أحد، ومع ذلك ذكروا أن البخاري لم يحتج به، ولم يخرج له إلا حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، وقد عتب ابن حبان على البخاري في شأن حماد بن سلمة، وذكر أنه قد أخرج في غير الشواهد لمن هو

دون حماد بكثير: كأبي بكر بن عياش، و فُليح، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، واعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك بكلام شريف، قال: «حماد بن سلمة إمام كبير، مدحه الأئمة وأطنبوا، لما تكلم فيه بعض منتحلي الصنعة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه؛ لم يخرج عنه البخاري معتمدًا عليه،بل استشهد به في مواضع؛ ليبين أنه ثقة، و أخرج له أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه: كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه؛ لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثًا لم يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته» [1]. اهـ.

٩ـ يعقوب بن شيبة (١٨٢ـ ٢٦٢هـ):

قال المزي في «تهذيبه» (٢٦/ ٢٠٨): «وقال يعقوب بن أبي شيبة: ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو» .اهـ.

قلت: وقد ذكر شيخنا ـ حفظه الله ـ في كتابه «شفاء العليل» (١/ ٣٠٥) قول يعقوب بن شيبة في كلامه على معنى قول عثمان بن أبي شيبة ويعقوب بن شيبة في أحد الرواة: «فلان ثقة صدوق» مستدلًّا به على أنهما يقصدان به تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة، وأن تجرد عن الإتقان والضبط.

وذكر في المرتبة الأولى من مراتب التجريح (١/ ١٥٢) قولهم: «للضعف ما هو» فقال: «أي قريب من الضعف كما سبق الكلام في قولهم: «إلى الصدق ما هو «فراجعه» . اهـ.

---

(١) شروط الأئمة الستة (١٨ـ ١٩).

وبهذا يظهر معنى قول يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق وإلى الضعف ما هو» وفي أي مرتبة هو من مراتب الجرح، والله أعلم.

١٠ـ أبـو زرعة الرازي (٢٠٠ ـ ٢٦٤هـ):

قال ابن أبي حاتم في «**الجرح والتعديل**» (٤/ ٤٧٥): سمعت أبا زرعة يقول: أبو سفيان روى عنه الناس، قيل له: أبو الزبير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع ؟ قال: أبوالزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: تريد أن أقول ثقة ؟ الثقة: سفيان وشعبة.

وقال في (٨/ ٧٦): «سألت أبا زرعة عن أبي الزبير؟ فقال: روى عنه الناس، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات» .

قال شيخنا ـ حفظه الله ـ في «شفاء العليل» (١/ ٤٨): «قولهم: الثقة مثل فلان وفلان. قال أحمد: الثقة مثل شعبة ومسعر» (١/ ١٨٨) «تذكرة الحفاظ»، ودخول الألف واللام على قوله: «ثقة» يدل على أنه قصد أعلى أنواع الثقة، والله أعلم» .اهـ.

قلت: ويؤيد ما قاله شيخنا ـ حفظه الله ـ كلام العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي ـ رحمه الله ـ في «التنكيل» (١/ ٧٢) معلقًا على قول عبدالرحمن ابن مهدي في أبي خلدة: «صدوق مأمون» . فقال له رجل: كان ثقة ؟ قال: «الثقة سفيان وشعبة» . قال رحمه الله: أراد به الثقة الكامل الذي هو أعلى الدرجات، وذلك لا ينفي أن يقال فيمن دون شعبة وسفيان: «ثقة» على المعنى المعروف، وهذا بحمد الله ظاهر وإن لم أرَ من نبه عليه، وقريب منه أن المرُّوذي قال: «قلت لأحمد بن حنبل: عبدالوهاب بن عطاء ثقة ؟ فقال: ما تقول ؟ إنما

الثقة يحيى القطان، وقد وثق أحمد مئات من الرواة يعلم أنهم دون يحيى القطان بكثير» . اهـ. وانظر: «فتح المغيث» (٢/ ١١٨-١١٩).

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ وكذا أبو زرعة ـ رحمه الله ـ: قد وثق مئات من الرواة يعلم أنهم دون شعبة وسفيان بكثير، والله أعلم. اهـ.

١١ـ أبو حاتم الرازي (١٩٥ـ ٢٢٧هـ):

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٦): سألت أبي عن أبي الزبير؟ فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلي من أبي سفيان طلحة بن نافع.

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ: قد اختلف في معنى قول أبي حاتم في الراوي: «يكتب حديثه ولايحتج به»

فقال محدث العصر الألباني ـ رحمه الله ـ كما في «سؤالات» [1] شيخنا له (ص ٦٦) عند أن سُئِلَ هل بين «يُكتب حديثه ولا يحتج به» و «ضعَّفَهُ أبو حاتم» فَرْق ـ أي عند أبي حاتم ـ ؟ فقال مجيبًا عن ذلك: كيف لا ؟ لأن قول أبي حاتم لايحتج به؛ هو في الحقيقة أنه يساوي حسن الحديث،إذا لم يكن هناك من ضعفه تضعيفًا مطلقًا نحن نلاحظ هذا كثيرًا، عشرات الرواة من رواة «الصحيحين» الموثقين من الأئمة الثقات، تجد أبا حاتم يقول: «لايحتج بحديثه»، وهذا منه يكثر جدًّا، ما أفهم تضعيفًا مطلقًا من كلمة أبي حاتم أنه لايحتج به، وإنما «لا يحتج به» في مصاف الثقات الذين يصحح حديثهم. اهـ.

وقال في «النصيحة» (ص ٢٠٦) معلقًا على قول أبي حاتم في قيس بن

---

(١) المطبوعة بعنوان «الدرر في مسائل المصطلح والأثر».

الربيع: «محله الصدق ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى».

قلت: لم يضعفه جدًّا بل أشار إلى الاستشهاد بقوله: «يكتب حديثه». اهـ.

قلت: وقد يظن ظانّ أن بين كلام الشيخ السابق، وكلامه الذي في «النصيحة» تناقض، وليس الأمر كذلك؛ فإنه قيَّد قوله السابق بعدم وجود تضعيف مطلقًا، والأمر في قيس بن الربيع بخلاف ذلك، والله أعلم[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموعة الفتاوى» (٢٤/ ٣٥٠): وأما قول أبي حاتم: «يكتب حديثه و لا يحتج به» فأبو حاتم يقول هذا في كثير من رجال «الصحيحين» ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم. اهـ.

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤٣٩): «وقول أبي حاتم لا يحتج به غير قادح فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب: كخالد الحذاء وغيره، والله أعلم. اهـ.

---

(١) وعندي أن ما قاله شيخنا الألباني في «النصيحة» هو المعتمد في هذا الباب، بخلاف ما ذهب إليه في جوابه عن سؤالي إياه، وهذا ما قررته في «شفاء العليل». نعم، قد يقال: ظاهر كلام شيخنا الألباني - رحمه الله - في جوابي عن سؤالي إياه أنه عدَّ هذه الكلمة من عبارات الاحتجاج، إذا صدرت من أبي حاتم لتعنته، فإنه قد أطلق ذلك في كثير من رجال الصحيحين الذين وثقهم الأئمة، لا أنه يطلق القول بأن هذه الكلمة من عبارات الاحتجاج من جميع الأئمة!! لكن يرد على ذلك أن قوله الذي في «النصيحة» - وهو المعتمد - قاله بعد كلام أبي حاتم أيضًا، و الله أعلم. أبو الحسن.

وذهب بعضهم إلى أن معناه يكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد.

قال العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ في «عمارة القبور» (ص ٨١): وكلمة أبي زرعة وأبي حاتم في المرتبة التي تلي أخف مراتب الجرح، ومن قيل فيه ذلك؛ فحديثه صالح للاعتبار، فإن انضم إليه مثله كان الحديث حسنًا. انظر: «فتح المغيث» (ص ٢٤). اهـ.

وقال في «التنكيل» (١/ ٢٣٨): فأما ابن أبي حاتم، فكان عنده عن أبيه أن هياجًا لا يكتب حديثه ولا يحتج به، وهذه الكلمة يقولها أبوحاتم فيمن هو عنده، صدوق ليس بحافظ، يحدث بما لا يتقن حفظه، فيغلط ويضطرب كما صرح بذلك في ترجمة ابراهيم بن المهاجر. ا.هـ.

وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني ـ حفظه الله ـ في كتابه «بذل الإحسان» (١/ ٢٦): هو يعني بهذه العبارة: يكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد.

قال: وقد رأيت في كلام أبي حاتم ما يصوب هذا الفهم، ففي ترجمة إبراهيم بن المهاجر البجلي من «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ١٣٣) قال أبو حاتم: «إبراهيم بن المهاجر ليس بالقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب؛ قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي ـ القائل هو ابن أبي حاتم ـ: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في حديثهم اضطرابًا ما شئت. اهـ.

وكذلك في ترجمة فضيل بن مرزوق من «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ٧٥) قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه... فقال هو صدوق صالح الحديث، يَهِم كثيرًا، يكتب حديثه، قلت: يحتج به؟ قال: لا. اهـ. كلام الحويني.

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ في استشهاد الشيخ الحويني ـ حفظه الله ـ بقول أبي حاتم في فضيل بن مرزوق في هذا الموضع: «فيه نظر؛ وذلك أن قولهم: «أنه يكتب حديثه» من أدنى مراتب التعديل، وقولهم: «ويكتب حديثه ولا يحتج به» من مراتب التجريح، على المعنى الثاني في تفسيرها كما سبق عن المعلِّمي، وقد قال الذهبي في «مقدمة المغني» (١/ ٣٥): (وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: «محله الصدق» ، ولا من قيل فيه: «يكتب حديثه» ، ولا من قيل فيه: «لا بأس به» ، ولا من قيل فيه: «هو شيخ»، أو: «صالح الحديث» فإن هذا باب تعديل). اهـ.

وقد أبان الذهبي عن معنى قول أبي حاتم في الراوي: «يكتب حديثه» فقال في «النبلاء» (٤/ ٣٦٠) ترجمة هشام بن حسان القردوسي: «قد علمتُ بالاستقراء التام أن قول أبي حاتم في رجل: «يكتب حديثه» أنه عنده ليس بحجة» . اهـ.

وقد ذكر شيخنا أبو الحسن ـ حفظه الله ـ في «شفاء العليل» (١/ ١٤٧) قولهم: «يكتب حديثه» في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وذكر قولهم: «يكتب حديثه ولايحتج به» (١/ ١٧١) في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح، وفسرها بقوله: «أي أنه لا يترك حديثه ولكن لا يحتج به بمفرده، وذلك لضعفه» [1]. اهـ.

---

(١) قلت: وليس في محصل هذا ما يصادم ما ذكره أخونا الشيخ أبو إسحاق الحويني ـ حفظه الله ـ فالمراد أن من قيل فيه:«يكتب حديثه». أي: لا يحتج به، و كون الفرق موجودًا بين

قلت: ويتلخص لنا من هذا الفصل ما يلي:

- أن الذين وثقوه وأثنوا عليه أكثر.
- أن الذين وثقوه و أثنوا عليه منهم المعتدل والمتشدد.
- أن من طعن فيه ذكر جرحًا مجملًا غير مفسَّر، اللهم إلا ما جاء عن شعبة، وقد تقدم أن بعضه لم يصح عنه، والبعض الأخر ليس صريحًا، وآخر هو صريح إلا أنه لا يستوجب ترك حديث من قيل فيه ذلك، وقد رد هذا جماعة من الأئمة على شعبة وهو كذلك، وصنيع العلماء يشهد لذلك، والله أعلم.

فمن نظر إلى ما تقدم، أطلق توثيقه، ومن نظر إلى الجمع بين كلام الفريقين، قال عنه: «صدوق» . وإليه ذهب ابن القطان الفاسي والذهبي وابن حجر، والله أعلم.

- **تنبيه:**

أعتذر عن إطالة البحث في حال أبي الزبير من جهة القبول والرد، وإن كان المقصود من عملي هذا الكلام عن تدليسه إثباتًا ونفيًا،لكن المقام لا يخلو من فائدة، والله اعلم.

قولهم:«يكتب حديثه» و «يكتب حديثه ولا يحتج به»؛ فلا يلزم من ذلك ما قيل فيما ذهب إليه الشيخ الحويني ـ حفظه الله ـ فالكلمتان من عبارات الشواهد،وأدنى مراتب التعديل، وأعلى مراتب التجريح؛ الجميع في قسم الشواهد، والله أعلم. أبو الحسن.

الباب الثاني

لا يخفى أن هذا الباب معقود لبيان تدليس أبي الزبير المكي، وقد ذكرت في المقدمة أن بعض المعاصرين ذهب إلى أن تدليس أبي الزبير غير مؤثر، وأن عنعنته مقبولة، و أن هذا هو مذهب المتقدمين، إنه لم يخالف في ذلك إلا المتأخرون، بل ذهب بعضهم إلى أنه غير مدلس أصلًا. وذهب آخرون؛ إلى أن تدليسه مؤثر، يجب التوقف فيه، وأن هذا هو مذهب الأئمة الأعلام المتقدمين، وأن جمهور المتأخرين قد أطبق على ذلك ودونك أدلة كل فريق.

الفصل الأول

❁ أدلة القائلين بتدليسه والإعلال به ❁

الدليل الأول: اعتراف أبي الزبير على نفسه بالتدليس.

الدليل الثاني: شك الليث في سماع بعض مرويات أبي الزبير عن جابر.

ومستند هذين الدليلين ما أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٣)، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٣٦٩) و(١٠/ ٩٩)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٦)، من طرق عن سعيد بن أبي مريم، ثنا الليث بن سعد قال: «قدمت مكة فجئت أبا الزبير فرفع إليَّ كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت ومنه ما حُدِّثت عنه. فقلت له: أعْلِم لي على ما سمعت، قال: فأعْلَم لي على هذا الذي كتبته عنه، وفي رواية فأعْلَم لي على هذا الذي عندي».

إسناده صحيح.

سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، قال الحافظ في «التقريب»: قد ينسب إلى جده، ثقة ثبت فقيه.

وللقصة طريق أخرى: أخرجها الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٧) و(٢/ ١٤٣)، وعنه ابن دَرَسْتويه في «زياداته على الجامع للخطيب» (٢/ ٢٠٥)،

عن ابن بكير، عن حبيش بن سعيد، عن الليث بن سعد قال: جئت أبا الزبير فأخرج إلينا كتبًا، فقلت: سماعك من جابر؟ قال: ومن غيره، قلت: سماعك من جابر، فأخرج لي هذه الصحيفة».

قال يعقوب الفسوي: «قلت لابن بكير: والليث يومئذ ابن عشرين سنة؟ قال: ابن عشرين سنة» اهـ.

ابن بكير «شيخ الفسوي»: هو يحيى بن عبد الله بن بكير، ترجمه الحافظ في «التقريب» بقوله: ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك.

وحبيش بن سعيد: ترجمه ابن يونس في «تاريخه» كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ١٣٣) فقال: حبيش بن سعيد بن عبدالعزيز بن أبان بن أبي حيان أبو القاسم المصري الخولاني، حدث عن عثمان بن الحكم الجذامي، وليث بن سعد، وروى عنه عمرو بن خالد، وسعيد بن عفير، ويحيى بن بكير، توفي لإحدى عشرة ليلة بقيت من شوال سنة ثمان ومائتين. اهـ. وذكره ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٣/ ٤٥٩).

وللقصة طريق أخرى أيضًا:

أخرجها الحافظ أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجالي كما في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢١) وذكر الشيخ الحلبي - حفظه الله - في كتابه «دراسات علمية» (ص ٦١) أنه قد وقف عليها في الحنائيات (ق٣٢/ أ) فقال: حدثني أحمد بن خالد، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: سمعت أبا جعفر الوراق البستي يقول: قال الليث: أتيتُ أبا الزبير، فقلت له: أخرج إليَّ كتاب جابر، فأخرج إليَّ

عن جابر كتابين، فقلت له: سمعتها منه ؟ قال: بعضٌ سمعت وبعض لم أسمع، فقلت له: أعْلِم لي على ماسمعت، فعلَّم لي على شيء.

قال أبو جعفر: فكانت نحوًا من ثلاثين، وفي رواية: وهي نحو من سبعة وعشرين أوتسعة وعشرين حديثًا، قال ابن وضاح: «وهي معروفة» . اهـ.

قلت: أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي ترجمه الذهبي في «النبلاء» (١٦/ ١٠٤) فقال: الشيخ العالم الحافظ الكبيرالمؤرخ، أبو عمرأحمد بن سعيد بن حزم بن يوسف الصدفي الأندلسي مؤلف «التاريخ الكبير في أسماء الرجال» في عدة مجلدات، كان أحد الأئمة في الحديث له عناية تامَّة بالآثار.

و شيخه أحمد بن خالد:هو أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن الحَبَّاب، ترجمه الذهبي في «النبلاء» (١٥/ ٢٤٠) فقال: الإمام الحافظ الناقد محدث الأندلس كان من أفراد الأئمة عديم النظير.

ومحمد بن وضاح: هو أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني، ترجمه الذهبي في «النبلاء» (٣/ ٤٤٥) فقال: الإمام الحافظ محدث الأندلس مع بقيّ.

وأبو جعفر الوارق البستي: ذكره ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٨) في ترجمة تلميذه ابن وضاح من الذين أخذ عنهم في رحلته الثانية إلى المشرق.

تنبيه:

الطريق الأولى: أخرجها الصدفي أيضا كما في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢١) بلفظ: أتيتُ أبا الزبير فقلت له: «أخرج إلي كتاب جابر، فأخرج إليَّ

عن جابر كتابين، فنظرت فيهما فإذا عن جابر، فقلت له: هذا الذي عن جابر سمعته؟ قال: لا، قلت: أفتعرف ما سمعت مما لم تسمع ؟ قال: نعم، قال: قلت: فأعْلِم لي عليه، فأعْلَم لي هذه الاحاديث التي كتبتها عنه» .

تنبيه آخر:

ذكرهذه القصة الحافظ أبو محمد بن عبد العزيز بن محمد النخشبي في كتابه «فوائد الحنائي» (ل/ ٢٢/ ب) بلفظ: «قال الليث: أتيتُ أبا الزبير بمكة، فقلت: هذه الأحاديث التي ترويها عن جابر، سمعتها منه؟ فقال: منها ما سمعت، ومنها ما حدثنا أصحابنا عنه، فقلت له: حدِّثني، ولا تحدثني إلا ما سمعت منه، فجعل يقول: سمعت وسمعت، حتى كتبت ما كان سمعه منه» اهـ.

قلت: و لا يخفى ما في السياق من مخالفة لما تقدم، و لكن لعله نقله بالمعنى من حافظته، و الله أعلم.

ووجه الاستدلال بهذه القصة على تدليس أبي الزبير من وجهين:

(أ) شهادة أبي الزبير على نفسه بالتدليس، وذلك من قوله: «منه ما سمعتُ، ومنه ما لم أسمع» وقوله: «منه ما سمعتُ ومنه ما حدِّثتُ عنه» ، و هذه صورة من صور التدليس: أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه، ما لم يسمع عنه، موهمًا أنه سمع منه. انظر: «النزهة» (ص ١١٣)، و «فتح المغيث» (١ / ٢٠٨) وقد أقر أنه سمع البعض، ولم يسمع البعض الآخر، وأوهم الليث سماع الجميع، حتى إن الليث رجع إليه مرة أخرى ليُعلِّم له على ما سمعه فقط.

(ب) شك الليث فيما أخذه من أبي الزبير: هل سمعه كله من جابر، أم لا؟

وسؤاله إياه، حيث قال: ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعتُ ومنه ما حُدِّثْتُ عنه»[1].

فلو كان الليث لا يتهمه أصلًا؛ فلماذا وقع في نفسه ما وقع؟! ولماذا رجع إليه، وطلب منه أن يُعلّم له على ما سمعه فقط؟ وفي الروايات الأخرى ما يدل على ارتيابه من أبي الزبير، و لذلك فكان يسأله: هل سمعت أم لا؟.

و قد فهم جماعة من أهل العلم من هذه القصة إقرار أبي الزبير على نفسه بالتدليس، وكشف الليث عن ذلك، ومن هؤلاء العلماء:

١ـ ابن حزم: فقد قال في «المحلى» (٩ / ١١): «وأما حديث جابر فإنه من رواية أبي الزبير عنه ولم يسمعه منه بإقرار أبي الزبير على نفسه... ثم ذكر القصة. وقال: فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير أنه سمعه من جابر، أو حدثه به جابر، أو لم يروه الليث عنه عن جابر؛ **فلم يسمعه من جابر بإقراره**» . اهـ.

وله في هذا كلام كثير يأتي ـ إن شاء الله ـ ذكره في محله.

٢ـ عبد الحق الإشبيلي: انظر: «الأحكام الكبرى» (٢ / ٥٢٥) و«الوسطى» (٢ / ١٩).

٣ـ أبو الحسن ابن القطان الفاسي: انظر: «بيان الوهم و الإيهام» (٣/ ٤٢٩/ ١١٧٩) و(٤/ ٣١٩_٣٢٠).

٤ـ الحافظ ابن حجر: في «النكت» (٢/ ٦٣١) حيث قال عند ذكر رواية بعض المتثبتين عن أهل التدليس: «...وكذا ما كان من رواية الليث بن

---

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي ـ حفظه الله، و متع به المسلمين ـ: وهذا فيه إشارة إلى ارتياب في نفس الليث من أبي الزبير إذا عنعن، و هو في طبقة متقدمة، لا شك في ذلك.اهـ

سعد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه فإنه مما لم يدلس فيه أبو الزبير،كما هو معروف في قصته المشهورة» .

وقد فهم ذلك غير واحد من العلماء، كما سيأتي - بإذن الله عز وجل - نص كلامهم في محله.

و قد أجاب القائلون بعدم تدليسه عن هذا الاستدلال: بأن أبا الزبير لم يحدث الليث، وإنما ناوله بعض أصوله مجردة عن السماع والإجازة، والتدليس لا بد وأن يكون مع الأداء، ولم يقع أصلًا أداء، وإنما فيها أنه قال: «دفع إليَّ كتابين» ولم يقل له: «إروِ هذا عني» .

والجواب عن ذلك من وجوه:

الوجه الأول: لا نسلم لكم بأن روايات الليث عن جابر مناولة؛ وذلك لأمور:

(أ) ما ورد في بعض ألفاظ القصة: «فأعْلِم لي هذه الأحاديث التي كتبتها عنه» .

(ب) أننا وجدنا الليث يقول في بعض ما يرويه عن أبي الزبير: «سمعت أبا الزبير»،

«و حدثني أبا الزبير»، ونحو ذلك.

(ج) ما ذكره عن الليث الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشبي في «فوائد الحنائي»

(ق/ ٢٢/ ب) حيث قال لأبي الزبير: حدثني ولا تحدثني إلا ما سمعت

منه، فجعل يقول: سمعت وسمعت، حتى كتبت ما كان سمعه منها. اهـ.

الوجه الثاني: على فرض التسليم بذلك، فالمناولة نوع من أنواع الأداء، و المتأمل في ألفاظ القصة، يراها تحمل في طياتها معنى الإجازة والإذن بالرواية[١].

الوجه الثالث: من سبقكم إلى القول بأنها مناولة مجردة عن الإجازة و الإذن فيها؟ فإن قلتم: سبقنا إلى ذلك الذهبى فإنه قال في «النبلاء» (٥/ ٣٨٣): و عمدة ابن حزم حكاية الليث، ثم هى دالة أن الذى عنده:إنما هو مناولة،فالله أعلم أسَمِع منه أم لا؟اهـ.

فالجواب عنه بأمور:

١ـ إن كلام الذهبي ليس فيه ما يدل على ما ذكرتم، و إنما فيه أن ظاهر القصة المذكورة تدل على أن رواية الليث عن أبي الزبير مناولة فقط، مع أنه لم يجزم بذلك، و لهذا قال: «فالله أعلم أسَمِع منه أم لا؟» . والمراد بذلك نفي السماع، لا نفي الإذن برواية ما ناوله إياه، فتأمل.

٢ـ إن سياق كلام الذهبي يدل على أنه أراد أن يتعقب ابن حزم في قوله: إن ما كان من طريق الليث فصحيح بأن الليث لم يسمعها من أبي الزبير، وإنما أخذها بالمناولة، وابن حزم لا يرى جواز الرواية بالإجازة والمناولة[٢]،

---

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي ـ حفظه الله ـ: ما طلب منه حديث جابر إلا ليرويه، فقال له: «مروياتك عن جابر» ولا يشترط أن يقول: «إرو هذا عنى». و باقي القصة يدل على ذلك، ولذلك فقد فهم الليث الإذن بذلك، فروى تلك الأحاديث عن أبي الزبير، و لم يطعن أحد في روايته بذلك.اهـ.

(٢) ينظر هل هو لا يرى ذلك مطلقًا، أم إذا خلتا من الإذن؟

فكيف يصحح راوية الليث عن أبي الزبير؟! وهاك نص كلامه؛ فقد قال في «النبلاء» (٥/ ٣٨٣): «قال ابن حزم: لا أقبل من حديثه إلا ما فيه: «سمعت جابرًا» وأما راوية الليث عنه فأحتج بها مطلقًا؛ لأنه ما حمل عنه إلا ما سمعه عن جابر» .

قال الذهبي: وعمدة ابن حزم حكاية الليث، ثم هي دالة على أن الذي عنده إنما هو مناولة، فالله أعلم أسَمِع منه أم لا ؟ اهـ.

٣ـ كيف يقال: إن الذهبي أراد هذا وهو الذي وصفه بالتدليس، وتوقف في عنعنته في غير ما موضع من كتبه استنادًا منه إلى هذه القصة ؟!! كما سيأتي بيان ذلك.

الدليل الثالث على تدليس أبي الزبير:

ما ذكره الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٨) وهو بصدد كلامه على ترجمة أبي الزبير حيث قال: «وقال ابن خراش: ونا زيد بن أخزم، نا أبوعاصم، سمعت ابن جريج يقول: «إن أبا الزبير اتخذ جابرًا مطية» .

قلت: زيد بن أخزم: هو الطائي هو ثقة حافظ.

وأبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد النبيل، ثقة ثبت.

وابن خراش: هو عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي.

قال الحاكم أبو عبد الله: روى عنه جماعة ممن سمعوا منه بنيسابور على ان رواته من أهل الدنيا حفاظ أئمة، فإنه كان أوحد عصره.

وقال الخطيب في «التاريخ» (١٠/ ٢٨٠): «كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار بالعراق والشام ومصر وخراسان، وممن يوصف بالحفظ والمعرفة».

وقال عبد الملك بن محمد: ما رأيت أحفظ منه،لا يُذْكَر له شيخ من الشيوخ و الأبواب إلا مرَّ فيه.

وقال ابن المنادي كما في «تاريخ بغداد»: «كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم بالحديث والرجال».

وقال ابن الجوزي في «المنتظم» (١٢/ ٣٦٢): «كان أحد الرحالين في الحديث، وممن وصف بالحفظ والمعرفة، إلا أنه ينبز بالرفض».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٧٩): «أحد الجوالين الرحالين حفاظ الحديث، والمتكلمين في الجرح و التعديل وقد كان ينبز بشيء من التشيع، والله أعلم».

وقال الذهبي في «النبلاء» (١٣/ ٥١٠) و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٦٨٥): الحافظ البارع الناقد. وكذا قال السيوطي في «طبقات الحفاظ» (٢٩٧ ـ ٢٩٨).

وقال أبوزرعة: «خرج ابن خراش مثالب الشيخين، وكان رافضيًا».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٢٩): «ذكر لي عبدان أن ابن خراش حدث بأحاديث مراسيل أوصلها ومواقيف رفعها مما لم يذكرها هنا».

ثم قال ابن عدي: «وابن خراش هذا هو أحد من يذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق، وكان له مجلس مذاكرة لنفسه على حدة، إنما ذكر عنه شيء

من التشيع كما ذكر عبدان، فأما الحديث فأرجو أنه لا يتعمد الكذب»[(١)].

وقد اعتمد قوله في الرواة ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[(٢)]، والذهبي في رسالته «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل»[(٣)]، والسخاوي في رسالته «المتكلمون في الرجال»[(٤)].

وجه الاستدلال بهذه الحكاية التي يرويها ابن خراش بسنده إلى ابن جريج أن: «أبا الزبير اتخذ جابرًا مطية» أن هذا يشير إلى إنكار ابن جريج كثرة رواية أبي الزبير عن جابر، وفيها ما لم يسمعه منه، واتخذه مطية أو قنطرة، فيعزو إليه كل ما سمعه من غيره عنه موهمًا أن الجميع عن جابر مباشرة، وهذه من صور التدليس بلا شك. ويستبعد أن يكون المراد من ذلك استنكار ابن جريج كثرة روايات أبي الزبير الصحيحة السماع عن جابر، فإن هذا مما يُمدح به الراوي وترفع به درجته، لا مما يذم به، وظاهر كلام ابن جريج القدح لا المدح، فتأمل، والله أعلم.

وأجاب القائلون بعدم تدليسه عن هذا الاستدلال: بأن هذا الأثر فيه ابن خراش وهو متكلم فيه، وأجيب عنه: بأن ابن خراش وإن كان قد تُكلِّم فيه فهو كلام راجع إلى البدعة لا إلى حفظه، وليس في الأثر هذا ما يؤيد بدعته.

---

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي ـ حفظة الله ـ بعد قراءة ما تقدم نقله ابن خراش: «الذي يظهر: أنه يحتج به ما لم يرو شيئًا يؤيد بدعته، أو يوثق راويًا رافضيًا، أو شيعيًا، ومع ذلك يخالفه أحد الأئمة المعتبرين، أما أن يُهْدَر بالكلية فلا، والله أعلم». اهـ.

(٢) انظر: «المزكون لرواة الأخبار» عند الإمام ابن أبي حاتم رقم(٦٣٦).

(٣) رقم (٣٦٤).

(٤) رقم (٦٩).

الدليل الرابع: ماراوه أبوعبيدة «في فضائل القرآن» (٢/ ٦٢/ ٤٨٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٧٠٩ ص ٤٣٢)، وأبوالقاسم العسكري في «الجعديات» (٢٦١١)، و «معجم الصحابة» (٣/ ٣٥٠/ ١٢٩٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٧/ ٣٢٧)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤١٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٤٧٨/ ٢٥٤٦)، «والدعوات» (٣٦١)، من طريق زهير بن معاوية، قال: سألت أبا الزبير أسمعت جابرًا يذكر أن النبي ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ: «ألم تنزيل» و «تبارك» ؟

قال: ليس جابر حدثنيه؟، ولكن حدثنيه «صفوان أو ابن صفوان» ، وفي بعض المصادر «صفوان أو أبو صفوان» .

ووجه الاستدلال بهذا: سؤال زهير بن معاوية أبا الزبير: أسمعت جابرًا يذكر أن النبي ﷺ كان لا ينام... إلخ، فسؤاله إياه دليل على أن أبا الزبير كان معروفًا عند زهير بالتدليس، وإلا لما احتاج أن يسأله، ويؤيده أن أبا الزبير قد أثبت واسطة بينه وبين جابر في هذا الحديث ـ على قولٍ .

إليه ذهب محدث العصر الشيخ الألباني ـ رحمة الله ـ كما في «الصحيحة» (٢/ ٥٨٥) وبعض المحققين في هذا العصر: كالشيخ شعيب الأرناؤوط؛ فقد قال في «تعليقه» على «المسند» (٢٣/ ٢٦ ـ ٢٧/ ١٤٦٥٩) عند هذا الحديث: «وأبو الزبير لم يسمع هذا الحديث من جابر، وإنما سمعه من صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية القرشي عن جابر» . اهـ.

وقال الشيخ الطرهوني في كتابه «موسوعة فضائل سور وآيات القرآن» (٢/ ٤٩-٥٠) عند هذا الحديث: «وأبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس،

صدوق، إلا أنه يدلس، وهو راوية جابر بن عبدالله وقد سمع منه حديثًا كثيرًا، وبعضه لم يسمعه منه، إنما حدثه البعض عنه، ومن ذلك هذا الحديث، فإنه رواه عن جابر فدلَّسه، فلما سأله زهير: ممن سمعه ؟ بَيَّن أنه سمعه من صفوان بن عبد الله بن صفوان» . اهـ.

قلت: ويؤيد ما ذهبوا إليه صنيع أبي عبد الرحمن النسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة» (٧٠٦/ ٧٠٩)، فقد ساق هذا الحديث تحت عنوان «ذكر ما يستحب للإنسان أن يقرأ كل ليلة قبل أن ينام» [1] من طريق المغيرة بن مسلم الخرساني عن جابر، ثم قال: وتابع[2] ليث بن أبي سليم، وساق سنده، ثم ذكر بعد ذلك قصة زهير.

فذكره هذا الحديث، واستنباط حكم منه، وقوله في المغيرة بن مسلم الخرساني - وهو القسملي صدوق -: تابعه ليث بن أبي سليم، إشارة إلى أن الحديث حديث جابر، إلا أن أبا الزبير لم يسمعها منه مباشر، ويستبعد أن يستنبط النسائي حكمًا من هذا الحديث، وهو يرى أنه معضل من قول صفوان أو ابن صفوان، والله أعلم.

وكذا صنيع الحاكم أبي عبد الله في «المستدرك» (٢/ ٤١٢) يدل على

---

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي - حفظه الله -: الأصل أنه أورد الحديث للاحتجاج،ولماذا كانت كتب السنن مفضلة على كتب المسانيد في الجملة ؟ وما ذاك إلا لأن أصحاب السنن يوردون ما يدل على الترجمة وفيه نوع قوة. اهـ.

(٢) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي - حفظة الله -: «هذا كقولهم تفرد به فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان ففيه إشارة إلى غمز في صحة هذه الرواية، وقوله: تابعه فلان ابن فلان إشارة إلى قوته». اهـ.

ذلك.

وهو ظاهر كلام الدارقطني في «العلل» حسب ما نقله الدكتور بشار عواد في تعليقه على «تهذيب الكمال» (٢٦/٤١٠)

ترجمة أبي الزبير حيث قال: «قال الدارقطني» لم يسمع من جابر حديث: «كان لاينام حتى يقرأ: «ألم تنزيل» . (العلل ٤/ الورقة ٧٩).

وقد أجاب القائلون بعدم تدليسه عن هذا الاستدلال: بأن أبا الزبير أنكر أن يكون قد رواه عن جابر أصلًا، وأن ليث بن أبي سليم ومغيرة سلكا الجادة، أي: فروياه عنه، عن جابر وزهير لما انقدح في نفسه إنكار أن يكون هذا الحديث من حديث أبي الزبير عن جابر، سأل أبا الزبير ليتثبت فيما انقدح في نفسه: هل هو صحيح أم لا ؟ فأجابه قائلا: «ليس جابر حدثنيه، ولكن حدثنيه صفوان أو ابن صفوان» .

قلت: وما قالوه له وجه تحتمله القصة، وقد أشار إلى هذا الاحتمال بعض أهل العلم، فقد قال الترمذي في «السنن» (٥/ ١٦٥/ ٢٨٩٢) بعد أن ساق حديث ليث، عن أبي الزبير، عن جابر ما نصه: «هذا حديث رواه غير واحد عن ليث بن أبي سليم مثل هذا، ورواه مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا، وروى زهير قال: قلت لأبي الزبير: سمعت من جابر فذكر هذا الحديث. فقال أبو الزبير: إنما أخبرنيه صفوان أو ابن صفوان، وكأن زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر[1]» . اهـ.

(١)) قال شخنا أبو الحسن السليماني المأربي ـ حفظه الله ـ: كلام الترمذي محتمل وليس بصريح ولو أنه قال:وكأن زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديث عن جابر، لكان كلامه صريحًا في أن جابرًا لا يذكر في هذا الحديث ولكن لما قال: وكأن زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي

وقد ذكر أبو القاسم البغوي في كتابه «معجم الصحابة» (٣/ ٣٥٠/ ١٢٩٠) ترجمة صفوان أوابن صفوان

وساق تحته قصة زهير بن معاوية، وفي ذلك إشارة منه إلى أن الحديث حديث صفوان لا حديث جابر.

وقال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٢٦٧) بعد نقله كلام الترمذي السابق ما نصه: «قلت: زهير هذا هو أبو خثيمة الجعفي، وهو من كبار الحفاظ الأثبات، وكأن ليثًا ومغيرة سلكا الجادة؛ لأن أبا الزبير مكثر عن جابر» (١).

وقد وصل رواية مغيرة: النسائي في «اليوم والليلة»، ووصل رواية زهير أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»، أخرجها في ترجمة صفوان غير منسوب عن علي بن الجعد عن زهير، وقال: لا يعرف إلا من هذا الوجه، ويقال: إن صفوان مكي، وقال غيره هو شامي، روى عنه أبو الزبير حديثًا غير هذا، فقال: عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء، وعلى هذا فهو مرسل أو

الزبير عن جابر، رددنا كلامه هذا إلى الاحتمال السابق: هل هو عن أبي الزبير عن جابر مباشرة، أو عن أبي الزبير عن جابر بواسطة، أي أن من المحتمل أن زهيرًا لم يظهر له هل رواية أبي الزبير عن جابر مباشرة، أو من وهم تلميذي أبي الزبير: ليث والمغيرة، أو من تدليس أبي الزبير؟، ولذا سأله: أسمعت جابرًا يذكر... إلخ، والله أعلم. اهـ.

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني ـ حفظه الله ـ: ما أدري ما هو الدليل المرجح له ـ رحمه الله ـ حتى جعل هذه القصة، يعني عن صفوان عن النبي ﷺ؛ لأن القصة تحتمل أن زهيرًا شك في سماع أبي الزبير عن جابر فسأل، وتحتمل أن زهيرًا شك في ذكر جابر أصلًا، هل هو وارد أم لا؟ ودعوى سلوك الجادة مخالف لما يفهم من صنيع النسائي الذي يعرف تدليس أبي الزبير. اهـ.

معضل، «والذي يظهر لي أن راوي هذا الحديث عن (غير) صفوان بن عبد الله لتردد أبي الزبير، حيث قال: صفوان أو ابن صفوان» . اهـ.

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ: ولعل وجه ترجيح الحافظ لهذا الاحتمال دون الآخر: ما جاء في نقله عن الترمذي في قصة زهير، فإنه قال في «نتائج الأفكار» (٣/ ٢٦٧): «قال الترمذي: غريب، رواه غير واحد عن ليث، وتابعه مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير، و قال زهير بن معاوية: قلت لأبي الزبير: سمعت جابرًا بهذا ؟ فقال: «إنما أخبرنيه صفوان أو ابن صفوان عن النبي ﷺ وأنكر أن يكون عن جابر» . اهـ.

وما نقله الحافظ ـ رحمه الله ـ عن الترمذي يخالف ما في «السنن» (٥/ ١٦٥/ ٢٨٩٢) فقوله: «وتابعه مغيرة بن مسلم» ليس كما عند الترمذي، فإن الذي في «السنن» : و «رواه مغيرة بن مسلم» وقوله: «إنما أخبرنيه صفوان أو ابن صفوان عن النبي ﷺ الذي في «السنن» : «إنما أخبرنيه صفوان أو ابن صفوان» دون ذكر النبي ﷺ وقوله: «وأنكر أن يكون عن جابر» الذي في «السنن» : «وكان زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر» .

فهذه الألفاظ التي ذكرها الحافظ نقلًا عن الترمذي فيها مغايرة لما في «السنن»، فإما أن يكون الحافظ اطلع على نسخة أخرى، وإما أن يكون نقل ذلك من حفظه، ولعل هذا الاحتمال أقرب إلى الصواب من الأول؛ وذلك لأن ما في «السنن» موافق لمن أخرج هذه القصة كما تقدم، ويؤيده أن «سنن الترمذي» المتداولة الآن هي برواية المحبوبي والحافظ ـ رحمه الله ـ ذكر في كتابه «المعجم المفهرس» (٣١-٣٣) سنده إلى الترمذي من طريق المحبوبي، والله أعلم.

وإذا تقرر هذا علم أنه لم يصرح أحد قبل الحافظ بترجيح هذا الاحتمال ـ فيما أعلم ـ اللهم إلا ما جاء عن أبي القاسم البغوي كما تقدم.

وإذا صح النقل عن الدارقطني، وأنه يرى أن الحديث حديث جابر، مع ضميمة ما تضمنه صنيع النسائي، وكذا الحاكم، كان الاحتمال الأول وهو أن الحديث حديث أبي الزبير عن جابر، وأنه لم يسمعه من جابر و إنما سمعه من صفوان عن جابر ـ أرجح وأقوى من الاحتمال الثاني و ذلك من وجهين:

أ ـ أن النسائي، وكذا الدارقطني، أقعد بهذا الشأن من أبي القاسم البغوي؛ ولأنهما قد عرفا تدليس أبي الزبير كما سيأتي نقل ذلك عنهما ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ب ـ ما ذكره الشيخ الطرهوني في كتابة «موسوعة فضائل سور وأيات القرآن» (٢/ ٤٩) حيث قال: «ورواه عن أبي الزبير: ليث بن أبي سليم، وزهير بن حرب، والمغيرة بن مسلم الخرساني، وداود بن أبي هند، وعبد الحميد بن جعفر». اهـ. فإذا صح ما ذكره الشيخ الطرهوني، دلّ على أن الإعلال بسلوك الجادة هنا بعيد، والله أعلم.

الدليل الخامس: قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢٣): «وقد نص يحيى القطان، وأحمد بن حنبل على أن: ما لم يقل فيه: «حدثنا جابر، لكن: عن جابر» بينهما فيه فياف، فاعلم ذلك. اهـ

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ: قوله: «وقد نص». إشارة منه إلى وجود نص صريح عنهما قد وقف عليه، وهذا هو المتبادر إلى الذهن من قوله: «نص....».

وقوله: «بينهما فياف[1]». فيه دليل على أن هناك واسطة ساقطة بينه وبين جابر، وفيافي كما في «لسان العرب» (٩/ ٢٧٤): جمع فيف وفيفاء، وهي المفازة التي لا ماء فيها مع الاستواء والسعة، والفيفاء: الصحراء الملساء، وقيل: البراري الواسعة». اهـ.

والمراد هنا المعنى المجازي لها وهو الانقطاع.

وقد أجاب القائلون بعدم تدليسه عن هذا: بالتشكيك في صحة هذا النقل، فقالوا: قد تتبعنا هذا النقل في كتب الرجال والعلل والتراجم، فلم نقف عليه في شيء منها .

والجواب:

أ ـ إن عدم وقوفكم عليه، لا يدل على عدم صحته، ما دام أن بعض الحفاظ قد اطلع عليه وجزم بنسبته إليهما واحتج به، فهذا كله يدل على صحة نسبته إليهما.

ب ـ إن الأصل قبول خبر العدل إلا ببينة، فإذا جاء أحد الأئمة فنقل إمام قولًا، ولم نقف عليه إلا في هذا الموضع، لكان ذلك كافيًا؛ لأن نقل كلام الأئمة بعضهم عن بعض الأصل قبوله، وهذا من باب العمل بخبر العدل، أفاده شيخنا ـ حفظه الله ـ.

---

(١) (١) قال شيخنا ـ حفظه الله ـ: ومعلوم أن الفيافي والصحاري تورث الوحشة والظلمة وسالكها على خطر وفي ريب، وهكذا من يقف على الطبقة التي يسقط راويها فإنه في وحشة وريب وظلمة؛ لأنه لا يعرف حال صاحب هذه الطبقة: هل هو ثقة أم غير ثقة ؟ فهذا نص صريح على أن عنعنة أبي الزبيرعن جابر مريبة ومخيفة وهل التدليس إلا كذلك ؟ اهـ.

وبعد كتابة ما تقدم وقفت على نص كلام يحيى بن سعيد القطان الذي اختصره أبو الحسن ابن القطان الفاسي في كتابة «الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢٣)، ففي كتاب أسماء «شيوخ الإمام مالك بن أنس» (ص ٢١٢ ـ ٢١٣) لابن خلفون الأندلسي ترجمة أبي الزبير ما نصه: «وذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي، فقال: وسألتُ يحيى عن أبي الزبير: كم له سماعٌ من جابر بن عبد الله ؟ قال: قال يحيى بن سعيد كلَّما قال أبو الزبير: «سمعت جابرًا»، فهو سَماعٌ، وكلَّما قال: «عن جابر» :، فبينَهما فَيَافٍ قال: وسألت يحيى عَمْن كان يُدلّس ؟ فقال: أابو الزبير وهو مكي فإذا قال: «سمعت جابرًا، فهو سَماعٌ، وكان يقول: «عن جابر» فيدلّس، فإذا حُرِّر[1] عليه، وقف». اهـ.

وأبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: هو ابن اشكاب العامري، ثقة مترجم في «تهذيب التهذيب» .

قال شيخنا ـ حفظه الله ـ: هذا النص نستفيد منه عدة فوائد:

١- إن دعوى الاستقراء التي نسمعها كثيرًا ما ينبغي أبدًا أن ترجفنا هذه الدعوى، فإن كلام يحيى هذا قد فات هؤلاء الذين يدعون ذلك، وقد جربنا هذا كثيرًا، فرأينا من طلاب العلم من يدعي الاستقراء الواسع لأمر ما، ثم نجد خلاف ذلك، ومما يزيد الأمر وضوحًا: أن هناك أمورًا تفوتهم وهي من كتب عالية ومشهورة جدًّا، فأين الاستقراء المدعي، ورحم ا الله امرأ عرف قدر نفسه ولم يناطح الأئمة باستقراء الحاسوب الآلي !!!

(١) قال شيخنا: الظاهر أنها: فإذا أصروا عليه، أي: لم يسم واسطة إنما يسكت، وهذا معلوم من صنيع المدلسين، والله اعلم. اهـ.

٢- إن هذا يؤيد ما سبق نقله عن ابن القطان، ويبرئ ساحته، ويرد على الذين شككوا في ذلك.

٣- إن كلمة: «بينهما فياف» لا تُحمل أبدًا إلا على التدليس في مثل هذا السياق، وهذا هو الذي فهمه التلميذ، وقاله الشيخ، وفهم الأئمة لكلام بعضهم البعض، مقدم على أفهام طلاب العلم، ما لم يكن معهم دليل قوي، ولا دليل معهم هنا، والله أعلم !!!. اهـ.

الدليل السادس: ما جاء في «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه صالح (٣/ ٣٥-٣٦): «قلت الوضوء من الدم؟»

قال: على قدر كثير الدم.

قلت: الرعاف والحجامة ؟ قال: فيهما الوضوء.

قلت: والبثرة ؟ قال: ليس فيها الوضوء.

ابن عمر ينصرف من قليل الدم وكثيره، وابن عباس: إذا كان فاحشًا، وأبو هريرة: أدخل أصابعه أنفه، وابن أبي أوفى: تنخع دمًا.

وجابر يرويه أبو الزبير عن جابر: اهـ.

ووجة الدلالة أنه لما ذكر جابرًا، لم يكتف بذكره فقط، كما اكتفى بذكر غيره من الصحابة، بل ذكر أنه من رواية أبي الزبير عنه، ورواية أبي الزبير عنه عند الإمام أحمد ـ كما تقدم ـ فيها نظر، فلهذه النكتة قال: وجابر يرويه أبو الزبير عن جابر، والله أعلم.

وقد أخرج أثر جابر هذا ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٣٨) وليس

فيه التصريح بالسماع، فإن قال قائل: لعله ذكره لكونه مكثرًا عنه ؟

فالجواب: أن يقال: وأثر ابن عمر من طريق نافع عنه، وهو من المكثرين عنه بل هو أشهر من أبي الزبير عن جابر، فلِمَ لَمْ يقل أحمد فيه ما قاله في أثر جابر ؟!

وعلى كل: فالاستدلال بهذا الدليل - وان كان غير واضح جدًّا - إلا أنه مع قول أحمد السابق الذي نقله ابن القطان عنه يقوي وجه الاستدلال به، والله أعلم.

الدليل السابع: إعلال الإمام مسلم بعض الأحاديث بعنعنة أبي الزبير، فقد قال في «التمييز» (ص ٨٧): «فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق، فليس منها واحد يثبت، وذلك أن ابن جريج قال في حديث أبي الزبير: عن جابر». اهـ.

ووجه الدلالة - عند من أثبت بذلك تدليس أبي الزبير - أن الإمام مسلم حكم على أحاديث ذات عرق بأنها لا تثبت، وعلَّل ذلك بأن ابن جريج رواه عن شيخه أبي الزبير، ولم يصرح شيخه بسماعه له من جابر وإنما قال: «عن جابر»، وهذا يدل على أن العنعنة هي علة عدم الثبوت.

ونازع القائلون بعدم تدليسه في هذا الاستدلال: بأن مسلم لم يُرِدْ الإعلال بالعنعنة، وإنما أراد إعلال الرواية الصريحة بالرفع في هذا الباب، برواية ابن جريج المشكوك في رفعها.

وذلك أنه قال في «صحيحه» (٢/ ٨٤٠/ ١١٨٣): ثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا روح بن عبادة، ثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر

بن عبد الله: يسأل عن المهل؟ فقال: سمعت، ثم انتهى فقال: أراه يعني النبي ﷺ.

قال: وحدثنا محمد بن حاتم، وعبد بن حميد كلاهما، عن محمد بن بكر قال: قال عبد: أخبرنا محمد، أخبرنا ابن جريج، أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله: يسأل عن المهل؟ فقال: سمعت، أحسبه رفعه إلى النبي ﷺ. اهـ.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧) من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا صريحًا بعد أن ذكر طريق ابن جريج المتقدمة، ثم قال: «كذا قال عبد الله بن لهيعة، عن أبي الزبير المكي، عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره، وكذلك قيل عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، والصحيح رواية ابن جريج، ويحتمل أن يكون جابر سمع عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ يقول ذلك في مهل أهل العراق». اهـ.

وأيد المانعون من تدليس أبي الزبير ما ذهبوا إليه بأمور:

أـ أن الامام مسلم قد أكثر من تخريج مرويات أبي الزبير في «صحيحه»، ومنها هذا الحديث كما تقدم، ويستبعد أن الإمام مسلم يخرجه في «صحيحه» ثم يعله بمثل هذا[1].

ب ـ أن الامام مسلم قد خرج هذا الحديث في «صحيحه» كما تقدم، وفيه تصريح أبي الزبير بسماعه له من جابر.

---

(١) قلت: هذا لا يتم إلا إذا كان «التمييز» كتب بعد الصحيح، والله أعلم.

ج - أن سياق كلام مسلم في «التمييز» يدل عليه، وذلك أن قوله: «فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ........». فيه إشارة إلى أنه يريد الأحاديث المرفوعة رفعًا صريحًا بدليل قوله: «عن النبي ﷺ» وبدليل أن الأحاديث التي أشار إليها كلها جاء فيها الرفع صريحًا، فإنه قال في (ص ٨٦) من «التمييز» : «وأبو الزبير عن جابر، وعطاء عن جابر، والحجاج بن أرطأة عن عطاء عن جابر، وابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ....».

فقوله: «وأبو الزبير عن جابر» كأنه يشير إلى رواية ابن لهيعة، وقد تقدم ذكر من أخرجها، وأما رواية عطاء فهي عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ١١٩).

د - إن القول بأن المراد بذلك الإعلال بالعنعنة يفتح علينا بابًا عظيمًا قد يصعب سده، وهو النظر في أسانيد «الصحيح» بدعوى الاجتهاد، وأن مسلم قد أعل أحاديث فيه بخلاف القول الأول، وما كان كذلك، فالأولى عدم اعتباره إذا وجد ما يسوغ ذلك، كما هنا، والله أعلم.

هـ - أن القول بأن المراد به إعلال الرواية المرفوعة رفعًا صريحًا بالرواية المشكوك فيها فيه إشارة إلى علو منزلة «الصحيح»، ومنقبة لصاحب «الصحيح»؛ حيث إنه أحسن الاختيار في ذلك، بأن أدخل الرواية الراجحة، وأعرض عن الرواية المرجوحة، بخلاف حمله على المعنى الآخر.

و - إن القول بأن المراد به إعلال الرواية المرفوعة رفعًا صريحًا، قول قد قال به

بعض أهل العلم، كالبيهقي كما تقدم، و أومأ إليه بن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٩٩) بخلاف قول من قال: إنه أراد بذلك الإعلال بالعنعنة، فإنه قول لانعلم أحدًا قال به، وقول قال به بعض أهل العلم أولى من قو ل لم يقل به أحد، والله أعلم.

فإن قال قائل: أليس قول الراوي «أراه عن النبي ﷺ»، أو «أحسبه عن النبيﷺ» في حكم المرفوع ؟ وإذا كان ذلك كذلك، فلا مخالفة، وإذًا فلا وجه للترجيح.

فأجابوا: إننا نسلم لكم بالمقدمة الأولى، ولا نسلم لكم بالمقدمة الثانية والنتيجة، وذلك أننا رأينا أهل العلم يعملون الترجيح بين الرواية المجزوم بها والرواية المشكوك فيها، ومن ذلك ما قاله عالم العلل في زمانه أبو الحسن الدارقطني في كتابه «العلل» (٥/ س ١٠٧٥) عند أن سُئل عن حديث عطاء بن يسارعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ في النهي عن الذهب بالورق إلا مثلًا بمثل، قال: «يرويه زيد بن أسلم عن عطاء، واختلف فيه على مالك: فرواه يحيى القطان، وأصحاب «الموطأ» عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء و رواه محمد بن الحسن وأبو قرة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أو سليمان بن يسار عن أبي الدرداء، والصواب عن عطاء بن يسار بغير شك. اهـ.

قالوا: بل كلام البيهقي هنا خير شاهد على ذلك، فإنه قد قال كما تقدم: «كذا قال عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير المكي عن جابر، وكذلك قيل عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير، والصحيح رواية ابن جريج، ويحتمل أن يكون جابر سمع عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول ذلك في

مهل أهل العراق». اهـ.

قالوا: فإن قال قائل: سلمنا لكم فيما ذكرتم، ولكن لا نسلم لكم في أن قول الراوي: «أراه عن عن فلان». أو «أحسبه عن فلان». صيغة من صيغ الشك، فنُعمل الترجيح.

فأجابوا: عن ذلك بما ذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٦٦/ ٦٣٢) عند أن سئل عن حديث سعيد بن المسيب عن سعد: قلت يارسو ل الله من أنا؟ قا ل: «أنت سعد بن مالك» ... الحديث، فقال: يرويه ابن عيينة عن علي بن زيد، واختلف عنه: فرواه أبو معمر وابن وكيع وإبراهيم بن بشار عن ابن عيينةعن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن سعد موصولًا، ورواه الحميدي عن ابن عيينة مرسلًا ثم شك فيه فقال: أراه عن سعد. اهـ.

قلت: وعلى ضوء ما تقدم فلا يصح، الاستدلال بهذا الدليل، لمن قال بالإعلال بتدليس أبي الزبير، والله أعلم.

الدليل الثامن: ما ذكره الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٩/ ٣٩٢) عن الساجي أنه قال: «وبلغني عن يحيى بن معين أنه قال: واستحلف شعبة أبا الزبير بين الركن والمقام: «أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر فقال: والله، إني سمعتها من جابر، يقول ثلاثًا». اهـ.

ووجه الاستدلال من هذا: أن شعبة لما سأله واستحلفه؛ دل ذلك على أنه كان يشك في سماعه لهذه الأحاديث كلها من جابر؛ وما ذلك إلا لأنه كان يدلس.

وأجاب القائلون بعدم تدليسه: بأن هذه القصة بلاغ لا يصح إسنادها؛

لأن الساجي قال: بلغني، وما ندري من المبلغ ذلك الكلام للساجي.

قلت: وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بهذا أيضًا، والله أعلم.

الدليل التاسع: إن الامام النسائي قد وصف أبا الزبير بالتدليس، وصرح بالتوقف في عنعنته.

فقد جاء في «السنن الكبري» (٢/ ٤٤٣/ ٢١١٢) أنه قال بعد أن ساق حديثًا من طريق أبي الزبير عن جابر بالعنعنه ما نصه: «قال أبو عبدالرحمن: أبو الزبير: اسمه محمد بن مسلم بن تدرس مكي، كان شعبة يسيء الرأي فيه وأبو الزبير من الحفاظ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابرًا، فهو صحيح، وكان يدلس وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع، وبالله التوفيق». اهـ.

وقال في رسالته في «المدلسين» (ص ١٢١ رقم ١٥) تحقيق الشيخ حاتم شريف العوني:

ذكر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتميمي، و يونس بن عبيد، و ابن أبي عروبة، وهشيم، وأبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أرطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نجيح، وابن عيينة. اهـ.

وقد ذكر كلامه هذا الحافظ الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٦٠) إلا إنه زاد بين ابن أبي نجيح وابن عيينة «ابن جريج».

ووجه الدلالة من كلام النسائي: أنه فرق بين قول أبي الزبير: «سمعت

جابرًا» أو ما في معناه، وبين قوله «عن جابر»، فحكم على الأول بأنه صحيح، ومفهومه أنه إذا لم يقل: «سمعت» أو ما في معناه، فليس بصحيح، وهذا هو حكم حديث المدلس، الذي يتوقف في عنعنته، ثم أكد ذلك بقوله: «كان يدلس»، إشارة إلى أن الذي جعله يفرق بين مروياته بهذا التفريق، كونه يدلس، والله أعلم.

الدليل العاشر: إقرار الدارقطني لكلام النسائي، وعدم إنكاره، دليل على صحة ما قاله النسائي ـ رحمه الله تعالى ـ فقد قال السلمي في «سؤالاته» للدارقطني في «الجرح والتعديل» (٤٩٠):

«قال الشيخ أبو الحسن: قرأت بخط أبي بكر الحداد عن أبي عبد الرحمن النسائي قال: ذكر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتميمي، ويونس بن عبيد، و ابن أبي عروبة، و هشيم، وأبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أرطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نجيح، وابن عيينة». اهـ. فإن قال قائل: أبو عبد الرحمن السُّلمي متكلم فيه، فكيف تحتجون بما رواه ؟

فالجواب: إن الأئمة قد تلقوا هذا النص بالقبول والتسليم، واحتجوا به، واستدلوا بما فيه، وعليه فلا وجه لما ذكر، ثم إنه لم يذكر شيئًا يخالف ما عليه الأئمة، بل ذكر ما يوافقهم، وانظر: مقدمة الشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني ـ حفظة الله ـ لرسالة النسائي هذه (ص١١٥)، والله أعلم.

الدليل الحادي عشر: إن أبا الزبير قد وجد في حديثه نكارة، وقد أشار إلى ذلك ابن عدي في «الكامل»، وقد تُكلم فيه بجرح مفسر وجرح مجمل.

أما المفسر: فكلام شعبة، وقد تقدم الكلام عليه، وأن أكثر الأئمة لم يلتفتوا إليه، حتى قال بعضهم: إنه تحامُل لا يسلم صاحبه من الغيبة.

وكذلك قول من وصفه بالفقر والحاجة للناس، وهذا قول لا التفات إليه، فإن الفقراء يخشى منهم أن يزيدوا في الرواية إذا كانوا ليسوا من أهل المروءات، و أبو الزبير ليس من هؤلاء، وهل هناك أفقر من شعبة، وهو أمير المؤمنين في الحديث.

وأما المجمل: فلا شك أنه ناتج عن وجود نكارة في حديثه؛ لأن الرجل عدل في دينه، ووجود النكارة في حديث الراوي تكون لأمور:

إما لتعمده الكذب، وهذا منتف في حق أبي الزبير لما تقدم.

وإما لضعف في الحفظ، وهذا منتف أيضًا؛ لأن أبا الزبير قد أثنى عليه غير واحد من جهة حفظه، لا سيما في جابر، كما تقدم.

وإما إن هذه النكارة ممن روى عنه، وهذا يخالف ما ذهب إليه الأئمة الذين جرحوا أبا الزبير، وحملوه عهدة النكارة، لا من دونه، وإن كان ابن عدي ـ رحمه الله ـ قد مال إلى هذا الاحتمال، إلا أنه يدفعه ما تقدم.

وإما أن التدليس هو السبب في وجود النكارة؛ فأبو الزبير قد وصفه غير واحد من الأئمة بذلك كما تقدم، وكما سياتي. وإذا تقرر هذا، وإن جميع الحالات المتقدمة منتفية هنا، إلا حالة التدليس، دل هذا على أن وجود النكارة في حديثه من قِبَل تدليسه.

وهذا الاحتمال فيه جمع بين كلام من أثنى عليه، وبين كلام من غمزه بالضعف أو التدليس من الأئمة، وقول فيه جمع بين كلام أهل العلم، أولى من

قول يدل على أن كلامهم يضرب بعضه بعضًا. أفاده شيخنا ـ حفظه الله، ومتع به الإسلام و المسلمين، وجعله قرة عين لطلاب العلم ومحبيه ـ، ثم قال ـ حفظه الله ـ بعد تقريره لما تقدم: «وهذا يؤكد لنا قول من قال: إنه مدلس، وهذا الدليل انقدح في نفسي، فإن كان حقًّا، فهذا من فضل الله عز وجل، و إلا فهو اجتهاد مني و الخطأ راجع إلي، والله تعالى أعلم وأحكم». اهـ.

قلت: و مما يؤيد ما ذهب إليه شيخنا ـ حفظه الله ـ ويبين بعد ما ذهب إليه الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ ما قاله الحافظ الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٧-٣٩)، فإنه لَمَّا ترجم لأبي الزبير ذكر بعض المناكير في حديثه، ثم قال: «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء». اهـ.

فهي هذا دليل على أن الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ يرجح أن سبب هذه النكارة راجع إلى عنعنة أبي الزبير وتدليسه. و قال في «النبلاء» (٥/ ٣٨١) متعقبًا على قول ابن عدي: «قال أبو أحمد بن عدي هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف».

قلت: هذا القول يصدق على مثل الزهري، و قتادة، وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب الضعف المطلق منها التدليس. اهـ.

الدليل الثاني عشر: ما قرره وحرره الإمام المجتهد أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله ـ (٤٥٦هـ)، فقد قال في «المحلى» (٧/ ٣٩٦- ٣٩٧): وأما ضعف هذين الخبرين: فأحدهما من طريق إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف، والآخر من رواية أبي الزبير عن جابر ولم يذكر فيه سماعًا، وذكر قصته مع الليث، ثم قال: قال أبو

محمد: فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير، ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر، فلم يسمعه من جابر بإقراره، ولا ندري عمَّن أخذه، فلا يجوز الاحتجاج به، وهذا من ذلك الخبر فسقط ونحمد الله على بيانه لنا. اهـ.

وقال في (٩/ ١١): وأما حديث جابر: فإنه من رواية أبي الزبير عنه، ولم يسمعه منه بإقرار أبي الزبير على نفسه، وذكر قصة الليث، ثم قال: «قال أبو محمد: فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير: إنه سمعه من جابر، أو حدثه به جابر، أو لم يروه الليث عنه عن جابر، فلم يسمعه من جابر بإقراره، وهذا الحديث لم يذكر فيه أبو الزبير سماعًا من جابر، ولا هو مما عند الليث، فصح أنه لم يسمعه من جابر، فحصل منقطعًا». اهـ.

وقال في (١٠/ ٩٧): وأما نحن فلا نحتج عن رسول الله ﷺ مما رواه أبو الزبير عن جابر ما لم يقل فيه إنه سمعه منه. اهـ.

وقال في (٧/ ٩٥): فالرواية في ذلك عن جابر لا تصح؛ لأن أبا الزبير لم يذكر فيه سماعًا من جابر، وهو ما لم يذكر مدلس عنه. اهـ.

وقال في «الأحكام» (٢/ ٦١٨) عقب حديث «الشفعة في كل شركة... الحديث»: هذا حديث قد صح سماع أبي الزبير من جابر، فههنا قد حصل الأمن من تدليس أبي الزبير؛ لتصريحه في الطرق الأخرى بالسماع من جابر- رضي الله عنه -.

وقال في حجة الوداع (ص ٢٥٩) الباب الخامس عشر: «قال أبو محمد: وهذا حديث معلول؛ لأن أبا الزبير مدلس، فما لم يقل فيه: حدثنا وأخبرنا وسمعت؛ فهو غير مقطوع على أنه مسند، حاشا ما كان من رواية الليث عنه

عن جابر، فإنه كله سماع، فلسنا نحتج بحديثه إلا بما كان فيه بيان أنه سمعه، وقد صح ذلك في كل ما رواه الليث، عن جابر خاصة....» وساق قصة الليث ثم قال: «قال أبو محمد: «وهذا الحديث الذي ذكرنا ليس فيه ذكر سماع من أبي الزبير إياه من عائشة وابن عباس؛ فسقط الاشتغال به». اهـــ.

الدليل الثالث عشر: ما يستفاد من كلام الحافظ أبي محمد عبد العزيز بن محمد النخشبي المتوفى (٤٥٦هـــ) في كتابه «فوائد الحنائي» (ل /٢٢/أ /٢٣/ب) فإنه قال بعد أن ساق حديثًا من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد، عن طاوس، عن ابن عباس ما نصه: «هذا حديث صحيح، من حديث أبي الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري مولى فهم، عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، عن أبي عبد الله سعيد بن جبير، وأبي عبد الله طاوس بن كيسان اليماني، عن أبي العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ».

أخرجه مسلم بن الحجاج في «الصحيح»، عن قتيبة بن سعيد بن طريف البغلاني، ومحمد بن رمح بن المهاجر التجيبي، عن الليث بهذا.

ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري لأبي الزبير في «الصحيح»؛ لأن أبا الزبير تكلَّم في شعبة، وقال: رأيته يتزن لنفسه فسترجح، فترك حديثه لأجل هذا، ولم يحدث عنه إلا حديثًا واحدًا، فتركه البخاري متابعة لشعبة، غير أن أبا الزبير حديثه مشهور صحيح، وهو حافظ متقن.

قال أبو الزبير: كان عطاء وأصحابه يقدموني إلى جابر فأحفظ لهم الحديث عنه، وكنت من أحدثهم سنًّا، وسماع الليث من أبي الزبير بمكة، قال

الليث: «أتيت أبا الزبير بمكة، فقلت: هذه الأحاديث التي ترويها عن جابر سمعتها منه ؟ فقال: منها ما سمعته منه ومنها ما حدثنا أصحابنا عنه، فقلت له: حدثني ولا تحدثني إلا ما سمعت منه، فجعل يقول: سمعت وسمعت حتى كتبت ما كان سمعه منه». اهـ.

ووجه الاستدلال من هذا: أن الحافظ أبا محمد النخشبي ـ رحمه الله ـ لما حكم على الحديث بالصحة، عقبه بقوله: «وسماع الليث من أبي الزبير بمكة....» وذكر قصة الليث معه، وفيها إدانة أبي الزبير بالتدليس، كل هذا يدل على أن النخشبي يرى أبا الزبير مدلسًا، وأنه لا يحتج بخبره إلا ما كان من طريق الليث، أو جاء مصرحًا بالسماع فيه والله اعلم.

الدليل الرابع عشر: بعد أن ذكرت من صرح بتدليس أبي الزبير من المتقدمين فآن الأوان لذكر كلام الأئمة المتأخرين ـ وهم من بعد الخمسمائة حسب تصريح الحافظ في «النكت» (٢/ ٥٨٦) ـ فاعلم أنهم قد أطبقوا على تدليس أبي الزبير، واختلفوا في قبول عنعنته وردِّها، والجمهور على ردها، ودونك كلامهم في ذلك، مرتبًا على حسب تاريخ الوفيات ـ إن شاء الله تعالى ـ:

١ـ الحافظ أبو محمد عبد الحق الأشبيلي (٥١٠ـ ٥٨١هـ)

قال في كتابه «الأحكام الوسطى» (٢/ ١٩) عقب حديث جابر: «أن النبي ﷺ عاد مريضًا فرآه يصلي..» الحديث. قال الإشبيلي: رواه أبو بكر الحنفي وكان ثقة، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، وقد تقدم الكلام في حديث أبي الزبير عن جابر، وإنه لا يصلح من حديثه عن جابر إلا ما ذكر فيه السماع، أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير. اهـ

وقال (١/ ٤٠٩): أحسن حديث أبي الزبير عن جابر: ما ذكر فيه سماعه منه، ولم يذكر السماع في هذا فيما أعلم». اهـ. وقال (٣/ ١٨٠): «إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير ما يذكر فيه السماع، أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير». وقال (٣/ ٢٤٨): أبو الزبير يدلس في حديث جابر، فإذا ذكر سماعه منه أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير فهو صحيح.اهـ. وقال في (٤/ ١١٧): ولا يؤخذ من حديث أبي الزبير عن جابر إلا ما ذكر فيه السماع، أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير.اهـ. وانظر (٢/ ٣٥)، (٣/ ٢٢٦، ٢٧٢)، (٤/ ٢٣).

٢ـ أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي (٥٦٢ ـ ٦٢٨هـ)

قال في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣١٩-٣٢٠): فجميع هذه الأحاديث من رواية أبي الزبير عن غير جابر، وهو بتدليسه المعلوم لا ينبغي أن يخلط حديثه بالسكوت عنه بحديث غيره ممن لا يدلس، ولا ينبغي أن يقصر تدليسه على جابر؛ فإن ذلك لا يصلح، بل هو مدلس بإطلاق، واتفق أنه سأل الليث عما رواه عن جابر، فميز له ما سمع مما لم يسمع، ولذلك استثنى من حديثه مما لم يذكر فيه سماعه ما كان من رواية الليث عنه». اهـ.

وقال في (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢) «وقد يُظَن بحديث جابر أنه من جملة ما رواه الليث من حديث أبي الزبير عن جابر، ويشبه أن يكون أبو محمد ممن ظن هذا، ولذلك سكت عنه؛ ولم يبين أنه من رواية أبي الزبير، وليس الأمر فيه كذلك، بل هو من جملة ما يتقي فيه تدليس أبي الزبير؛ وذلك أنه إنما يرويه الليث عن خالد بن يزيد الإسكندراني، عن أبي الزبير، عن جابر.

وخالد ثقة، ولكن لا ينبغي أن يُعَد هذا مما ميزه أبو الزبير لليث من حديثه المسموع، فإنه لو كان منه؛ لكان مما أخذ عنه، ولم يحتج فيه لتوسط خالد

بينه وبينه.

ونرى أن نذكر ذلك الواقع في الوجود من سؤال الليث لأبي الزبير، على ما روى عليه، حتى ننظر فيه غير مقلدٍ لأبي محمد...وساق قصة الليث، ثم قال: فيجيء من هذا، أن رواية الليث عن خالد بن يزيد، عن أبي الزبير، عن جابر هو مما لم يسمعه أبو الزبير عن جابر، وقد انتهيت إلى ما قصدت بيانه من مذهب أبي محمد في أبي الزبير، وعمله في رواياته، والرجل صدوق إلا أنه مدلس، ولا ينبغي أن يتوقف من حديثه في شيء ذكر فيه سماعه، أو كان من رواية الليث عنه، وإن كان معنعنًا، ولا ينبغي أن يلتفت إلى ما أكثر به عليه من غير هذا...وذكر كلام شعبة فيه، ثم قال: والمخارج عن هذا كثيرة، وقد نص يحيى القطان، وأحمد بن حنبل، على أن ما لم يقل فيه: «حدثنا جابر»، لكن: «عن جابر» بينهما فيه فياف، فاعلم ذلك. اهـ.

وقال في (٣/ ٤٥٧) وأبو الزبير مدلس، ولم يقل: سمعت، ولا هو من رواية الليث. اهـ.

وقال في (٥/ ٦٦ـ ٦٧) وأبو الزبير يجب التوقف فيما يرويه عن عائشة، وابن عباس مما لا يذكر فيه سماعه منهما، لما عرف به من التدليس، ولو صح سماعه منهما لغير هذا، فأما ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة؛ فالأمر بيِّن في وجوب التوقف فيه، وإنما يختلف العلماء في قبول حديث المدلس إذا كان عمَّن قد علم لقاؤه له وسماعه منه، ههنا يقول قوم: يقبل ما يعنعن عنهم حتى يتبين الانقطاع في حديث حديث، فيرد ويقول آخرون: بل يرد ما يعنعن عنهم حتى يتبين الاتصال في حديث حديث فيُقْبَل.

Scanned with CamScanner

أما ما يعنعنه المدلس عمن لم نعلم لقاءه له ولا سماعه منه؛ فلا أعلم الخلاف فيه بأنه لا يُقْبَل، ولو كنا نقول برأي مسلم في أن معنعن المتعاصرين محمول على الاتصال، ولو لم يعلم التقاؤهما؛ فإنما ذلك في غير المدلس، وأيضًا فلما قدمناه من صحة طواف النبي ﷺ يومئذ نهارًا.

والخلاف في رد حديث المدلس حتى يعلم اتصاله، أو قبوله حتى يعلم انقطاعه، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته، وهذا فقد عارضه ما لا شك في صحته. اهـ

٣ـ الإمام محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي (٧٠٥ ـ ٧٤٤هـ):

قال في «طبقات علماء الحديث» (١/ ٢٠٤): «وقد كان أبو الزبير حافظًا كثير الحديث مدلسًا»

٤ـ الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ):

قال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٧): «و قال غير واحد: هو مدلس فإذا صرح بالسماع فهو حجة».

و قال في «النبلاء» (٥/ ٣٨١): «قد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منه التدليس» اهـ

وقال في «الكاشف» (٢/ ٢١٦ـ ٥١٤٩) كان مدلسًا واسع العلم

وقال في منظومته في المدلسين (ص ٤٧):

أبو جنابٍ وأبو الزبير ... والحَكَمُ الفقيهُ أهل الخير

وقال في «من تكلم فيهم ما لا يوجب رده» (صـ١٧١): «وقيل: يدلس».

وقال في «الميزان» (٤/ ٣٧-٣٩): «وأما أبو محمد ابن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه: «عن جابر» ونحوه؛ لأنه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: سمعت وأخبرنا؛ أحتج به، ويحتج به ابن حزم إذا قال: «عن» مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة؛ وذلك لأن سعيد بن أبي مريم قال: ثنا الليث قال، فذكر القصة ثم ساق له بعض الأحاديث ثم قال: وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء، من ذلك حديث: «لا يحل لأحد حمل السلاح بمكة»، وحديث: «رأى - عليه الصلاة والسلام - امرأة فأعجبته فأتى أهله زينب»، وحديث: «النهي عن تجصيص القبور» وغير ذلك». اهـ.

٥ - العلامة شمس الدين أبو عبد الله ابن قيّم الجوزية (٦٩١- ٧٥١هـ)

قال في «زاد المعاد» (١/ ٢٤٤): «ولم تجئ التسمية في أول التشهد إلا في هذا الحديث، وله علة غير عنعنة أبي الزبير» .اهـ.

قلت: فقد أثبت أن عنعنة أبي الزبير علة، وهو المراد.

وقال في (٢/ ٢٧٦): وهذا الحديث غلط بيِّنٌ، خلاف المعلوم من فعله ﷺ الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته ﷺ، فنحن نذكر كلام الناس فيه:

قال الترمذي في كتابه «العلل» له: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث، وقلت له: أسمع أبو الزبير من عائشة وابن عباس؟ قال: أما من ابن عباس فنعم، وفي سماعه من عائشة نظر» .

وقال أبو الحسن بن القطان: عندي أن هذا الحديث ليس بصحيح، إنما طاف النبي ﷺ يومئذ نهارًا.

وإنما اختلفوا:هل صلَّى الظهر بمكة، أو رجع إلى منى فصلى الظهر بها بعد أن فرغ من طوافه ؟

فابن عمر يقول: إنه رجع إلى منى فصلى الظهر بها، وجابر يقول: إنه صلى الظهر بمكة، وهو ظاهر حديث عائشة من غير رواية أبي الزبير هذه، التي فيها أنه أخَّر الطواف إلى الليل، وهذا شيء لم يروَ إلا من هذا الطريق، وأبو الزبير مدلس، لم يذكر هنا سماعًا من عائشة، وقد عهد أنه يروي عنها بواسطة، و لا عن ابن عباس أيضًا، وقد عهد كذلك أنه يروي عنه بواسطة، وإن كان قد سمع منه، فيجب التوقف فيما يرويه أبو الزبير عن عائشة وابن عباس مما لا يذكر فيه سماعًا منهما لما عرف به من التدليس، لو عرف سماعه منهما لغير هذا، فأما ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة فالأمر بين في وجوب التوقف فيه، وإنما يختلف العلماء في قبول حديث المدلس إذا كان عمن قد علم لقاؤه له وسماعه منه ههنا:

يقول قوم: يقبل، ويقول آخرون يرد: ما يعنعنه عنهم حتى يتبين الاتصال في حديث حديث، وأما ما يعنعنه المدلس عمن لم يعلم لقاؤه له ولا سماعه منه، فلا أعلم الخلاف فيه بأنه لا يقبل، ولو كنا نقول بقول مسلم بأن منعنعن المتعاصرين محمول على الاتصال، ولو لم يعلم التقاؤهما؛ فإنما ذلك في غير المدلسين، وأيضًا فلما قدمناه من صحة طواف النبي ﷺ يومئذ نهارًا،والخلاف في رد حديث المدلسين حتى يعلم اتصاله، أو قبوله حتى يعلم انقطاعه، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته، وهذا قد عارضه ما لا شك في صحته. انتهى كلامه.

٦ـ الحافظ صلاح الدين أبو سعيد العلائي(٦٩٤ـ ٧٦١هـ) :

قال في «جامع التحصيل» (١١٠): محمد بن مسلم أبو الزبير المكي مشهور بالتدليس، قال سعيد بن أبي مريم، ثنا الليث بن سعد قال: جئت أبا الزبير، فدفع لي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أني عاودته، فسألته: أسمع هذا كله من جابر ؟ قال: سألته، فقال: منه ما قد سمعت، ومنه ما حُدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي.

ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير عن جابر وليست من طريق الليث، وكأن مسلم ـ رحمه الله ـ اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه.اهـ.

وذكره في الطبقة الثالثة (ص ١١٣) فقال: «وثالثها من توقف فيهم جماعة، فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع،وقبلهم آخرون مطلقًا، كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة كالحسن، وقتادة، وأبي اسحاق السبيعي، وأبي الزبير المكي، وأبي سفيان طلحة بن نافع، وعبدالملك بن عمير. اهـ.

٧ـ العلامة أبوعبد الله علاء الدين مغلطاي (٧٨٩ـ٧٢٦هـ)

فقد نقل بعض كلام ابن القطان الفاسي في كتابه «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣٨) وأقره ولم يتعقبه بشيء فقال:

«وقال: ابن القطان كل ما لم يصرح فيه بسماعه من جابر، أو لم يكن من

رواية الليث عنه فهو منقطع، وقال: «أبو الزبير مدلس ولاسيما في جابر». اهـ.

٨ـ العلامة أبو محمد جمال الدين محمد بن يوسف الزيلعي (٧٢٦ هـ)

فقد ذكر حديثًا في «نصب الراية» (٢/ ١٧٥) من طريق أبي الزبير عن جابر،ثم قال: «وقال عبد الحق في «أحكامه» :

رواه أبو بكر الحنفي وكان ثقة، عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر، ولا يصح من حديثه إلا ما ذكر فيه السماع، أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير». اهـ.

وكذا في (٢/ ٢٧٧) ذكر له حديثًا، ونقل عقبه كلام ابن القطان في إعلاله له بعنعنة أبي الزبير، وهذا كله ساقه مساق الاحتجاج والإعلال به.

٩ ـ العلامة أبو محمود شهاب الدين أحمد بن محمد المقدسي (٧١٤ ـ ٧٦٥هـ)

قال في قصيدته في المدلسين (ص ٣٧):

هُشَيْمُ الثَوري أبو الزبير   مغيرةٌ وابنُ أبي كثير

١٠ـ العلامة محيي الدين أبو محمد عبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي (٦٩٦ـ ٧٧٥هـ)

قال في «الجواهر المضيئة» (٤/ ٥٦٦): «وروى مسلم في كتابه عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالعنعنة، وقد قال الحفاظ: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلس في حديث جابر، فما كان بصيغة العنعنة لا يقبل، وقد ذكر ابن حزم، وعبد الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير:علم لي أحاديث سمعتها من جابر، حتى أسمعها منك، فعلم له على أحاديث أظن أنها سبعة عشر حديثًا فسمعها منه، قال الحفاظ فما كان من طريق الليث عن أبي

الزبير عن جابر فصحيح». اهـ.

فتأمل قوله: «وقد قال الحفاظ...، يرعاك الله».

١١ـ العلامة أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي (٧٤٥ـ ٧٤٩هـ)

ذكره ضمن المدلسين في كتابه «النكت على مقدمة ابن صلاح» (٢/ ١٢٣) وأعلَّ بعنعنته في كتابه «إعلام الساجد بأحكام المساجد» (ص ١٦٦).

١٢ـ العلامة أبو حفص عمر بن علي بن الملقن (٧٢٣ـ ٨٠٤هـ)

قال في «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» (١/ ٣٦٣): «وهذا سند على شرط الصحيح إلا أنه يخشى أن يكون ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، فإنه مدلس، وأبو الزبير مدلس أيضًا، وقد عنعنا في الحديث». اهـ. وانظر أيضًا (٦/ ٣٠٠).

١٣ـ الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ـ ٨٠٦هـ)

قال في «محجة القرب إلى محبة العرب» (ص ١٦٩): «حديث صحيح أخرجه مسلم هكذا في صحيحه، وقد صرح فيه أبوالزبير بسماعه من جابر، فانتفت تهمته بالتدليس فيه» اهـ.

١٤ـ الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٧٢٦ـ٨٢٦هـ)

قال في «المدلسين» (ص٨٨ رقم ٥٩): «محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي مشهور بالتدليس». اهـ.

ونحوه في «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُس بضرب من

التجريح». اهـ.

١٥- العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إسماعيل البوصيري (٧٦٠-٨٤٠هـ)

نقل الشيخ الحلبي - رحمه الله - في كتابه «دراسات علمية» (ص ٧٠) عنه أنه أعل به في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٦) - طبعة بيروت.

١٦- العلامة أبو الوفاء برهان الدين الحلبي (٧٥٣- ٨٤١هـ)

قال في «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٢٠٠) بعد وصفه له بأنه مشهور بالتدليس، وذكر قصة الليث قال: «ولهذا توقف جماعة من الأئمة، بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: «عن» ، وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما قال فيها أبو الزبير: «عن جابر» ، وليست من طريق الليث، وكأن مسلم - رحمه الله - اطلع على أنها مما رواه الليث عنه ولم يروها من طريقه. والله أعلم اهـ.

١٧- الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الله بن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧- ٨٤٢هـ)

قال في شرح «بديعيته» كما في «شذرات الذهب» (٢/ ١٧٥) لابن العماد: «أبو الزبير المكي محمد بن مسلم نقم عليه التدليس، ومع ذلك فهو إمام حافظ، واسع العلم، رئيس». اهـ.

١٨- الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)

قال في «نتائج الأفكار» (١/ ١٠٢): «هذا حديث رجاله ثقات، لكن فيه

عنعنة أبي الزبير».

وقال في (٣/ ٢٦٦): «هذا حديث غريب من حديث أبي الزبير عن جابر، فيه علتان: عنعنة أبي الزبير، وضعف ليث».

وقال في (٣/ ٨٠): «... فهؤلاء ثلاثة رووه عن أبي الزبير، ولم أره إلا من رواية أبي الزبير، وهو مدلس، وقد عنعنه، وإن كان ثقة، فهو منحط عن درجة الصحيح».

وقال في «هدى الساري» (ص ٤٦٤): «وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره».

وقال في «الفتح» (١٢/ ٩٢):.... «لكن أبو الزبير مدلس أيضًا، وقد عنعنه عن جابر». وانظر: «الفتح» أيضًا في (٩/ ٥٣٦) و«التلخيص الحبير» (٤/ ٦٦).

وذكره في المرتبة الثالثة من «طبقات المدلسين» (ص ١٥١) وهم مَنْ أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، فقال: «محمد بن مسلم بن تدرس المكي أبو الزبير، من التابعين، مشهور بالتدليس، وصفه النسائي وغيره بالتدليس».

وكذا ذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين في كتابه «النكت» (ص٢٥٨) وهم من أكثروا من التدليس وعرفوا به وقال في «الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية» (ص ٧٣): «وسماع الليث من أبي الزبير وحديثه عنه من أصح الحديث فإنه لم يسمع منه شيئًا دلس فيه». اهـ.

وقال في «النكت» (ص ٢٥٢) في أثناء كلامه على ما استثنى من القاعدة

العامة في المدلسين: «وكذا ما كان من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر ـ رضى الله عنه ـ، فإنه مما لم يدلس فيه أبو الزبير، كما هو معروف في قصته المشهورة»، اهـ.

١٩ـ الحافظ أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١ـ٩٠٢هـ)

قال في «فتح المغيث» (١/ ٢١٩): ولذا استثني من الخلاف أبو الزبير عن جابر بالنسبة لحديث الليث خاصة عنه. اهـ.

٢٠ـ الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ـ٩١١هـ)

قال في كتابه «المدلسين من رجال الحديث» (ص٣٠): «محمد بن مسلم أبو الزبير مشهور بالتدليس، وقال في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٢/ ١٧٢): «.... ورجال الطريقين موثقون، إلا أن أبا الزبير وُصف بالتدليس ولم أره من حديثه إلا بالعنعنة». اهـ.

٢١ـ العلامة أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي

قال في «التعليق المغني على سنن الدارقطني» (١/ ٣٤): قال الحافظ: إسناده حسن؛ ليس فيه إلا ما نخشى من التدليس؛ لأن ابن جريج، وأبا الزبير كلاهما مدلسان، وقد رويا: «بعن» اهـ. وقد ساق كلام الحافظ هذا مساق الاحتجاج والاستدلال به.

٢٢ـ محمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦ـ ١٣٧١هـ)

قال في «النكت» (ص ٢١١) كما في «بيان تلبيس المفتري» لأحمد الغماري (ص ١١٦):

«أقول في الحديث الأول: أبو الزبير، وهو مدلس وقد عنعن». اهـ.

وقال في «الإشفاق» (ص٢٢) كما في كتاب الشيخ الحلبي ـ حفظه الله ـ «دراسات علمية» (ص٦٠):

وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي يذكره كل من أَلَّف في المدلسين في عدادهم، وهو مشهور بالتدليس.

وقال في «الإشفاق» أيضًا (ص٢٤) كما في المصدر السابق على أن جماعة من أهل النقد توقفوا في رواية أبي الزبير عن جابر إلا ما كان من طريق الليث، حتى فيما يخالف فيه، كما ذكره الحافظ أبو سعيد العلائي في «جامع التحصيل .... اهـ.

وقال في «النكت» له (ص١٠١) كما في كتاب «تلبيس المفتري» (ص١١٦):

والحديث الرابع: في سنده عنعنة أبي الزبير، و الرواي عنه إذا لم يكن الليث بن سعد لا يقبلونها، والراوي عنه هنا ابن جريج اهـ. وانظر كلامًا أخر في: «النكت» له (ص٢١١).

٢٣ـ ذهبي العصر عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي (١٣١٣ـ١٣٨٦هـ)

قال في «عمارة القبور» صـ٧٢: «فيه عنعنة ابن جريج، وأبي الزبير، وقد

صح عن كل منهما التصريح بالسماع.

وقا ل في صـ ٧٤: «وعنعنة ابن جريج؛ وأبي الزبير محمولة على السماع؛ لصحة التصريح عنهما بالتحديث كما مر».

وقال في صـ٧٥: «فيه عنعنة أبي الزبير، قال الذهبي في «الميزان» : وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبوالزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث ففي القلب منها، ومن ذلك.. إلخ كلامه».

وقال صـــ٧٨ «وفيه أيضًا عنعنة أبي الزبيرعن جابر، ولا ينفعه تصريحه بالسماع كما مرَّ؛ لأن في هذا زيادة، فلعله دلسه لموضع الزيادة فيه». اهـ.

وقال في صـ٨٠ «وأما تدليسه ـ يعني أبا الزبير ـ فثابت، وقد مرَّ الكلام عليه عقب الروايات».

وقال في «الفوائد المجموعة» صـ٢٦٤، معلقًا على حديث: «يود أهل العافية أن لحومهم قطعت..» إلخ رواه عبد الرحمن، عن الأعمش، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا بنحوه..... وتكلم على عبد الرحمن ثم قال: وفوق ذلك فالأعمش، وأبو الزبير مدلسان. اهـ.

٢٤ـ العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي (١٣١٠ـ ١٣٩٤هـ)

فقد ذكر في كتابه «قواعد في علوم الحديث» صـ٤٦٤ كلام العلامة عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي الحنفي المتقدم برقم (١٠)، وساقه مساق الاحتجاج والاستدلال به.

٢٥- المحدث الشيخ أبو عبد اللطيف حماد بن إسماعيل الأنصاري (١٣٤٤-١٤١٨هـ):

قال في «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ» صـ٤٧: «محمد بن مسلم بن تدرس المكي أبو الزبير مشهور بالتدليس».

٢٦- محدث العصر العلامة محمد ناصر الدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠هـ)

قال في «الضعيفة» (١/ ١٦١-١٦٣/ ٦٥):«... لأن أبا الزبير هذا مدلس وقد عنعنه، ومن المقرر في علم المصطلح أن المدلس لا يحتج بحديثه إذا لم يصرح بالتحديث، وهذا هو الذي صنعه أبو الزبير ههنا فعنعن ولم يصرح».

ولذلك انتقد المحققون من أهل العلم أحاديث يرويها أبو الزبير بهذا الإسناد أخرجها مسلم، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يرو عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث.

فقال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي الزبير - واسمه محمد بن مسلم بن تدرس - بعد أن ذكر فيه طعن بعض الأئمة بما لا يقدح في عدالته: «و أبو محمد بن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه عن جابر، ونحوه؛ لأنه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: «سمعت» و«أخبرنا» احتج به، ويحتج به ابن حزم إذا قال: «عن»، مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة؛ وذلك لأن سعيد بن أبي مريم... فذكر القصة، ثم قال الذهبي: وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لا يوضح فيها أبا الزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

وقال الحافظ في ترجمته من «التقريب»: «صدوق إلا أنه يدلس» .
وأروده في المرتبة الثالثة من كتابه «طبقات المدلسين» صـ١٥، وقال:مشهور بالتدليس. ووهم الحاكم في كتاب «علوم الحديث» فقال في سنده: «وفيه رجال غير معروفين بالتدليس» . وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس.

وقال في مقدمة الكتاب في صدد شرح المرتبة الثالثة: «من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي» .

قلت: والصواب من ذلك المذهب الأول، وهو قبول ما صرحوا فيه بالسماع وعليه الجمهور خلافًا لابن حزم..... وجملة القول أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة: «عن» ونحوها وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به، حتى يتبين سماعه، أونجد له ما يشهد له ويعتضد به.

هذه حقيقة يجب أن يعرفها كل محب للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس، وقد كنت واحدًا منهم، حتى تفضل الله عليَّ فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب على أن أنبه على ذلك، فقد فَعَلْتُ، والله الموفق،لا رب سواه. اهـ.

وقال في «مختصر مسلم» (٣٥): «وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه، وقد تقرر عند أهل المعرفة بهذا العلم الشريف ترك الاحتجاج بحديثه المعنعن؛ إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يأخذ عنه إلا ما ذكر له السماع فيه. اهـ.

وكلامه ـ رحمه الله ـ في هذا كثير ويطول بنا المقام في ذكره ولكن ما ذكر فيه الكفاية، والله أعلم.

٢٧ـ علامة اليمن شيخنا أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١٣٢٥ـ ١٤٢٢هـ)

فقد سمعته أكثر من مرة يذكر أن عنعنة أبي الزبير تمشى إذا كانت من طريق الليث، أو في مسلم، أو جاء التصريح بالسماع من جهة أخرى، وإلا فيعل بها وقد أعلَّ بها في كتابه «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» برقم (١٨) ص٩٠.

الفصل الثاني

۞ أدلة من نفي تدليس أبي الزبير المكي ۞

الدليل الأول: أن شعبة الإمام الحافظ الذي كان يقول: لأن أَخِرُّ من السماء أحب إلي من أن أدلس.[١]

ويقول: «لئن أزني أحب إلي من أن أدلس».[٢] و أول من نقر عن السماعات، وشدد في التدليس؛ تكلَّم في أبي الزبير هذا، وقدح فيه بقوادح خالفه فيها الأئمة، و ما نطق حرفًا في الكلام على تدليسه، فكيف يغفل عنه ؟ وقد عرف أحاديثه، ووقف عليها، ولو وقف على أنه مدلس لوصفه بذلك، كما وصف غيره ممن هو عند المتأخرين أقل تدليسًا من أبي الزبير ـ حسب قولكم ـ!!!

قلت وأجاب القائلون بتدليسه عن هذا الاستدلال من وجوه:

(أ) قالوا: نحن نسلم لكم بأن شعبة، لو وقف على أنه دلس لوصفه بذلك، كما وصف غيره ممن هو أقل تدليسًا منه، ولكن هل يشترط في كون الراوي الذي عاصره شعبة مدلسًا؛ أن يصفه شعبة بذلك، أم يكفي أن يصفه إمام عدل في هذا الباب ؟ !!

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣-١٧٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٣).

(ب) إن أبا الزبير قد أقر على نفسه بالتدليس، كما في قصته المشهورة مع الليث، فكيف ننفي عنه التدليس، وقد أقر هو على نفسه بذلك ؟

(ج) إن أبا الزبير قد وصفه غير واحد من الأئمة المتقدمين بالتدليس: كابن جريج، والليث، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن الحسين أبي جعفر بن اشكاب البغدادي، والإمام أحمد بن حنبل، والنسائي، وابن حزم، و المثبت مقدم على النافي، هذا إذا كان شعبة قد نفى تدليسه، كيف و شعبة لم ينطق بحرف في ذلك، لا إثباتًا ولا نفيًا ؟!

(د) إن الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين» في المرتبة الثالثة فقط ذكر أكثر من خمسة وعشرين راويًا وُصفوا بالتدليس، ولم يذكر أن شعبة وصفهم بذلك، مع أن هؤلاء كلهم ماتوا قبل المائتين، ومنهم من هو من شيوخ شعبة، ومنهم من قد عاصره، فهل يقال: إن هؤلاء ليسوا بمدلسين؛ لأن شعبة لم يصفهم بذلك ؟! ومِن هؤلاء:

١ـ حبيب بن أبي ثابت الكوفي (ت ١١٩هـ) قال الحافظ: تابعي مشهور يكثر التدليس.

٢ـ حميد الطويل صاحب أنس (ت ١٤٢هـ) قال الحافظ: مشهور كثير التدليس عن أنس. اهـ. وهو من شيوخ شعبة.

٣ـ طلحة بن نافع الواسطي (أبو سفيان) قال الحافظ: معروف بالتدليس. اهـ. وهو من شيوخ شعبة.

٤ـ عبد الملك بن جريج المكي (ت ١٥٠هـ) قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من

مجروح.

٥ـ عبدالملك بن عمير الكوفي (ت ١٣٦هـ) قال الحافظ: مشهور بالتدليس.

٦ـ محمد بن عجلان المدني (ت ١٤٨هـ) وصفه ابن حبان بالتدليس.

٧ـ محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري (ت ١٠٤هـ) وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس.

٨ـ هشام بن حسان البصري (ت ١٤٨هـ) وصفه بذلك على بن المديني.

وكل هؤلاء ماتوا قبل شعبة ـ رحمهم الله جميعًا ـ.

وهذا مبارك بن فضالة البصري أيضًا ـ وهو في المرتبة الرابعة من «طبقات المدلسين» بل قد كان معاصرًا لشعبة، ومدحه شعبة قياسًا بالربيع بن صبيح، ومع هذا لم يذكره بالتدليس، وكذا بقيه بن الوليد الحمصي، وقد عرف بكثرة تدليسه عن الضعفاء والمجهولين، ومع ذلك لم يصفه شعبة بذلك، فلا يلزم أن كل من عاصره شعبة، أو أخذ عنه شيئًا من العلم، أو مدحه، وكان مدلسًا أن يعرف ذلك شعبة، والله أعلم.

الدليل الثاني: قالوا إن مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ قد أخرج لأبي الزبير عن جابر نسخة كبيرة، و مما رواه معنعنًا من غير رواية الليث عنه أكثر من ثلاثين حديثًا، واحتج بها، فهذا يدل على أن أبا الزبير ليس بمدلس.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا: بأنه لا يشترط في الحكم على الراوي بأنه مدلس أن يُجمع الحفاظ على ذلك، وأبو الزبير قد وصفه غير

واحد بالتدليس، وهذا كاف في إثبات تدليسه، و لا يشترط أن يصفه مسلم بذلك، بل إن من علم حجة على من لم يعلم، والله أعلم.

وقد يقال: سلمنا أن مسلم يعلم تدليسه، لكن لعلَّه ما أخرج له إلا ما علم سماعه منه، أو نحو ذلك، مما يعتذر به عن صاحب «الصحيح»، وإن كان قد يعكرعلى هذا الجواب كثرة ما أخرجه له مسلم بالعنعنة، إلا أنه مع ذلك أمر محتمل، وقد صرَّح الحافظ وغيره بذلك كما سيأتي، والله أعلم.

الدليل الثالث:

إن الدارقطني وغيره قد استدركوا على «الصحيحين» أحاديث وأسانيد، ولم يستدركوا حديثًا واحدًا من أحاديث الزبير المعنعنة، وهذا يدل على أن أبا الزبير ليس بمدلس، ولو كان مدلسًا لأشاروا إلى ذلك.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا بقولهم: نحن لا نسلم لكم بأن صنيعهم هذا يدل على ما ذكرتموه، وذلك من وجوه:

(أ) إن الدارقطني قد علم تدليسه، كما تقدم تقريره في الدليل العاشر، من الباب الثاني، في الفصل الأول.

(ب) إن الأئمة قد اعتذروا عن عنعنة المدلسين في «الصحيحين»، أو أحدهما، وبالذات عنعنة أبي الزبير، فقد قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٩):

لكنه ـ يعني مسلم ـ لا يخرج لأبي الزبير، إلا ما صرح فيه بالسماع عن جابر، أو كان له فيه متابع من رواية الليث. اهـ.

جيد نظر

وقال العلائي في «جامع التحصيل» ص ١١٣: وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلم ـ رحمه الله ـ اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله اعلم اهـــ.

(ج) وكذلك لم نقف على إعلال الدارقطني وغيره ممن استدرك على «الصحيحين» بعنعنة جماعة ممن اتفقنا جميعًا على تدليسهم، فهل يدل هذا على أنهم غير مدلسين؟! وجوابكم عن هذا هو جوابنا عليكم.

(د) سلمنا لكم ـ تنزلًا ـ بأن صنيع المستدركين على «الصحيحين» يدل على أنهم لا يرون أن أبا الزبير مدلسًا.

إلا أن أبا الزبير قد وصفه غير واحد من الأئمة ممن هم قبل الدارقطني وغيره من المنتقدين على «الصحيحين» بالتدليس، ومن هؤلاء تلميذاه: ابن جريج، والليث وكذا يحيى القطان، وأحمد، والنسائي، وغيرهم، ومعلوم أن المثبت مقدم على النافي.

الدليل الرابع: قال المانعون من تدليس أبي الزبير: إن الحاكم قد قال في «معرفه علوم الحديث» صـ٣٤ بعد أن ساق حديثًا من طريق أبي الزبير عن جابر ما نصه: «هذا حديث رواته بصريون، ثم مدنيون، ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعهم، أو لم يذكروه، وإنما جعلته مثلًا لألوف مثله». اهـ.

قالوا: فهذا نص صريح من الحاكم على أنه ليس بمدلس.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا: بأن أبا الزبير الذي هو

أعرف الناس بنفسه أقر على نفسه بالتدليس، وأن أبا الزبير قد وصفه بذلك الليث، وابن جريج، وهما معاصران له، بل من تلامذته.

وكذلك وصفه يحيى القطان، والإمام أحمد، وابن اشكاب، وغيرهم. وهم أعلم بهذا الشأن، واقعد من الحاكم، ومن المعلوم أن المثبت مقدم على النافي إذا استويا في المنزلة، فكيف مع هذا البون الشاسع ؟!

وقد وهم الحاكم بقوله هذا الحافظ ابن حجر فقال: في «طبقات المدلسين» صـ ١٠٨: «ووهم الحاكم في كتاب «علوم الحديث» فقال: في سنده وفيه رجال غير معروفين بالتدليس، وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس، والله أعلم».

الدليل الخامس: إن أبا الزبير من أهل الحجاز، وليس التدليس من مذهبهم: فقد قال الشافعي في «الرسالة» صـ ٣٧٨: «ولم نعرف التدليس ببلداننا فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثًا». اهـ.

وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» صـ ١١١: «إن أهل الحجاز، والحرمين، ومصر، والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم».

وقال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع» (٢/ ٢/ ٢٨٦٠): «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين: مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز». اهـ.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا: بأن كلام الشافعي، وكذا الخطيب، ليس فيه ما يدل على أنهم لا يدلسون أصلًا، بل فيه إثبات التدليس فيهم، إلا أنه قليل، وأبو الزبير من هذا القليل؛ بدليل إقراره على نفسه بذلك،

ووصف الحفاظ له بذلك أيضًا كما تقدم و أما كلام الحاكم فالجواب عنه من وجهين:

(أ) إنه نفسه قد أشار إلى أن بعض أهل الحجاز كان يدلس كعمرو بن دينار المكي[1].

(ب) إن الحافظ ابن حجر ذكر في كتابه «طبقات المدلسين» جماعة من الرواة وصفوا بالتدليس، وهم من بلاد الحرمين، مما يدل على أن كلام الحاكم ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما ذكره الشافعي، والخطيب.

ومن هؤلاء:

١. عبد الله بن عطاء الطائفي المكي.

٢. عمرو بن دينار المكي.

٣. سفيان بن عيينة المكي.

٤. عبد الله بن أبي نجيح المكي.

٥. عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي.

٦. عبد الملك بن جريج المكي.

٧. محمد بن عجلان المدني.

٨. محمد بن مسلم الزهري المدني.

٩. محمد بن إسحاق المدني صاحب «المغازي» .

١٠. الحسين بن عطاء بن يسار المدني.

١١. عبد الله بن زياد بن سمعان المدني.

١٢. موسى بن عقبة المدني.

١٣. هشام بن عروة بن الزبير المدني.

١٤. يحيى بن سعيد بن قيس المدني.

فكيف يقال بعد هذا كله: لا يوجد تدليس في الحجاز ؟ وعلى كل حال: فالمثبت مقدم على النافي !!

الدليل السادس: قالوا: إن الذين صنفوا في الرجال من المتقدمين، وهم أصحاب الأصول الذين يعتمد عليهم، لم يذكروا أبا الزبير بالتدليس: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، و العجلي، وابن سعد، وابن أبي حاتم، والدولابي، وابن حبان، والحاكم، وابن عدي، وابن عبدالبر، والدارقطني.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه على هذا بوجهين:

(أ) إنه لا يشترط في الحكم على الراوي بأنه مدلس، أن يجمع الحفاظ على ذلك، بل يكفي في ذلك أن يصفه بعضهم بذلك، كما أنه لا يشترط في كون الرواي ثقة، أن يجمع الحفاظ على ذلك، وكذا لا يشترط في كونه ضعيفًا، أن يجمع الحفاظ على ذلك، وأبو الزبير قد أثبت تدليسه جماعة من أهل العلم، والمثبت مقدم على النافي، فكيف لا يقدم على الساكت!!!

(ب) إن في بعض من ذكرتموه نظرًا، فإن الإمام أحمد قد وصفه بالتدليس، ـ كما تقدم ـ والدارقطني قد علم بتدليسه وأقره ـ كما تقدم أيضًا.

الدليل السابع: إن جماعة من أئمة الحديث: كالترمذي، و ابن حبان، وابن خزيمة، وأبي داود، وابن الجارود، وغيرهم، قد صححوا، واحتجوا بأحاديث أبي الزبير المعنعنة، ولم يردوها لمجرد العنعنة، و هذا يدل على أنهم لا يرون بأسًا بعنعنته، سواء قلنا: إنهم لايرونه مدلسًا أصلًا، أو يرونه مدلسًا، إلا أن تدليسه قليل، فلا يضر ذلك عنعنته إلا إذا رَوَى منكرًا.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا: بأنه يحتمل أنهم لم يعلموا كونه مدلسًا، وقد علم غيرهم، ومن علم حجة على من لم يعلم، وقد مر هذا الجواب مرارًا.

الدليل الثامن: إنه لا يعلم أن أحدًا ممن عاصره رماه بالتدليس.

قلت: وقد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا من وجوه:

- إنه قد وصف نفسه بذلك فلا نحتاج إلى معاصر أوغيره بعد ذلك.
- إنه قد وصفه بذلك من كان معاصرًا له: كالليث، وابن جريج.
- إنه لا يشترط في وصف الراوي بالتدليس، أن يصفه بذلك معاصر، فكم هناك من رواة وصفوا بالتدليس، ولا خلاف في تدليسهم، مع عدم وجود معاصر قد وصفهم بذلك.

الدليل التاسع: السبر والتتبع والاستقراء، قالوا: لقد بحثنا بحثًا طويلًا في كتب السنة، والعلل، والسؤالات، والرجال، كي نحصل على حديثٍ واحدٍ ـ فقط ـ قيل فيه: إن أبا الزبير دلسه، فلم نجد شيئًا من ذلك، فدل هذا على أنه ليس بمدلس.

قلت: و قد أجاب القائلون بتدليسه عن هذا من وجوه:

(أ) إن أبا الزبير قد أقر لليث بأنه دلس أحاديث كثيرة، - كما تقدم -، فأين أنتم من هذا النص الشهير، ومن فهم العلماء له بذلك.

(ب) إن إعلال الأئمة بعنعنته وقولهم: إذا قال: سمعت جابرًا فهو صحيح، وكان يدلس، وقولهم: إذا لم يقل: «حدثنا جابر»، لكن: «عن جابر» بينهما فيه فيافٍ، وقولهم: «اتخذ جابرًا مطية»، ونحو ذلك، كل ذلك دليل على تدليسه، وأن تدليسه مخيف، يجب التوقف فيه.

(جـ) إن استقراءكم ليس كاستقراء هؤلاء الحفاظ الذين وصفوه بالتدليس، وأعلوا بعنعته، حتى ندع استقراءهم لاستقراءكم؛ لأن الغالب في استقراء المعاصرين مبني على مجرد الفهارس والمظان، وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي، وليس كل حديث جابر موجودًا في هذه المواضع؛ فـإن منه المخطوط والمطبوع، وليس كل المطبوع فضلًا عن المخطوط قد أدخل في هذه المواضع، كل هذا بخلاف استقراء هؤلاء الحفاظ؛ فإنه مبني على تتبع أحاديث الراوي من بطون الكتب، وأفواه الرجال، عاليًا ونازلًا كما لا يخفى، فأين استقراء من يبحث في المظان السابقة، من استقراء أهل الحفظ والمذاكرة، وأهل الرحلة والمثابرة؟!!

ومما يدل على ذلك؛ما نقله شيخنا أبوالحسن السليماني المأربي - حفظه الله - عن ابن حبان من أنه قال في ترجمة بقية [1] دخلت حمص فكان جُلُّ همي أن

(١) المجروحين (١/ ٢٣٠)، ونص كلامه: ولقد دخلت حمص وأكثرهمي شأن بقية فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجد بعلو من روايه القدماء عنه فرأيته ثقة مأمونًا ولكنه كان مدلسًا.

أعرف حال بقية، فتتبعت حديثه عاليًا و نازلًا، وجمعت الأصول، فبَانَ لي من أين أُتي الرجل، أُتي من قِبَلِ التدليس، ثم قال شيخنا ـ حفظه الله ـ معلقًا على ذلك: فكان همُّهم جمع العالي والنازل من حديثه، وتتبع الأصول، والنظر في المتابعات للحديث وغيره، والنظر في رواية جميع زملائه عن الشيخ نفسه، وبقية رجال السند من فوق ومن تحت، وكل هذا ما نستطيعه نحن، وما يتأتى للمتأخر النظر في حديث الرواي بهذه الكيفية، من أجل أن يعرف أن هذا الراوي مدلس أم لا؟ فضلًا عن أن يعرف أن الرواي مكثر في التدليس، أو مشهور به.اهـ.

وهذا الكلام ذكره شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي ـ حفظه الله ـ في «أسئلته» لمحدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ فقال ـ أي العلامة الألباني معلقًا على ذلك ـ: الله أكبر صدقت، من عرف نفسه فقد عرف ربه، هؤلاء ما عرفوا جهلهم وظنوا أنهم من أهل العلم[(١)]. اهـ.

(د) إن العلم ينقص من زمن إلى آخر ـ وإن كان هو في الجملة محفوظ ـ ولا أدل على ما قلناه مما ذكره أهل العلم في طرق حديث: «إنما الأعمال بالنيات». فقد قال أبو إسماعيل الهروي المتوفى سنة (٤٨١): «كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى ـ أي ابن سعيد الأنصاري». وقال محمد بن علي بن سعيد الخشاب: «رواه عن يحيى بن سعيد مائتان وخمسون نفسًا، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده، فجاوز بهم الثلاثمائة». وقد نقلهم الذهبي في «النبلاء» (٥/ ٤٧٦ ـ ٤٨١) عنه.

---

(١) الدرر في مسائل المصطلح والأثر (ص١٧٨).

فقال الحافظ ابن حجر بعد ذكر ما تقدم: «قد تتبعته - يعني حديث: «الأعمال بالنيات» - من الكتب والأجزاء، حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقًا». اهـ. من «التلخيص الحبير» (١/ ٥٥).

وقال في «الفتح» (١/ ١٨): وقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة، والأجزاء المنثورة، منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرت على تكميل المائة. اهـ.

فانظر إلى كلام خاتمة الحفاظ، وصاحب الاستقراء التام، وتأمله - يرعاك الله -، يظهر لك - حقًّا - من هم أهل الاستقراء ؟ ومن الذي عنده الأهلية لذلك ؟ ومن الذي توفرت له أسباب ذلك ؟ والله أعلم.

(هـ) إننا قد وجدنا عمليًّا ما يدل على أنه قد دلَّس وأسقط، ومن ذلك:

ما قاله العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي في «التنكيل» (٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩):

»وفي «مسند» أحمد ج١ ص ٢٦٥: «ثنا يعقوب، ثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أصيب إخوانكم...» الحديث.

أبو الزبير يدلس، وقد أخرج الحاكم في «المستدرك» (ج٢ / ٢٩٧) الحديث من وجه آخر عن ابن إسحاق، عن إسماعيل، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، زاد في السند ابن جبير». اهـ.

ومن ذلك أيضًا - ما تقدم في الدليل الرابع من هذا البحث.

(و) وقال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي ـ حفظه الله ـ: مما ينقض دعوى الاستقراء ـ في هذا الموضع ـ من المعاصرين: أنهم قد فاتتهم نصوص كثيرة، لأئمة متقدمين، من كتب عالية ومشهورة، وقد طبعت من زمن بعيد، وهي في متناول صغار طلاب العلم ـ فضلًا عن كبارهم ـ وفيما سبق بيان ذلك وجلاؤه، والله المستعان.

الدليل العاشر: قالوا: إنه لم يَصِفْ أبا الزبير بالتدليس ـ فضلًا عن الاشتهار به ـ إلا المتأخرون، وقد ظلموه بذلك، وأجيب عن ذلك: بأن من نظر فيما سبق، علم أن جماعة من المتقدمين وصفوه بالتدليس، إما بعبارة صريحة، أو بعبارة لا تدل إلا على التدليس، أو بحكاية تقتضي أنه مدلس، ولا أدل على ذلك من شهادته على نفسه وشهادة بعض تلامذته عليه بذلك.

وقد أشار إلى ذلك بعض الأئمة، وتبعهم على ذلك أكثر المتأخرين، فدعوى أن المتأخرين هم المنفردون بذلك دعوى عارية عن الدليل، بل مصادمة للدليل، والله أعلم.

الفصل الثالث

أدلة من مشّى عنعنته مع وصمه له بالتدليس

الدليل الأول: إن شعبة قد عرف عنه أنه لا يروي عن شيخ إلا ما كان مسموعًا له، وقد روى عنه أربعمائة حديث، ولعلها هي كل حديث أبي الزبير عن جابر أو غالبه، فله عن جابر في «تحفة الأشراف» (٣/ ٢٨٥ -٣٥٦) ثلاثمائة وستون حديثًا فقط، فالأصل أنها مسموعة بناء على قاعدة شعبة في المدلسين، ولو كان بعضها غير مسموع، لصرح به شعبة، ونال من أبي الزبير بسببه، وكان هذا أولى من أن يطعن فيه بما لا يقدح فيه !!.

قالوا: والدليل على ما قلناه من أن شعبة لا يروي عن شيخ إلا ما كان مسموعًا له:

(أ) ما روى ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٢): «نا صالح بن أحمد، نا علي - يعني ابن المدني - قال سمعت يحيى بن سعيد يقول: كل شيء يحدث به شعبة عن رجل، فلا نحتاج أن نقول عن ذاك الرجل: أنه سمع فلانًا، قد كفاك أمره.

إسناده صحيح.

(ب) وبما روى ابن أبي حاتم أيضًا في (١/ ١٧٣): نا صالح بن أحمد نا علي - يعني ابن المديني - قال: سمعت عبد الرحمن - يعني ابن مهدي

ـ قال: سمعت شعبة أو حدثني رجل عن شعبة أنه قال: كل شيء حدثتكم به، فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان، إلا شيئًا أبين لكم، قال أبو محمد: فذكرته لأبي، قال: يعني أنه كان لا يدلس.

إسناده ضعيف.

صالح بن أحمد هو ابن محمد بن حنبل ثقة حافظ مترجم في «النبلاء» (١٢/ ٥٢٩) وعلي بن المديني إمام، وكذا ابن مهدي، وإنما علة الأثر الرجل المبهم الذي بين ابن مهدي، وشعبة إن كان ابن مهدي لم يسمعه من شعبة بنفسه وإلا إن كان قد سمعه فالأثر إسناده صحيح.

(ج) ما قاله الحافظ في «النكت» (٢/ ٦٣٠): «... فالمعروف عنه ـ يعني شعبة ـ أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه...» اهـ.

وقال في الفتح (١١/ ٢٦٠): «... مع أنه لو ورد من رواية شعبة بغير تصريح لأُمن فيه التدليس؛ لأنه كان لا يحدث عن شيوخه إلا بما لا تدليس فيه». اهـ.

وقال في «الفتح» أيضًا (١٠/ ٥١٩): «شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه». اهـ. وبهذا قال أيضًا في غير موضع من «الفتح». انظر: (٤/ ٣٨، ١٩٤).

قالوا: وإذا كانت أحاديث أبي الزبير عن جابر قد سمعها منه، فلا وجه للإعلال بعنعنة أبي الزبير، ما دام أن المحظور قد زال بما تقدم، والله أعلم.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلال بعنعنته عن هذا الاستدلال من وجوه:

(أ) قالوا: من سبقكم إلى هذا الاستدلال من الأئمة النقاد ؟ فقول لم يُسبق إليه أحد، لا يلتفت إليه.

(ب) إن ما ذكرتموه من حصر أحاديث أبي الزبير عن جابر بما أخذه شعبة عنه بما في «تحفة الأشراف» فقط منقوض بأمرين:

١- إن أبا الزبير معلوم أنه من الملازمين لجابر و المكثرين عنه، وجابر يعد من المكثرين في الصحابة كما قال السيوطي في ألفيته[1]:

وَالمُكثِرُون فِي رِوُايَةِ الأَثَرْ أَبُوْ هُرَيرَةَ يَلِيه ابْنُ عُمَر
وَأَنَسٌ وَالْبَحْرُ كَالخُدْرِيِّ وَجَابِر وَزَوْجَةِ النَبِيِّ

٢- إن شعبة ترك أبا الزبير وهو لا يزال يحدث، فدعوى حصر أحاديث أبي الزبير فيما حمله عن شعبة فقط، لا تخلو من مجازفة.

(ج) إن القول بأن شعبة لا يروي عن شيوخه إلا ما كان مسموعًا له، قاعدة غير مطَّرِدة، ومفهوم قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة..». يشير إلى أن غير الثلاثة من المدلسين لا يعاملون معاملة رواية شعبة عن أولئكم الثلاثة. أفاده شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي حفظه الله.

قلت: و مما يؤكد ما قاله شيخنا ـ حفظه الله ومتع به الإسلام والمسلمين ـ أن الإمام النسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤٣) ساق حديثًا من طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر ثم قال: وأبو الزبير إذا قال: «سمعت جابرًا»، فهو صحيح، وكان يدلس». اهـ. قال: هذا النسائي مع علمه بأن الراوي هنا عن أبي الزبير هو شعبة، ولم يعرج على ما سبق نقله.

والشاهد من هذا أن القاعدة ليست مطردة في كل ما رواه شعبة عن شيوخه شيخًا شيخًا، وحديثًا حديثًا، والله أعلم.

(د) وعلى تسليم أنها قاعدة مطردة، فهي مقيدة بمن عرف شعبة أنه مدلس، كما أشار إلى ذلك الحافظ ـ رحمه الله ـ فيما تقدم، وإلا فكيف يسوغ لنا أن نقول: إن رواية شعبة عن فلان المدلس محمولة على السماع، وهو لا يدري أنه مدلس، حتى يتوقى تدليسه أم لا ؟

وإذا علم هذا، فقد تقرر فيما تقدم أن شعبة لم يكن يعرف أن أبا الزبير مدلس، فبطل ما استدللتم به، والله أعلم.

الدليل الثاني: قالوا: إن النسائي الذي ذكر أبا الزبير مع المدلسين، ذكر مجموعة كبيرة من أحاديثه في كتابه «السنن» منها «خمسة وستون حديثًا بالعنعنة» ولم يعل شيئًا منها بالتدليس أو بعدم السماع، وهو يذكر الأحاديث والعلل والاختلافات في «سننه»، فهذا يدل على أن وصفه له بالتدليس لا يريد منه رد عنعنته.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلال بعنعنته عن هذا الاستدلال: بأن هذا قول غير صحيح، وهو ناشئ عن عدم اطلاع تام في البحث، وإلا فإن النسائي قد ساق له حديثًا في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤٣) معنعنًا، ثم عقبه بقوله: «وأبو الزبير إذا قال: «سمعت جابرًا، فهو صحيح، وكان يدلس» [(١)].

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي:
وهذا نص في أمرين: أ ـ إن أبا الزبير مدلس.
ب ـ إن صحة حديثه موقوفة على قوله: «سمعت جابرًا». فأين من ذلك ما ذهبتم إليه: من كون النسائي يراه مدلسًا، ويرى مع ذلك صحة روايته؟! وأما كون النسائي يذكر العلل، فإنه

الدليل الثالث: إن أبا الزبير مكثر عن جابر، فالأصل في روايته عنه الاتصال حتى يتبين الانقطاع، كما بيَّن ذلك بعض الأئمة في روايات المدلسين إذا رووا عمَّن أكثر، فقد روى الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٤٠٩ صـ٣٧٤) أخبرنا أبو نعيم الحافظ، ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى عن عبد الله بن الزبير الحميدى قال: «وإن كان رجل معروفًا بصحبة رجل والسماع منه، مثل: ابن جريج عن عطاء أو هشام بن عروة عن أبيه وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلًا غير مسمى، أو أسقطه، ترك ذلك الحديث الذى أُدرِك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره، ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أُدرِك عليه في هذا فيكون مثل المقطوع». اهـ.

إسناده صحيح.

أبو نعيم الحافظ: هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني صاحب «الحلية»، حافظ كبير مترجم في «النبلاء» (١٧/ ٤٥٣). ومحمد بن أحمد بن الحسن هو أبو علي ابن الصواف. قال الدارقطني: لم تر عيناي مثله. وقال ابن أبي الفوارس: كان ثقة مأمونًا من أهل التحرز ما رأيت مثله في التحرز. انظر: «تاريخ بغداد» (١/ ٢٨٩). وبشر بن موسى هو الأسدي أحد الحفاظ الثقات. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٨٦).

يعتني بالعلل الخفية أو ببعضها، أما أنه يتكلم على جميع عنعنة المدلسين؛ فغير مسلم، و إلا ففي «السنن» من ذلك شيء ليس بالقليل، من طريق عنعنة.

وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٢٤) ترجمة الأعمش: «... وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولايدري به، فمتى قال: «حدثنا»، فلا كلام، ومتى قال: «عن»، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، و أبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال». اهـ.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلام بعنعنته عن هذا اللاستدل من وجهين:

(أ) إن هذه قاعدة غير مطردة، بدليل أنه قد ثبت عن الأعمش تدليسه عن هؤلاء الثلاثة الذين أكثر من الرواية عنهم، فقد قال العلائي في «جامع التحصيل» (صـ١٨٩ -١٩٠): وروى الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله: كنا لا نتوضأ عن موطأ. قال الإمام أحمد: كان الأعمش يدلس هذا الحديث، لم يسمعه من أبي وائل، قال مُهَنًّا: قلت له: وعمَّن هو ؟ قال: كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن أبي وائل، فطرح الحسن بن عمرو وجعله عن أبي وائل، و لم يسمعه منه.

وقال سفيان الثوري: لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الوضوء من القهقهة منه، وروى الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة حديث: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن». قال يحيى بن معين: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح. اهـ.

ومما يؤيد ذلك ما قاله الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٥١٩) في الحكم على حديث رواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي

سعيد: بأنه على شرط البخاري، لولا عنعنة الأعمش. اهـ.

(ب) وعلى التسليم بأنها قاعدة مطردة، فهي هنا غير واردة.

أولًا: لأنها مقيدة بكون هذا الرواي ممن الغالب على مروياته السماع من هذا الشيخ، الذي قيل: إنه مكثر عنه، كما هو صريح عبارة الحميدي السابقة؛ حيث قال: «و من كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه»، ونحوه كلام العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ في «التنكيل» (٢/ ١٠٠): «وهذا ابن جريج أعلم أصحاب عطاء وألزمهم له، جاء عنه أنه قال: «لزمت عطاء سبع عشرة سنة» وقال: «جالست عمرو بن دينار بعد ما فرغت من عطاء». و كان يدلس عن غير عطاء، فأما عن عطاء فلا، قال: «إذا قلت: «قال عطاء» فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: «سمعت»؛ وإنما هذا لأنه كان يرى أنه قد استوعب ما عند عطاء، فإذا سمع رجلًا يخبر عن عطاء بما لم يسمعه منه، رأى أنه كذب، فلم يستحل أن يحكيه عن عطاء اهـ.

وأبو الزبير قد أقر على نفسه بعدم سماعه لأحاديث كثيرة عن جابر، كما في قصته مع الليث.

قال شيخنا ـ حفظه الله:

«وقصة الليث هذه فيها دليل على أنه مكثر من التدليس؛ لأنه عندما قال له الليث: «أعلم لي على ما سمعت»، وذلك من جملة الكتابين اللذين أخذهما من أبي الزبير، فلو كان القليل هو غير المسموع، لما احتاج أن يعلم له على المسموع، وأمامه كتابان، فلو كان المسموع هو الأكثر، لاقتصر على أن يعلم له على غير المسموع؛ لأنه عدد قليل، ثم يقول له البقية كلها مسموعة، فلما أعلم

له على المسموع، دل على أن المسموع في الكتابين قليل، وأن الأكثر في الكتابين غير مسموع، والله أعلم. اهـ.

ثانيًا: إن الذين أشادوا بهذه القاعدة كالذهبي - رحمه الله - هم الذين توقفوا في عنعنة أبي الزبير، ولما رأيناهم توقفوا فيها، وأعلوا بها، علمنا أنه غير داخل في هذه القاعدة، فقد قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٧): «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر،وهي من غير طريق الليث، ففي القلب منها شيء». اهـ.

ثالثًا: إن الأئمة قد فرقوا بين قوله: «سمعت»، وقوله: «عن» فدل هذا على أنه مكثر من التدليس عن جابر.

قال النسائي: «وأبو الزبير إذا قال: «سمعت جابرًا»، فهو صحيح، وكان يدلس» . وقال يحيى القطان، وأحمد: «إن لم يقل فيه: «حدثنا جابر» لكن: «عن جابر» بينهما فيه فياف» وهذا كله قد تقدم، ولو لم يكن مكثرًا من التدليس، لما فرقوا في ذلك؛ لأن من كان مقلًّا من التدليس، فإن عنعنته تُمَشَّى، قال الحافظ في «طبقات المدلسين» صـ ١٣: «والثانية من هذه المراتب هي: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته،وقلة تدليسه في جنب ما روي كالثوري....». اهـ. والله اعلم.[1]

---

(١) قال شيخنا أبو الحسن السليماني المأربي - حفظه الله -: والذي يظهر أن هذه القاعدة يعمل بها في موضعين:

١- أن ينص إمام من الأئمة النقاد على ذلك في حق راوٍ معين، و لا يخالف في ذلك، و لم يرو صاحب الترجمة منكرًا.

٢- أن يكون الراوى قد استوعب ما عند شيخه، ومع ذلك فهو ناقد بصير، ويعلم أن شيخه مدلس، ولا يكون من المولعين بالاستكثار في الرواية، و إلا فقد يحمله الاستكثار على رواية

الدليل الرابع: قالوا: إن أبا الزبير من التابعين، وقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (١٠١- ١٠٢) عن الحاكم أنه ألحق بابن عيينة في قصر التدليس عن الثقات التابعين بأسرهم، قال: فإنهم كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة، ولم يكن غرضهم في الرواية إلا أن يدعو إلى الله عز وجل فيقولون: قال فلان لبعض الصحابة، فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة». اهـ.

وإذا كان كذلك فلا وجه للتوقف في عنعنته، والله أعلم.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلال بعنعنته، بأن العلائي الذي نقل عن الحاكم قوله هذا، قد تعقبه بقوله: قلت: وهذا لا يتم إلا بعد ثبوت أن من دلس من التابعين لم يكن يدلس إلا عن ثقة، وفيه عسر، وهذا الأعمش من التابعين، وتراه يدلس عن الحسن بن عمارة، وهو يعرف ضعفه، وقد تقدم أن من التابعين من كان يرسل عن كل أحد، كعطاء وأبي العالية والزهري، والحاكم معترف بذلك، فكيف يرسلون عن كل أحد، ولا يدلسون إلا عن ثقة؟ هذا فيه نظر. وقد روى عبدالرحمن بن مهدي عن شعبة أنه قال: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: «حدثنا» كتبت، وإذا قال: «حدث» لم أكتب»، لكن هذا قد لا يرد على الحاكم؛ لأن شعبة كان لا يقبل التدليس مطلقًا، سواء كان عن ثقة، أو لم يكن، بخلاف ما تقدم عن الأعمش. اهـ.

الدليل الخامس: إن ابن القيم ـ رحمه الله ـ قال في «زاد المعاد» (٥/ ٤٥٧): «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس، فليس معروفًا بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون

ما يعلم أنه ليس حديث شيخه، متأولًا في ذلك: بأن من أسند فقد أحالك. و يشترط مع ذلك أنه لا يروي منكرًا. و ليس أبو الزبير داخلًا في هاتين الحالتين، والله أعلم.

عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين». اهـ.

قالوا: فهذا ابن القيم ينفي عنه التدليس عن الضعفاء والمتهمين، وإذا كان المحظور في التوقف في عنعنة المدلس كونه قد يروي عن ضعيف، فقد زال هذا المحظور، وعليه فلا وجه للإعلال بعنعنة أبي الزبير.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلال بعنعنته،عن هذا الاستدلال من وجوه:

(أ) قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ: «كونه لا يدلس عن متهم أو مجروح، لا يفيده شيئًا؛ لأنه لا ينفي أنه يدلس عن مجهولين». اهـ. من كتاب «دراسات علمية» صـ ٢١١.

(ب) إن ابن القيم نفسه قد أعل بعنعنة أبي الزبير كما تقدم

(ج) إننا لا نعلم أحدًا قد سبق ابن القيم إلى هذا القول، إلا أن يحمل على أنه نفى الاشتهار والكثرة لهذا النوع من التدليس في التابعين، لا أنه ينفي وجوده أصلًا، وإذا كان كذلك، فلا شاهد لهم فيه، بل الموجود عن الأئمة الحفاظ خلاف ذلك، كما سبق ذلك عن ابن جريج، والليث، والقطان، وأحمد، والنسائي، وغيرهم، وإذا كان هؤلاء هم أئمة الحديث، والمرجع فيه، قد توقفوا فيما يعنعنة أبي الزبير، فيكف لا نتوقف نحن؟؟!!

وقد صار إلى ما ذهب إليه هؤلاء الحفاظ أكثر المتأخرين، إن لم نقل كلهم، بل لا نعلم أحدًا من الحفاظ المتأخرين بعينه قال بخلاف ذلك، اللهم إلا ابن القيم، وقد اضطرب قوله في هذه المسألة كما تقدم، وقوله مع هؤلاء الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين أحب إلينا من قوله بمفرده، والله أعلم.

(د) إن ابن حبان قال في «صحيحه» (١/ ١٦١): «أما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا... اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك، قبلت روايته وإن لم يبين المدلس، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس؛ ولا يدلس إلا عن ثقة مثل نفسه، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه، إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد سمعه عن ثقة، والحكم في قبول روايته لهذه العلة. اهـ.

ومع هذا الحصر من هذا الإمام المتقدم صاحب الاستقراء حقًّا، ونفيه أن يكون ابن عيينة قد دلس عن ضعيف، فقد ذكر بعضهم أنه قد دلس عن ضعيف: كالليث بن أبي سليم [1]. انظر: مقدمة «منهج المتقدمين في التدليس» صـ ٣٥ ـ ٣٦، للشيخ عبد الله السعد ـ حفظه الله ـ فما ظنك بأبي الزبير ؟ فتأمل هذا جيدًا.

(هـ) إن ابن القيم من المتأخرين قطعًا فإنه قد توفي سنة (٧٥١هـ) فيكف استجزتم لأنفسكم الاستدلال بكلامه، ولم تستجيزوا لغيركم أن يستدلوا بكلام أمثال: ابن حزم، وابن القطان، وعبد الحق الإشبيلي، والذهبي، والعلائي، والعراقي، وخاتمة الحفاظ ابن حجر.؟!

الدليل السادس: قالوا: إن أبا الزبير لم يكن ممن اشتهر بالتدليس، وعرف به، وقد قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٣٧): «إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه». اهـ.

قالوا: ومفهومه أنه إذا لم يعرف بالتدليس ويشتهر به، فهم حينئذ

لايبحثون عن سماعه، و أبو الزبير غير مشهور به.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلال بعنعنته عن هذا من وجوه:

(أ) إنه مجرد دعوى عارية عن الدليل، والدعاوى إن لم تقيموا عليها بينات، فأبناؤها أدعياء.

(ب) إن هذا يخالف ما جاء في قصة الليث مع أبي الزبير، فإنها تدل على شهرته بذلك، وذلك أنه لو لم يكن كذلك لما شك الليث في سماعه،ولما أعلم له على ما سمع من كتابين، دل على أن ما سمعه من كتاب أقل مما لم يسمعه، ولو كان ما لم يسمعه أقل لاكتفى بالإشارة إليه دون غيره.

(ج) إن كلام الأئمة: كيحيى القطان، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وابن حزم، وابن القطان الفاسي، والذهبي، والعلائي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم، ممن تقدم ذكرهم، يدل على خلاف ذلك.

(د) إن قول ابن جريج: «اتخذ جابرًا مطية» يشير إلى إكثاره من ذلك، والله اعلم.

الدليل السابع: قالوا: إن الترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة، وأبا داود، وابن الجارود، وغيرهم من أئمة الحديث، قد صححوا، واحتجوا بأحاديث أبي الزبير المعنعنة، ولم يردوها لمجرد العنعنة، فدل هذا على أنهم يرون تمشية عنعنته، وإلا فَلْم يحتجوا بها، وقد قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٢٢٦): «فإن أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة، وإنما يخشى من تدليسه، فإذا قال: «سمعت» أو «حدثني»، زال محذور التدليس، وزالت العلة المتوهمة، وأكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال: «عن» ولم يصرح بالسماع،

ومسلم يصحح ذلك من حديثه، فأما إذا صرح بالسماع فقد زال الإشكال، وصح الحديث وقامت الحجة». اهـ.

قلت: وقد أجاب القائلون بالإعلال بعنعنته عن هذا بجوابين: جواب عام، وجواب خاص.

أما العام: فقالوا: من الذي أعلمكم أن هؤلاء يرونه مدلسًا ؟ فإنه من الممكن أن هؤلاء لا يعلمون أنه مدلس أصلًا، حتى يتوقوا في عنعنته، ولا يشترط في الحكم على الراوي بأنه مدلس تدليسًا يجب التوقف في عنعنته أن يجمع الحفاظ على ذلك.

وأما الخاص: فقالوا: إدخالكم ابن حبان في هذا الاستدلال فيه نظر؛ وذلك أن ابن حبان قد صرح أنه لا يُدخل في كتابه من أحاديث المدلسين إلا ما صرحوا فيه بالسماع، فقد قال في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥١): «الخامس - أي من شروط الراوي الذي يخرج حديثه - المتعري خبره عن التدليس».

وقال في (١/ ١٦٢) أيضًا: «فإذا صح عندي خبرمن رواية مدلس أنه بين السماع فيه لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته من طريق آخر». اهـ.

وعلى هذا فلو سلمنا بأن ابن حبان يعلم بتدليسه، فهذا يدل على أن ابن حبان ما أخرج له إلا بعد زوال المحظور، وذلك بوجود تصريحه بالسماع في الرواية التي أخرجها ابن حبان، فلا دليل لكم في هذا.

الدليل الثامن: قالوا: إن الواسطة بين أبي الزبير وجابر معروفة، وهي صحيفة سليمان بن قيس اليشكري وهو ثقة فقد زال المحظور.

قلت: ولا اعلم أحدًا ممن كتب أو تكلم في هذا الموضوع ذكر فيه هذا الدليل، وإنما ذكره بعض إخواننا الأفاضل في اليمن ـ حفظهم الله[1] ـ، وقد أجاب القائلون بالإعلام بعنعنته عن هذا الدليل بعدة وجوه:

(أ) إنه قول لم يقل به أحد من الأئمة، وقد قال الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام، وقول لم يقل به أحد من أئمة العلم،لا يعرَّج عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ يرحمه الله ـ: «كل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين، ولم يسبقه إليه أحد منهم، فإنه يكون خطأً»[2].

فإن قال قائل: قد قال به غير واحد من أهل العلم، فقد قال أبو داود في «سؤالاته» (٢١٣): سمعت أحمد بن حنبل قال: قال ابن عيينة: شهدت أبا الزبير يُقرأ عليه «صحيفة»، فقلت لأحمد: هي هذه الأحاديث ـ يعني «صحيفة سليمان» وهو اليشكري ـ التي هي في أيدي الناس عنه ؟قال: نعم، قلت: أخذها أبوالزبير من الصحيفة ؟ قال: كان أبو الزبير يحفظ، قال: أشك في «يحفظ» كيف قاله أحمد؟ قالوا: ربما شك في الشيء فنظر فيه، سمعت أحمد قيل له: شعبة ترك أبا الزبير لهذا؟ قال: لا، كانت معه قصة أخرى. اهـ.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٢): حدثنا محمد بن إسماعيل، ثنا الحسن ثنا نعيم ـ يعني حماد ـ قال: قال سفيان: جاء رجل إلى أبي الزبير ومعه كتاب سليمان اليشكري وجعل يسأل أبا الزبير فحدث ببعض الحديث، ثم

---

(١) وبعد كتابة ما تقدم؛ وذلك بسنتين وقفت في ١/ شعبان ١٤٢٦هـ على كلام للشيخ الفاضل/ الشريف حاتم العَوني، في تحقيقه لكتاب «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٤٤٢) بنحو ما تقدم، ونظر نحوه كلام صالح بن سعيد الجزائري في كتابه «التدلس وأحكامه وآثاره النقدية».

(٢) مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٩١)

يقول: انظر كيف هو في كتابك ؟ قال: فيخبره بما في الكتاب قال: فتجرئه كما في الكتاب». اهـ.

وقال أيضًا في (٤/ ١٣٢): ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا الحسن ـ يعني ابن علي الحلواني ـ أخبرنا ابن[1] مسلم القسلمي، قال: ثنا سفيان، قال: جئت إلى أبي الزبير أنا ورجل، قال: فكنا إذا سألنا من الحديث فتعايا فيه قال: انظروا في الصحيفة كيف هو ؟

وقال ابن حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦): سمعت أبي يقول: جَالَس سليمان جابرًا فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبوالزبير، وأبو سفيان، والشعبي، عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة. اهـ.

فالجواب عنه: إن كل ما تقدم نقله ليس فيه أن ما لم يسمعه أبو الزبير من جابر فقد أخذه كله من الصحيفة، وإنما غاية ما فيه أنه كان ينظر في هذه الصحيفة، أو كان يقول انظروا في الصحيفة، وذلك إذا شك فيما حفظه من جابر، وذلك عندما جاءه من جاءه، و معه الصحيفة أو الصحيفة موجودة عند أبي الزبير حال جوابه عما سئل عنه، وليس هذا حصرًا لجميع حالات أبي الزبير التي حدث فيها عن جابر مدة تحديثه عنه، فتأمل.

(ب) إنه لو كانت مروياته التي لم يسمعها من جابر أخذها من صحيفة سليمان بن قيس اليشكري ورواها عن جابر مباشرة، لطعن فيه شعبة، فقد

(١) كذا في «الضعفاء» والصواب: أبو مسلم كما في «النبلاء» (٥/ ٢٨٣) واسمه عبد الرحمن بن يونس.

ضعف شعبة جعفر بن إياس بن أبي وحشيه في مجاهد، لكونه روى عنه من صحيفة، فقد قال ابن معين كما في «التهذيب» (٢/ ٨٣): «طعن عليه شعبة في حديثه عن مجاهد قال: من صحيفة». اهـ.

وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد. فكيف يغفل شعبة عن مثل هذا وهو قد عرف أحاديثه ووقف عليها وهو الإمام المفتش المنقب عن أصول الرواة وسماعهم ؟!!

قال شيخنا الحسن السليماني: فإن قيل: لعل شعبة ما عرف أنه يروي من صحيفة.

قيل: إذا كان شعبة لا يعلم هذا الأمر- مع شهرته- فمن باب أولى أنه يخفى عليه التدليس، علمًا بأن الأمرين من باب السماع، الذي عرف شعبة بالتحري فيه، وهذا فقط من باب إلزام الخصم بحجته، وإلا فالعمدة على الجواب الأول، وما سيأتي بعد ذلك - إن شاء الله -، والله أعلم. اهـ.

(ج) إنه لوكان الأمر كذلك، لاحتج به من دوَّن في علوم الحديث على صحة الرواية بالوجادة واتصالها؛ لأن مسلم قد اعتمد عليها، وأخرجها في كتابه، وشرطه أن لا يخرج فيه إلاما كان متصلًا محتجًّا به.

(د) إنه لو كان الأمر كذلك، لأشار إلى ذلك من تكلم من أهل العلم فيما وقع في «صحيح مسلم» من الأسانيد المقطوعة؛ لأن الوجادة منقطعة، ومسلم قد أكثر من إخراج أحاديث أبي الزبير عن جابر، فها هو الرشيد العطار في «غرر الفوائد المجموعة في بيان ماوقع في صحيح مسلم من الأسانيد

المقطوعة» صـ ٢٨٥ يقول: فصل: «ووقع في الكتاب أيضا أحاديث مروية بالوجادة وهي داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية». اهـ.

ولم يشر في هذا الفصل إلى رواية أبي الزبير عن جابر، بل ذكر في هذا الفصل ما توفر فيه أعلى شروط الوجادة، بخلاف رواية أبي الزبيرعن جابر فإنه يرويها عنه بالعنعنة دون إشارة منه إلى أنه أخذها من الصحيفة، فتدبر هذا يرعاك الله.

(هـ) إننا لو اعتبرنا حال أبي الزبير هذا وجادة على طريقة المتقدمين، لكانت منقطعة معلة، ولو اعتبرنا على طريقة المتأخرين في جعلها طريقًا من طرق التحمل الصحيح لصححها المتأخرين، وعملوا بها (بعض الروايات)، ولم يعلو بها، لكن لما رأينا المتقدمين لم يتعرضوا لذلك، ورأينا المتأخرين لم يصححوا ذلك، بل أعلوه بالتدليس، علمنا أن مروياته التي لم يسمعها من جابر ليست من الصحيفة.

(و) إن الموجود في الأسانيد والكتب أن أبا الزبير عندما يروي عن جابر أنه يقول: «عن جابر»، أو«سمعت»، أو«ثنا»، أو«أخبرنا»، ولم نقف على رواية قال فيها: «وجدت بخط سليمان اليشكري، أو في صحيفة سليمان اليشكري عن جابر كذا وكذا» ، ولم يذكر أحد من الحفاظ ذلك فيما نعلم، وقد ذكر أصحاب علوم الحديث: «أن الراوي إذا قال فيما أخذه من الوجادة حالة الأداء «عن» فإنه أقبح تدليس قادح في الرواية». انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح مع «مع التقييد» (صـ٢٠١)، و«فتح المغيث» (٢٦/٣) جابر أخذه من الصحيفة ودلسه عن جابر لذكروه بذلك، ومثَّلوا به في مثل هذا الموضع، والله أعلم.

(ز) إن أبا الزبير قال في قصته مع الليث: «منه ما سمعت ومنه ما حدثناه» وفي لفظ: «حدثته» فأطلق لفظ التحديث على ما لم يسمعه من جابر، ولفظ التحديث لا يطلق على الوجادة إلا في حالتين ذكرهما بعضهم وهما:

(أ) أن تكون الوجادة مقرونة بالإجازة.

(ب) إذا كان راوي الوجادة اسمه مثبت في الكتاب الذي وجده، وكلا الحالتين منتفيتان هنا، قال القاضي عياض في «الإلماع» صـ١١٧: «لا أعلم من يُقْتَدَى بِه أجاز النقل فيه بحدثنا وأخبرنا، ولا مَنْ يَعُدُّه معَدّ المُسند» .

وأما ما ذُكرعن إسحاق بن راشد الجزري من أنه كان يطلق: «حدثنا» على الوجادة المجردة، فالجواب على ذلك: إن في إسناد القصة إليه رجلًا مبهمًا لا يُعرف كما في «معرفة علوم الحديث» للحاكم صـ١١٠، وانظر: ما قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٠٨-٤٠٩) و«التهذيب» (١/ ٢٠٩) وانظر: «فتح المغيث» (٣/ ٢٥)، والله أعلم.

(ح) إن الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشبي قال في «فوائد الحنائي» (ل / ٢٣/ ب): وسماع الليث من أبي الزبير بمكة، قال الليث: أتيت أبا الزبير بمكة، فقلت هذه الأحاديث التي ترويها عن جابر سمعتها منه؟ فقال:منها ما سمعته، و منها ما حدثنا أصحابنا عنه..إلخ. اهـ.

و لا يُقال في الوجادة: «ومنه ما حدثنا أصحابنا عنه»، فتأمل.

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ: هذا آخر ما قصدت جمعه، وترتيبه، وتهذيبه، ومن نظر فيه بعين الإنصاف والمعرفة، علم أن أقرب الأقوال إلى الأدلة، وأنسبها لواقع الأئمة، قول من قال بأن أبا الزبير مدلس، وأن عنعنته يعل بها،

إلا ما كان في الصحيح، أو من رواية الليث عنه، والله أعلم.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في ذلك إلى الصواب، فإن كان كذلك، فمن الله وحده، وإن كان غير ذلك، فمني ومن الشيطان، والله المستعان، وأرجو من إخواني - ممن اطلع على هذه الرسالة إذا رأى فيها عيبًا أن ينبهنا عليه، في حال حياتنا، وأن يصلحه لنا في حال موتنا، برفق ولين، وأن يلتمس لجامعها عذرًا وأنه ما أراد بذلك إلا الوصول إلى الحق فلا يفضحه، فإن من ألف فقد استهدف، والإنسان محل الخطأ والنسيان، خصوصًا في مثل هذه الأزمان، التي كثرت فيها الشواغل والهموم، وعظمت فيها الشدائد والغموم، فأسأله - سبحانه وتعالى - أن يجنبنا آفاته.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

والعذر عند خيار الناس مقبول والعفو من شيم السادات مأمول

ومن يتتبع جاهدًا كلَ عثرةٍ يجدها ولا يبقى له الدهر صاحب

كتبه

أبو الطيب

نايف بن صلاح بن علي المنصوري

دار الحديث بمأرب - حرسها الله -

وادي عبيدة - فليفل

ليلة الأربعاء ٢/ جمادى الأولى سنة ١٤٢٤هـ

(خاتمة)[١]

- *والخلاصة من هذه الرسالة وما في معناها أمور:*

(١) إن الأئمة المتأخرين قد بذلوا جهدهم في الحفاظ على منهج المتقدمين في الدفاع عن حديث رسول الله ﷺ، وتمييزه مما أُدخل عليه.

(٢) إن الأئمة المتأخرين أعلم بمنهج المتقدمين من غيرهم، والبون شاسع بين المتأخرين و المعاصرين، بل نحن عالة عليهم ولولا الله ثم العلماء المتأخرون، لما راح أحدٌ و لا جاء، «ولا يشكر الله من لا يشكر الناس».

(٣) إن المتقدمين منهم المعتدل والمتساهل والمتشدد، وكذا المتأخرون، فلا حاجة لجعل المتقدمين مطلقًا على الجادة، ورمي المتأخرين مطلقًا بالبعد عن الجادة، بل يعطى كل ناقد ما يستحقه.

(٤) إن كثيرًا من المعاصرين يتسرعون في دعوى الاستقراء والسبر والتتبع، والواقع يثبت أن هذا لا يخلو في كثير من الأحيان من تشبع.

(٥) إن على المرء منا أن يتهم رأيه واجتهاده، إذا رأى نفسه مخالفًا لما عليه أهل العلم، ومن عرف قدره أراح و استراح.

---

(١) تنبيه: هذه الخاتمة لشيخنا أبي الحسن السليماني المأربي ـ حفظه الله وسلمه ـ.

(٦) إن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين فيه اضطراب، فيكف نجعل مسألة قبول النقد في الحديث النبوي الذي يقوم عليه ديننا ورده منوطًا بأمر مضطرب؟!

(٧) ثم كيف تمر قرون طويلة بيننا وبين المتقدمين ـ من بعد المتقدمين إلى زماننا هذا ـ وقد فات حفاظ ونقاد هذه القرون معرفة منهج المتقدمين ثم لم يعرفه إلا بعض المعاصرين اليوم، فهل تجتمع الامة على ضلالة كل هذه القرون المتطاولة ؟!

(٨) إن صناعة التقعيد والتأصيل لا تقتصر على الحاسب الآلي، والفهارس المعاصرة، بل لا بد من استقراء تام، وفهم ثاقب، مع مراعاة الشاذ والمعارض من المسائل، وهذا لا يتأتى لكل واحد، فليتأن في ادعاء ذلك وهو أمر يختلف من مسالة لأخرى.

(٩) إن على طالب العلم ألا يهوله ولا يرجفه دعاوى الاستقراء والتتبع والسبر من المعاصرين، في مواجهة كلام بعض أهل العلم إلا بدليل جلي.

(١٠) إن المسائل التي خالف فيها المعاصرون ـ مثل هذه المسألة ـ وهي مسألة تدليس أبي الزبير المكي، ومسألة الاستشهاد بالضعيفين، وارتقائهما إلى الحسن ـ في الجملة ـ فالحق فيها مع المتأخرين؛ لا المعاصرين، فكن على حذر من مناطحة الجبال الراسيات.

(١١) إن من المعاصرين المخالفين في هذا من عنده نفس حديثي جيد، وله

جهود مباركة في إحياء هذا العلم المبارك، و يُرْجى أن ينفع الله به كثيرًا، لكن ولوج هذا الباب، أعني باب التسرع في دعوى الاستقراء، وباب تسلط الصغار على الكبار، و تجرؤ الخلف على السلف؛ بوابة شر و فتنة، ومحق للبركة، وما هكذا يا سعد تورد الإبل، فأسأل الله أن يشرح صدورهم لإتيان البيت من بابه، وأن ينفع بنا وبهم المسلمين.

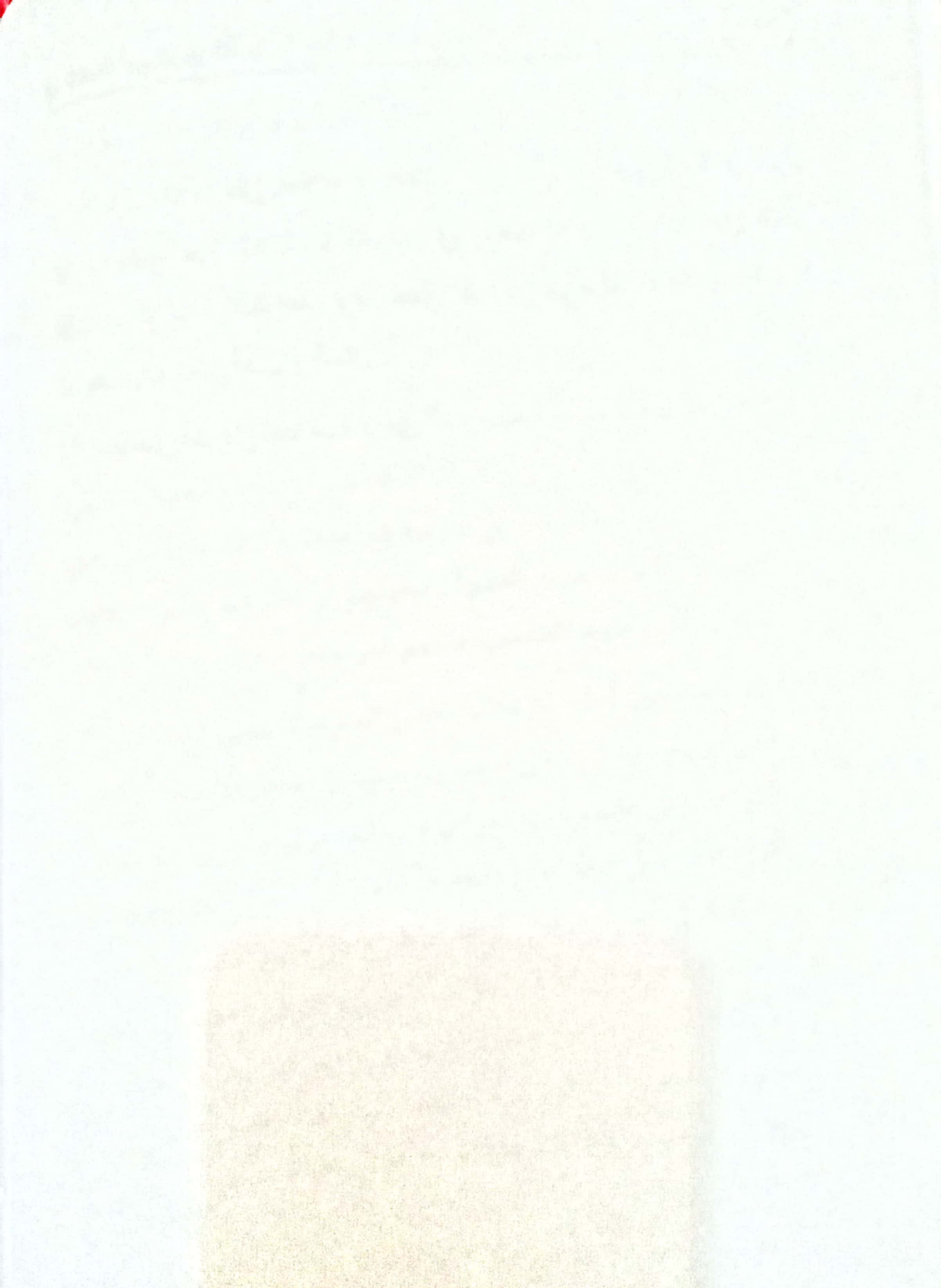
(١٢) إن بعض المتأخرين عندهم مواضع خالفوا فيها بعض المتقدمين، كما أن من المتقدمين من خالف من سبقه من الأئمة، والعبرة بالدليل، لكن لا يدعى أن للمتأخرين مدرسة غير مدرسة المتقدمين، حتى يخيل للمبتدئين أن المتأخرين أخذوا ـ بجهلهم أو لتأثرهم بعلم الكلام ـ بالمعاول لهدم منهج المتقدمين، فاللهم غفرانك.

(١٣) إن للمتقدمين أهلية للإعلال ببعض العلل، لا يتأتى للمتأخرين ـ فمن دونهم ـ رد ذلك على المتقدمين، متشبثين بظاهر الإسناد، وظاهر القواعد!! بل عليهم أن يسلِّموا بما قال المتقدمون، وليس ذلك في كل أنواع العلل، بل هناك أنواع دقيقة جدًّا، لا يتأتى للعالم الكلام فيها إلا بعد النظر في أصول الراوي، وبعد الاطلاع على ما هو مشتهر بين أهل الحديث ونحو ذلك، مما لم يتيسر للمتأخرين، كقولهم: «هذا ليس من حديث فلان، إنما هو من حديث فلان» أو قولهم: «لو كان من حديث فلان، لأدخله في كتبه»، و قولهم: «هذا يشبه كلام الحسن البصري ـ مثلًا ـ و قولهم: «رواه فلان على الوجه الفلاني؛فما صنع شيئًا» ....إلى

غير ذلك.

فليس الأمر على إطلاقه في التقليل من شأن المتأخرين، ولا في قبول كل ما ردوه على المتقدمين، معولين في ردهم كلام المتقدمين على ظاهر الإسناد، أو ظاهر القواعد، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا، فلا إفراط ولا تفريط، والله تعالى أعلم و أحكم.

وصلى الله على نبينا محمد و على آله و صحبه وسلم تسليمًا كثيرًا،،،



الفهارس العامة

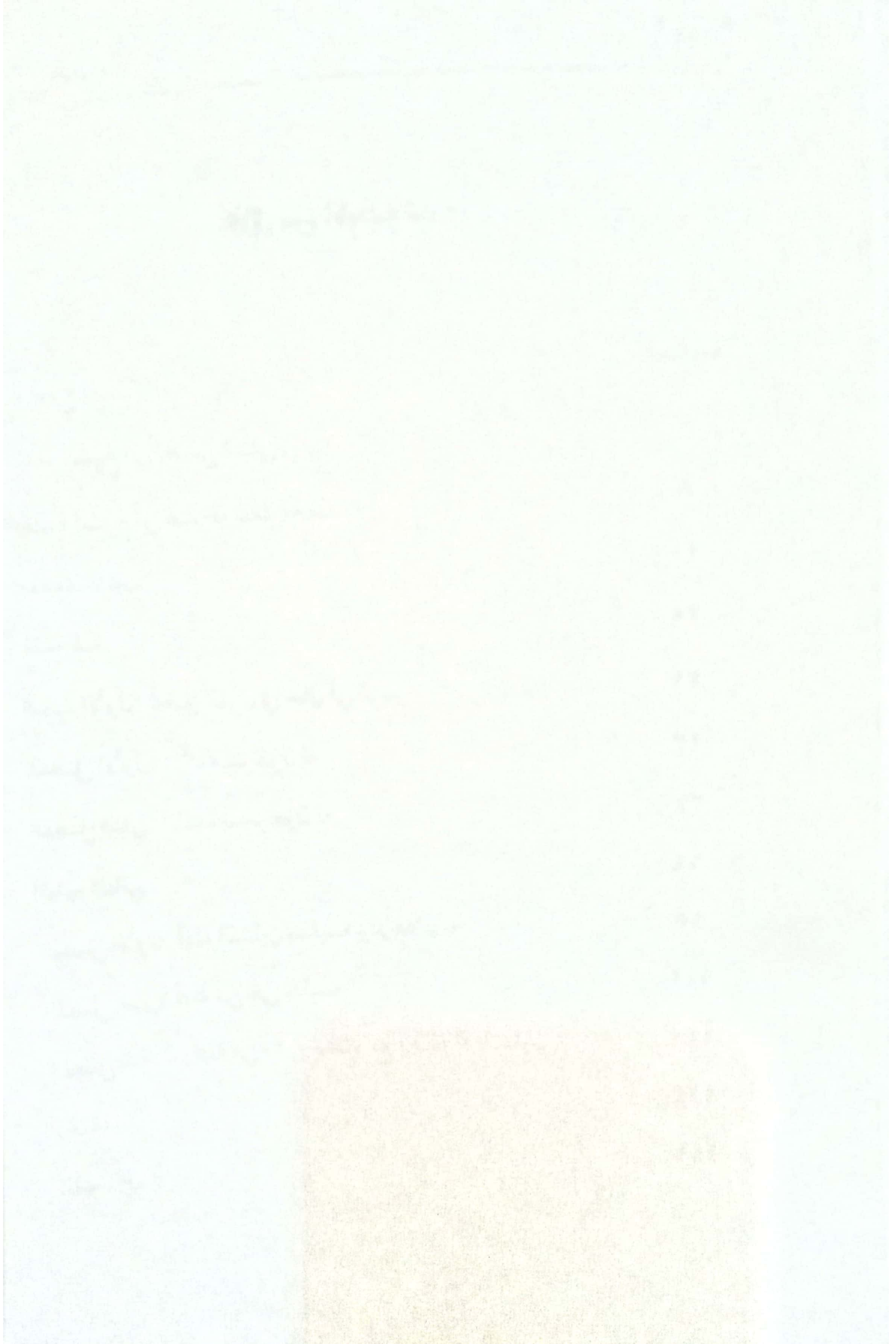
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الفوائد
- فهرس التراجم
- فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث والآثار

(فهرس الفوائد)

فهرس التراجم

فهرس الموضوعات

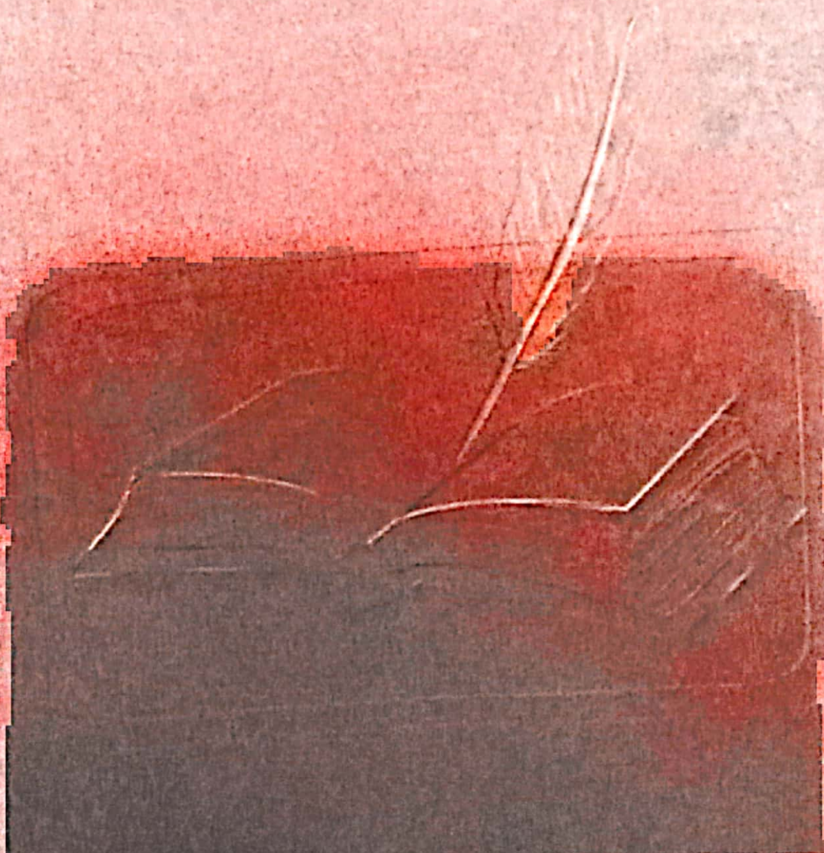






دار الكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع







إتحاف الذكي

بمنهج الأئمة المتقدمين والمتأخرين في عنعنة أبي الزبير المكي

تأليف
أبي الطيب
نايف بن صلاح المنصوري

